مجلة الحقوق

مجلة علمية محكمة ربع سنوية تعنى بنشر الدراسات القانونية والشرعية

ملحق العدد الرابع - السنة الثلاثون - ذو الحجة ١٤٢٧هـ - ديسمبر ٢٠٠٦م

توجّه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق - ص.ب.: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت

تلفون: ٤٨٣٥٧٨٩ - ٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٤٨٣١١٤٣

البريد الإلكتروني: jol@kuc01.kuniv.edu.kw

تفهرس المجلة في دليل أولرخ الدولي للدوريات تحت رقم 4965711

ISSN 1029 - 6069

مجلة الحقوق

السنة الثلاثون ـ ملحق العدد الرابع ـ ديسمبر ٢٠٠٦م

رئيس التحرير

أ. د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل

مدير التحرير

سامي صالح الوهيبي

هيئة التحرير

أ. د. بدر جاسم اليعقوب

أ. د. فاضل نصر الله عوض

أ. د. محمد عبدالمحسن المقاطع

د. رشيد حمد العنزي

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

حماية القانون الإداري للبيئة في دولة الكويت من التلوث السمعي(*)

الدكتور/ داود عبدالرازق الباز
قسم القانون العام
كلية الحقوق - جامعة الكويت

ملخص:

يتناول البحث معالجة قانونية لأحد أهم أنواع تلوث البيئة، وهو التلوث السمعي الذي يعد نتاج التقدم التكنولوجي الحديث.

ويبدأ البحث بدراسة الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث السمعي، ثم ينتقل إلى أسلوب تنظيم الإدارة العامة ونشاطها لحماية البيئة مركزاً على تحديد المركز القانوني للهيئة العامة للبيئة وعلاقتها بالوزارات والجهات الإدارية الأخرى.

وبعد ذلك يستعرض البحث مشكلة الضوضاء في إطار التحليل العلمي لمعنى الصوت وشدته ووحدة قياسه الفيزيائية ودرجات الصوت المسموح للأذن بسماعها والمتجاوزة حدود السمع المقبول.

وأخيراً يتناول البحث مصادر الضوضاء في دولة الكويت ودور القانون والقضاء في مكافحتها علاوة على المكافحة التكنولوجية لها.

مقدمة عامة:

يسعى الإنسان ويعمل بدأب على تغيير أنماط حياته على نحو يحقق له الرفاهية والمزيد من الحياة السهلة الراغدة، ومع اتساع النشاط الإنساني وظهور

(*) أجيز البحث بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١١م.

الثورة الصناعية التي انفجرت في القرن الثامن عشر، حدث تغيير في الصفات الفيزيقية والكيميائية والبيولوجية لإطار حياة الإنسان(١).

فإذا كانت الصناعة قد أبرزت أهمية البحث العلمي في أنظار الناس، وأدت إلى ظهور مجتمعات صناعية توفر لديها الوقت للاهتمام بالثقافة وإعلان قيمة العلم، فإنها حملت معها إلى المدن آثاراً سلبية على الإنسان نفسه تبدت في ظهور التلوث كوجه آخر للتقدم الصناعي(٢).

وللتلوث أنواع عديدة تتعلق بالتربة والهواء والماء والغذاء، قد أخذت حظها من الدراسة لدى العديد من الباحثين في الدراسات البيئية، وذلك على خلاف الحال بالنسبة للتلوث السمعي الذي لم يكن له نصيب وافر أو مماثل لغيره من الأنواع الأخرى لدى الدارسين.

والتلوث السمعي أو الضجيج عانى منه الأقدمون قبل المحدثين، فالكتابات التي وجدت على بعض الألواح الطينية في مدن سامر وبابل أشارت إلى الملل والسأم من المدينة أو البلدة التي تعج بالضوضاء الصادرة عن الإنسان واستخدامه لأدوات حياته(٣).

أما اليوم فإن الإنسان الذي يقطن المدينة، يحيا في وسط زخم غفير من الأصوات المزعجة والضجيج العالي الذي يحيط به من كل جانب، وأينما كان يدركه صوت أبواق السيارات وخاصة عند المدارس والمستشفيات كما يزعجه ضجيج آلات البناء وحفر الطرق والشوارع، وفي أماكن العمل والبيت يسمع صوت أجهزة تكييف الهواء وآلات الغسيل والتنظيف وأجهزة الراديو والتلفاز

---

(١) د. فؤاد بسيوني متولي: البشرية في دائرة التلوث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٤ ص ١٦، وراجع أيضاً المستشار جمال العنزي: دور القضاء الإداري في حماية البيئة في دولة الكويت، ورقة عمل قدمت لمؤتمر «دور القضاء في تطوير القانون البيئي في المنطقة العربية» الذي عقد في أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٢.

(٢) محمد جمال المسير: التلوث بالضجيج، سلسلة قضايا بيئية، طبعة جمعية حماية البيئة الكويتية، ص ٩.

(٣) د. حسن أحمد شحاتة: التلوث الضوضائي وإعاقة التنمية، الطبعة الأولى، مكتبة الدار العربية للكتاب، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٩.

وغيرها من الأصوات التي تخل بالسكينة العامة، وتبدد الهدوء الذي ينشده كل صاحب فكر أو عمل يستدعي التأمل والتدبر.

ومن ثم أصبح جسد الإنسان ومزاجه النفسي مرهوناً في استقراره وسلامته بالأصوات التي تسمع في محيط إقامته(١)، بل ومن فوقه حيث تحلق الطائرات وتعكر – مع غيرها من أصوات المناسبات الاجتماعية ووسائل الدعاية للباعة وغيرها – صفو الهدوء الذي ينشده من يعاني الإجهاد والإرهاق وقلق الراحة.

ولا ريب أن للضوضاء أضراراً جسيمة تصيب المعرضين لها، سواء كانت فسيولوجية أم عصبية، كما أنها تؤثر بطريقة غير مباشرة على الناتج القومي من خلال التقليل من إنتاجية الفرد.

وعلى الرغم من هذه الأضرار فإن الإنسان لم يول وجهه شطر التلوث السمعي والوقاية منه مثلما اهتم بالوقاية من أخطار غيره من الملوثات.

لذلك وغيره كان من الضروري الاهتمام بدراسة التلوث السمعي في إطار القانون الإداري الذي يمنح السلطة العامة في الدولة امتيازات وسلطات من أجل الاضطلاع بوظيفة الضبط الإداري التي تهدف إلى المحافظة على النظام العام.

ودولة الكويت إحدى الدول الحريصة على الاستفادة من استخدامات التقدم التكنولوجي والحرص على امتلاك آلاته وأدواته، ومع أنها – من وجهة نظري – تعد بيئة هادئة بالقياس مع غيرها من الدول المأهولة بالسكان، فإن الزيادة الكبيرة في أعداد السيارات وأجهزة التكييف وغيرها من الآلات تبرز قيمة الاهتمام بحماية أفرادها من أضرار التلوث السمعي الذي يُترجمه ازدحام الشوارع في ساعات الذروة، وقيام الشباب بالتسابق فيما بينهم على «التقحيص» بسياراتهم، وخصوصاً عندما يقطع صوت «التقحيص» هدوء الليل وسكينة من يهجعون إلى الراحة والنوم، علاوة على الهاتف النقال وأضرار البيئة في محيط الجوار.

---

(١) محمد جمال المسير: مرجع سابق، ص ١٠، د. حسن أحمد شحاتة: مرجع سابق، ص ١٠.

أهداف البحث:

في إطار اهتمام دولة الكويت بحماية البيئة من التلوث – ليس على المستوى المحلي فقط، بل على الصعيد الدولي أيضاً بالتصديق على المعاهدات وإبرام الاتفاقيات وحضور المؤتمرات، وآخرها مؤتمر جوهانسبرج الذي عقد في جنوب أفريقيا في أواخر أغسطس عام ٢٠٠٢، بالإضافة إلى دورها الفعال في جعل يوم السادس من نوفمبر من كل عام يوماً عالمياً للبيئة – يأتي هذا البحث ليكون إحدى الدراسات الأكاديمية التي تحرص الهيئة العامة للبيئة على دعمها لتحقيق عدة أهداف هي ما يلي:

أ – توضيح العروة الوثقى والصلة القوية بين نشاط السلطة الإدارية في أحد جوانبه وهو الضبط الإداري، وبين المحافظة على صحة الأفراد بمنع التلوث السمعي أو التقليل من حدته باعتبار أن الضبط يسعى إلى تنظيم الدولة وتوجيه سلوك الأفراد فيها؛ إذ إن الأفراد هم أساس المجتمع، والمجتمع عماد الدولة، والضبط الإداري إحدى مهام السلطة الإدارية في الدولة.

ب – لما كان القانون الإداري يرتبط بالقانون الدستوري ارتباطاً قوياً على نحو يجعلهما يندرجان تحت مصطلح واحد هو القانون العام، كان من الضروري أن يهدف البحث إلى تجلية الأساس الدستوري الذي تعتمد عليه سلطة الضبط الإداري في مباشرتها لمهام الحماية من التلوث السمعي.

ج – في إطار الدور الذي تقرره مفردات القانون الإداري لتقديم خدمات السلطة العامة ونشاطها إلى الأفراد، يتم اللجوء إلى أساليب تنظيم الإدارة العامة التي عادة ما تتبلور في أسلوبين هما: المركزية، واللامركزية الإدارية بنوعيها: المحلية والمرفقية، وسوف نرى إلى أي منهما يرتد أسلوب إنشاء المجلس البلدي والهيئة العامة للبيئة.

د – إن الدراسة القانونية المتميزة والجيدة يلزم لها أن تكون ذات صلة بالواقع الحي الذي يحيط برجل القانون ليقدمها في شكل عملي وتطبيقي؛ يجمع قواعدها المتناثرة وأحكامها المتفرقة في القوانين واللوائح، ثم يحللها

ويطبقها على القضية أو المشكلة المطروحة للبحث والدراسة، وإن هذا يراد لدى كثير من الهيئات والمؤسسات العلمية.

خطة البحث:

نظراً للطبيعة الخاصة بالقانون الإداري والمتعلقة بعدم تقنينه، فإن دراسة موضوع البحث ستجعلنا نعتمد على التأصيل للأفكار والمحاور وردها إلى أصولها العامة أو نظرياتها الرئيسة التي اصطلح عليها فقه القانون الإداري.

وبناء عليه، سوف نقسم دراسة هذا البحث على النحو التالي:

- **الفصل الأول: الإطار الدستوري والقانوني لحماية البيئة من التلوث السمعي في دولة الكويت.**
  - المبحث الأول: الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث السمعي.
  - المبحث الثاني: المفهوم القانوني للبيئة وتلوثها.
- **الفصل الثاني: أسلوب تنظيم الإدارة العامة ونشاطها لحماية البيئة من التلوث السمعي.**
  - المبحث الأول: المركزية واللامركزية الإدارية وأسلوب تنظيم الهيئة العامة للبيئة.
  - المبحث الثاني: حماية البيئة من التلوث السمعي كهدف للضبط الإداري.
- **الفصل الثالث: مشكلة الضوضاء وأضرارها وطرق مكافحتها.**
  - المبحث الأول: تعريف الضوضاء ومصادرها وأضرارها.
  - المبحث الثاني: طرق مكافحة الضوضاء والوقاية منها.

مع تقسيم المباحث إلى مطالب وفروع بحسب ما تقتضيه طبيعة الدراسة، وسوف نعتمد في بحثنا على المنهجين: التأصيلي والتحليلي، في عرض أفكار وجزئيات البحث.

سائلين الله تعالى التوفيق والسداد، إنه نعم المولى ونعم النصير.

الفصل الأول
الإطار الدستوري والقانوني لحماية البيئة من التلوث السمعي في دولة الكويت

ما تنفك دراسة في القانون العام ترجع إلى الدستور لاستقاء الأساس الذي تبنى عليه، ثم تأتي القوانين واللوائح لتنظم الموضوع أو القضية محل الدراسة.

وكدأب المشرع الدستوري فإن نصوصه تأتي عامة وموجزة، ويترك للقانون بيان تفصيلاتها وشرحها.

ويرجع الفضل للدراسات العلمية في الكشف عن ملوثات البيئة والاهتمام بها نتيجة لمؤتمر استكهولم الذي عقد بالسويد عام ١٩٧٢ والذي طرح مشكلة البيئة للبحث والدراسة.

ولمواكبة الواقع كان من الضروري أن يهتم رجال القانون بدراسة البيئة وتقديم مفهوم قانوني لها ولتلوثها يراعي وحدة المصطلح بين رجال القانون.

ومن ثم سوف تكون دراستنا لهذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول
الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث السمعي في دولة الكويت

يعد الدستور أساساً لجميع القواعد القانونية القائمة في الدولة، بحيث تنبثق هذه الأخيرة عنه في إطار يضفي عليها شرعية دستورية[١].

(١) د/ عادل الطبطبائي: النظام الدستوري في الكويت، دراسة مقارنة، الطبعة الثالثة ١٩٩٨، ص ١١.

وفي فلك النصوص الدستورية تُشَرع القواعد القانونية لتفصّل ما أجمله الدستور، على أساس أن نصوصه تتسم بالعمومية والاقتضاب، وأنه يعد الأداة المنظمة لشؤون الحكم في الدولة، والسند الذي تعتمد عليه السلطات العامة في مباشرة اختصاصاتها[١].

ويعكس الدستور طموحات الشعب وآماله وأمانيه من خلال تضمنه لحقوق الأفراد وحرياتهم، التي تصب كلها في مصلحة الإنسان من أجل المحافظة على حياته وعيشه وكرامته، وليس الأمر مقصوراً على الدستور وحده ؛ بل إن النظام القانوني برمته من دستور وقواعد قانونية وأعراف وعادات ... إلخ، إنما وجد في الأصل من أجل صالح الإنسان سواء كان حاكماً أم محكوماً[٢].

ولما كان الدستور يحتل مكان الصدارة في منظومة القوانين الوضعية، أو هو أشبه بالرأس في الجسد القانوني، تبوأت قواعده مكاناً متميزاً في هرم التدرج القانوني، وأضحت أسمى القواعد القانونية بشكل عام[٣]، تهيمن على ماعداها من القواعد ولا تصدر عن السلطة نفسها التي تقوم بسن التشريعات الأخرى، ولا تعدل بالطريقة ذاتها التي تعدل بها[٤].

وإزاء المكانة الفريدة للدستور بين فروع القانون الأخرى، حرصت القوانين واللوائح على التزام أحكامه، واتفاق قواعدها مع الدستور نصاً وروحاً، وإلا وصمت بعدم الدستورية من المحكمة المنوط بها رقابة دستورية القوانين واللوائح.

---

(١) المرجع السابق، ص ١١.

(٢) د. إسماعيل الغزال: الدساتير والمؤسسات السياسية، مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر، لبنان ١٤١٦ – ١٩٩٦، ص ٦.

(٣) مؤلفنا: القانون الدستوري في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية ١٩٩٨ / ١٩٩٩، ص ٥.

(٤) د. إبراهيم أبو الليل، د. محمد الألفي: المدخل إلى نظرية القانون ونظرية الحق، مطبوعات جامعة الكويت ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص ٧٤.

وإدراكاً لأهمية النص الدستوري ألفينا القائمين على التشريع – وكذلك الفقه القانوني – يولون وجوههم شطر الدستور لاستلهام أحكامه والبحث عن أساس لحل المشكلة التي تعرض لهم، استهداءً بروح المشرع الدستوري وتطبيقاً للنص الوارد في الوثيقة الدستورية، ولذلك نراهم يصدّرون تشريعاتهم ولوائحهم بعبارة «بعد الاطلاع على الدستور» أي النظر فيه وقراءته[1] والعلم بالنص الوارد فيه.

وبإنعام النظر في دستور دولة الكويت لمطالعة النصوص التي تعد أساساً دستورياً لحماية البيئة في دولة الكويت من التلوث السمعي، انقلب إلينا البصر قارئاً للعديد من تلك النصوص، وهو ما نبينه على النحو التالي:

المطلب الأول
جعل الشريعة الإسلامية مصدراً رئيساً للتشريع

إن مطالعة المادة الثانية من دستور دولة الكويت تعطينا أساساً دستورياً لحماية البيئة من التلوث السمعي، ولا سيما أن الحكم في الكويت منذ عام١٧٥٦ وحتى الاستقلال كان مرتبطاً بالشريعة الإسلامية ارتباط وجود وصحة، فالحاكم كان يعمل على تطبيق أحكام الشريعة في مختلف جوانب الحياة، وإذا طرأ له أمر جديد يبحث أولاً عن حكم الشريعة الإسلامية في تنظيم هذا الأمر الجديد، ثم ينظر فيما تعارف عليه الناس؛ أي أنه كان يأخذ بالعرف. ولذلك اعتبر العرف أحد مصادر القواعد القانونية المعتبرة في الشريعة الإسلامية في ظل مجتمع مسلم لايقبل الخروج على أحكام الدين أو تعاليمه؛ لأن الأصل والنهج هو اعتبار الشريعة الإسلامية هي الأساس في استمداد القواعد القانونية للمجتمع الكويتي، ثم يأتي بعدها العرف المكمل لأحكامها غير المناقض لها.

(١) وهو ما نطالعه في العديد من القوانين، منها على سبيل المثال: القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥ بإنشاء الهيئة العامة للبيئة، راجع ص ٩، مطبوعات الهيئة العامة للبيئة.

وبعد الاستقلال نص الدستور الكويتي في المادة الثانية على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع[١].

ومن الخصائص التي يتميز بها التشريع الإسلامي، خاصية المرونة التي تمكنه من استيعاب الوقائع الجديدة والأمور المستحدثة في المجتمع، ومواجهتها بالأحكام التي تتناسب معها وتتفق مع معطيات البيئة، وتراعي ظروف الزمان والمكان، ومصالح الناس في إقرار أو رفض الأمور المستحدثة التي لم يوضع لها حكم من قبل[٢].

ومن أهم ما جاءت به شريعة الإسلام فيما يتعلق بالبيئة: حفظ التوازن البيئي على النحو الذي يمنع الإخلال بهذا التوازن[٣].

ويمكننا أن ندرك ذلك من خلال العديد من الآيات القرآنية الكريمة، من بينها قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[٤] وقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾﴾[٥] وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ

---

(١) د. محمد عبد المحسن المقاطع: تعديل المادة الثانية من الدستور بين الحقائق الدستورية والاعتراضات السياسية، إصدار اللجنة الثقافية بجمعية القانون ١٩٩٣ – ١٩٩٤، ص ٧، ٨، ١٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥.

(٣) لم نرغب في الحديث عن اهتمام الإسلام بالبيئة وأنواعها عموماً مما لا يتسع له مجال البحث أو بالأحرى لا يرتبط بموضوعنا بصفة مباشرة؛ إذ رأينا العديد من البحوث والمؤلفات المتعلقة بحماية البيئة في الإسلام تدور في أغلبها في فلك دراسة الماء، والهواء، والحيوان، والنظافة وغيرها من الموضوعات التي تتسم بالشمول والعموم.
ولذا اكتفينا بالإشارة إلى حفظ التوازن البيئي اتساقاً مع رؤيتنا التي نؤيد فيها من سبقنا وهي أن اصطلاح رعاية البيئة أولى أو أدق من حمايتها لاشتماله على الجانب الإيجابي المتمثل برعاية ما هو موجود وقائم في البيئة والجانب السلبي القائم على منع ما يضر بالموجود أو يؤثر في بقائه.

(٤) سورة القمر، آية: ٤٩.

(٥) سورة الفرقان، آية: ٢.

بِمِقْدَارٍ ﴿٨﴾﴾[1] وقوله: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴿١٩﴾﴾[2].

فهذه الآيات وغيرها تقرر بوضوح لا ريب فيه أن منهج الإسلام هو العدل والاعتدال في الميزان، لاطغيان ولا خسران. والطغيان هو الغلو والإفراط، والإخسار هو التقصير والنقصان والتفريط، وكل منها مذموم، أما التوسط فهو الأمر المحمود والمنشود.

وفيما يتعلق بموضوع بحثنا – وهو التلوث السمعي – فإننا نجد في الشريعة الإسلامية العديد من الأدلة التي تجعلها أساساً دستورياً لحماية البيئة من التلوث السمعي، وذلك على النحو التالي:

الفــرع الأول
القــرآن الكريــم

إذا كانت رعاية البيئة تركز على موارد البيئة وثرواتها الحيوانية والمائية وغيرها، فأولى من ذلك كله: المحافظة على الثروة البشرية، أي الإنسان الذي جعله الله خليفة له في أرضه.

ولا غرو في ذلك، فصحة الإنسان من أنفس الموارد وأثمن الثروات وأغلاها قيمة؛ إذ هي الهدف من المحافظة على موارد البيئة.

ولقد عني القرآن الكريم بصحة الإنسان، عناية فائقة، ليكون سليماً من الإيذاء، قادراً على الإنجاز والعطاء، فالصحة نعمة تستوجب الشكر، وذلك بالمحافظة عليها وفق سنن الله في الأسباب والنتائج[3].

---

(١) سورة الرعد، آية: ٨.

(٢) سورة الحجر، آية: ١٩.

(٣) د. يوسف القرضاوي: رعاية البيئة في شريعة الإسلام، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م، ص ١٠٥ وما بعدها.

وللتلوث السمعي أضرار على صحة الناس وبيئتهم، فقد أضحت الضوضاء والأصوات المزعجة إحدى مشكلات الحضارة الصناعية، وأحد عوامل الإجهاد الذهني والعصبي وإعاقة الإنتاج ولاسيما لدى أصحاب الأعمال والمثقفين وأصحاب المهن الفكرية التي تستلزم التفكير والتدبر(١).

ولا تقتصر الآثار الضارة للضوضاء على الإنسان وحده، وإنما تتعداه إلى الحيوان والنبات، وحرصاً على صحة الإنسان وسلامة أذنه دعت الشريعة الإسلامية إلى الغض من الصوت وعدم رفعه، فقال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَٱقۡصِدۡ فِي مَشۡيِكَ وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَۚ إِنَّ أَنكَرَ ٱلۡأَصۡوَٰتِ لَصَوۡتُ ٱلۡحَمِيرِ ١٩﴾(٢).

وفي تفسير هذه الآية قال المفسرون: إن الله تعالى لما نهى الإنسان عن الخلق الذميم بقوله: ولا تمش في الأرض مرحاً ... رسم له الخلق الكريم الذي ينبغي أن يتحلى به فقال: ﴿وَٱقۡصِدۡ فِي مَشۡيِكَ﴾ أي توسط فيه ... ﴿وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَۚ﴾ أي انقص منه. بمعنى لا تتكلف رفع الصوت وخذ منه ما تحتاج إليه، فإن الجهر بأكثر من الحاجة تكلف يؤذى، والمراد بذلك كله التواضع والاعتدال والتوسط.

وفي الآية كذلك دليل على تقبيح الضوضاء، إذ جعلت رفع الصوت في الخطاب والعتاب والملام وسائر الكلام قبح مماثل لقبح أصوات الحمير، لأنها عالية ومرتفعة بشكل غير عادى(٣).

كما نهى القرآن الكريم عن إحداث الضوضاء والضجة والأصوات المزعجة في الطريق وحتى داخل المسجد، ولو كان الصوت عالياً بقراءة القرآن الكريم قال تعالى: ﴿وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتۡ بِهَا وَٱبۡتَغِ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلٗا ١١٠﴾(٤).

---

(١) د. الشحات إبراهيم منصور: البيئة في الإسلام، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٤٥ وما بعدها.

(٢) سورة لقمان، آية: ١٩.

(٣) تفسير القرطبي، المجلد السادس، ص ٣٨٧٦ طبعة دار الريان للتراث وصفوة التفاسير للصابوني، الجزء الثاني، ص ١٥٩، طبعة دار الصابوني.

(٤) سورة الإسراء، آية: ١١٠.

ومما ورد في تفسير هذه الآية عن محمد بن سيرين قال: نبئت أن أبا بكر كان إذا صلى فقرأ خفض صوته، وأن عمر كان يرفع صوته، فقيل لأبي بكر لم تصنع هذا؟ قال: أطرد الشيطان وأوقظ الوسنان، قيل: أحسنت، فلما نزلت هذه الآية قيل لأبي بكر: ارفع شيئاً، وقيل لعمر: اخفض شيئاً.

وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: أهل الكتاب يخافتون ثم يجهر أحدهم بالحرف فيصيح به ويصيحون هم به وراءه، فنهاه أن يصيح كما يصيح هؤلاء وأن يخافت كما يخافت القوم، ثم كان السبيل الذي بين ذلك قواماً، والذي أمر الله به في الصلاة وهو الوسط(١).

وهذا التوجيه الإلهي بخصوص الصوت وإن كان يخص الصلاة فإن مبتغاه وهدفه يجعلانه ينصرف إلى عموم الكلام أو الحديث الذي يجب أن يكون باعتدال بين الجهر والخفت(٢).

وعلى سبيل التعليم للأمة الإسلامية ينهى الله – سبحانه وتعالى – المؤمنين عن رفع الصوت بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ٢﴾(٣).

ففي هذه الآية دعوة واضحة إلى خفض الصوت في مجلس رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وأمر بوجوب غضه(٤).

---

(١) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، الجزء الثالث، ص ٦٨.

(٢) د. أحمد عبد الكريم سلامة: قانون حماية البيئة الإسلامي مقارناً بالقوانين الوضعية، القاهرة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص ٣٤٢.

(٣) سورة الحجرات، آية: ٣٢٢.

(٤) د. علي علي السكري: البيئة من منظور إسلامي، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٩٥، ص ٦٢.

ويستخلص من ذلك أن من آداب الإسلام وواجباته غض الصوت وعدم رفعه أو الجهر به لغير حاجة، كما أن من خلق المسلم أن يكون خفيض الصوت، لا يتلفظ لغواً[١] ولا يجهر على غيره؛ إذ إن الصوت المرتفع رعونة وإيذاء.

وفي المقابل، فإن الحديث بصوت منخفض، علاوة على أنه طاعة لأمر الله، فإن صاحبه يثاب عليه بأجر كريم[٢].

الفرع الثاني
السنة النبوية

ورد في السنة المطهرة ما يشير إلى الامتناع عن رفع الصوت وإحداث الضوضاء التي تضر بحاسة السمع، بل قد تؤدي إلى إصابة الشخص بالصمم والتأثير على الجوانب الصحية الأخرى.

والمدقق في السنة النبوية يلاحظ اهتمام الإسلام بالسكينة والهدوء بوصفهما سمتين من سمات المسلم داخل المسجد أو خارجه، في الأسواق أو غيرها، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يصل إلى منع الضوضاء أو التلوث السمعي عند أداء بعض أركان الإسلام:

– ففي الحج حيث تأوي أفئدة الناس إلى بيت الله الحرام لأداء المناسك – ومن أهمها: الوقوف بعرفة – ووقاية من الضوضاء التي قد تنجم عن هذا التجمع حرص الرسول – صلى الله عليه وسلم – على التزام الناس السكينة في هذا الموقف؛ فقد ورد في كتاب مختصر صحيح البخاري[٣] عن ابن عباس

---

(١) د. أحمد عبد الكريم سلامة: مرجع سابق، ص ٣٤٠.

(٢) مهندس. محمد عبد القادر الفقي: حماية البيئة من التلوث، رؤية إسلامية، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، ص ٤٣.

(٣) الزبيدي: مختصر صحيح البخاري، حديث رقم ٧٩٢، وابن حجر العسقلاني: فتح الباري، شرح صحيح البخاري، المجلد الثاني، دار المعرفة، بيروت، ص ٥٢٣، حديث رقم ١٦٧١.

– رضي الله عنهما–: أنه دفع مع النبي – صلى الله عليه وسلم – يوم عرفة، فسمع وراءه زجراً شديداً وضرباً وصوتاً للإبل، فأشار بسوطه إليهم وقال: أيها الناس، عليكم بالسكينة، فإن البر ليس بالإيضاع.

والتوضيح اللغوي لبعض مفردات هذا الحديث تظهر بجلاء مكافحة التلوث السمعي فدفع عن الموضع؛ أي: رحل عنه، وزجر فلاناً عن كذا؛ أي: منعه ونهاه، أما في هذا الحديث فكلمة زجر البعير: تعني حثه وحمله على السير بسرعة، والإيضاع: السير بسرعة(١).

وتبدو مكافحة التلوث السمعي استناداً إلى هذا الحديث في عدم رضا النبي – صلى الله عليه وسلم – عن الجلبة والصياح المرتفعين مع ضرب وأصوات عالية للإبل، ثم طلبه من الناس الالتزام بالهدوء والسكينة، وبيانه لهم أن الخير في المشي العادي للإبل الذي لا يصدر عنه ضوضاء أو إزعاج.

ولعل نظرة فاحصة لنزول المسلمين من جبل عرفات بعد الوقوف به والبحث عن السيارات التي تخصصها لهم حملات الحج أو الركوب في الحافلات والسيارات وما يصاحب ذلك من تسابق بين سائقي المركبات للدخول في متر مربع أو الخروج من طريق إلى آخر وما يستلزمه ذلك من استخدام أبواق السيارات (الهرنات والكلاكسات) تكشف عن عظمة النبي – صلى الله عليه وسلم – وسبق تفكيره، وحرصه على حماية المسلمين من التلوث السمعي الصادر عن إحدى وسائل النقل في عصره(الإبل). وبناء على هذا التوجيه النبوي فإن الواجب على المسلم التزام الهدوء والسكينة والطمأنينة في الحل والترحال، فلا تصدر عنه أو عن وسيلة انتقاله أصوات عالية أو مزعجة للآخرين(٢).

(١) المعجم الوسيط، الجزء الأول، ١٩٧٢.
(٢) د. علي علي السكري: مرجع سابق، ص ٦٣.

– وفي مجال التعبد وقراءة القرآن ينهى النبي – صلى الله عليه وسلم – عن رفع الصوت ويشير إلى أنه مكروه، لما فيه من إيذاء للآخرين والتشويش عليهم.

فعن ابن عمر – رضي الله عنهما – أن النبي – صلى الله عليه وسلم – خرج على الناس وهم يصلون وقد علت أصواتهم بالقراءة، فقال: «إن المصلي يناجي ربه – عز وجل – فلينظر بم يناجيه؟ ولا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن[١]».

وفي السياق ذاته روي عن أبي سعيد الخدري أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – اعتكف في المسجد، فسمعهم يجهرون بالقراءة فكشف الستر، وقال: «ألا إن كلكم مناج ربه فلا يؤذين بعضكم بعضاً ولا يرفع بعضكم على بعض في القراءة».

وفي شرح هذا الحديث يقول الإمام مالك: منع الجهر بالقرآن لأن فيه منعاً من الإقبال على الصلاة وتفريغ السر لها، وتأمل ما يناجي به العبد ربه من القرآن[٢].

– وعند المناجاة والدعاء ندب النبي – صلى الله عليه وسلم – إلى خفض الصوت إن لم تستلزم الحاجة رفعه.

فعن أبي موسى – رضي الله عنه – قال: كنا مع النبي – صلى الله عليه وسلم – في سفر، فكنا إذا علونا كبرنا، فقال النبي – صلى الله عليه وسلم –: «أربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصمّ ولا غائباً، بل تدعون سميعاً بصيراً قريباً»[٣].

قال النووي في شرحه، معناه: ارفقوا بأنفسكم واخفضوا أصواتكم[٤].

هذه لمحة عن بعض الأحاديث التي وردت في السنة النبوية لمكافحة التلوث السمعي، وغيرها كثير مما يتعلق بالجلبة في أثناء الذهاب إلى الصلاة أو الضوضاء بالأسواق وغيرها، ولا يتسع له المقام.

---

(١) رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده بسند صحيح، المجلد الرابع، دار الفكر العربي، ص ٣٤٤.

(٢) الإمام مالك: الموطأ، الجزء الأول، دار إحياء التراث العربي، ص ٨٠.

(٣) صحيح البخاري، الجزء السابع، ص ٢٠٩، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية، بيروت.

(٤) النووي: رياض الصالحين، ص ٣٠٧.

الفـرع الثالث
المذاهـب الفقهيــة

عالج كثير من الفقهاء في مؤلفاتهم التلوث السمعي وإن كانوا لم يستخدموا هذا المصطلح بمعناه المتعارف عليه لدى أهل الاختصاص، بيد أن رجال الفقه الإسلامي كانوا سباقين – وبحق – إلى تقرير حماية البيئة من التلوث السمعي.

وإذا كانوا لم يستخدموا المصطلحات البيئية، فإن العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني.

فقد صرح الكثير من الفقهاء بمنع الأصوات المزعجة التي تقلق الراحة وتذهب الهدوء وتخل بالسكينة، وسأذكر طرفاً من ذلك على النحو التالي:

أ – المذهب المالكي:

ذكر صاحب التاج والإكليل حدوداً للصوت المسموح به الذي يحدده علماء الفيزياء في وقتنا الحاضر بوحدة الديسبل بقوله: «... والصوت لا يخرق الأسماع ولا يضر بالأجسام فلا يمنع إلا أن يضر بالجدران فيمنع»[(١)].

كما تحدث صاحب المنتقى[(٢)] عن ضوضاء الأدوات المنزلية التي تحدث في محيط الجوار بقوله: «... وأما الرحى فإن الذي ينال منها الجيران أمران: أحدهما: فساد الجدران، والثاني: صوتها.

---

(١) محمد بن يوسف العبدري الشهير بالمواق، مطبوع بهامش مواهب الجليل، دار الفكر، وفي المعنى نفسه: محمد عرفة الدسوقي: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الجزء الثالث، طبعة عيسى الحلبي، ص ٣٧٠.

(٢) سليمان بن خلف بن سعد الباجي: المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، الجزء السادس، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، ص ٤١، وفي المعنى نفسه: يوسف بن عبد الله بن عبدالبر القرطبي: الكافي في فقه أهل المدينة، الجزء الثاني، طبعة مكتبة الرياض، ص ٢٤٨.

وأما صوتها، فقد روى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون في الغسال والضراب يؤذي جاره وقع صوتهما، ألا يمنعهما من ذلك. فيحتمل رواية ابن القاسم الخلاف في ذلك، لأنه لم يبين وجه الضرر الذي يمنع منه. ووجه القول الأول عندي، إنما ذلك في الصوت الصغير الذي ليس له كبير مضرة أو يكون في بعض الأوقات ولا يستدام.

وأما ما كان صوتاً شديداً أو يستخدم كحوانيت الكمادين التي تتخذ عند دار الرجل أو حوانيت الصفارين، أو الرحى التي لها صوت شديد فإنه ضرر يمنع منه، ووجه القول الثاني، أنه ضرر يصل إليه في منزله فتعلق المنع به كضرر الرائحة».

ولعل الحديث عن نقل سوق الصفافير في دولة الكويت من مكانه إلى منطقة الشويخ يعد تطبيقاً واقعياً لما ذكره صاحب المنتقى.

ب – المذهب الشافعي:

ورد في حاشية البيجرمي إشارة إلى منع التلوث السمعي الناشئ عن استخدام آلات تصدر أصواتاً مزعجة حيث قال: «يحرم على الشخص ... وصوت الرحى وما أشبه ذلك»[1]، كما جاء في روضة الطالبين: «لو اتخذ داره المحفوفة بالمساكن حماماً أو إسطبلاً أو طاحونة، أو كان حانوته في صف العطارين حانوت حداد أو قصار على خلاف العادة، ففيه وجهان؛ أحدهما: يمنع للإضرار ...[2]».

(١) الشيخ سليمان البيجرمي: حاشية البيجرمي على الخطيب، الجزء الثالث، طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٠/١٩٥١، ص ٨٤، وانظر أيضاً، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة الأنصاري الشهير بالشافعي الصغير، الجزء الخامس، طبعة مصطفى الحلبي، ص ٣٣٣.

(٢) محيي الدين النووي: روضة الطالبين وعمدة المفتين، الجزء الخامس، طبعة المكتبة الإسلامية ١٩٩١، ص ٢٨٥.

ج – المذهب الحنفي:

جاء في تبيين الحقائق «... ولو أراد بناء تنور في داره للخبز الدائم كما يكون في الدكاكين أو رحى للطحن أو مدقات للقصارين لم يجز؛ لأن ذلك يضر بالجيران ضرراً فاحشاً ظاهراً لا يمكن التحرز عنه»[١].

كما ورد المعنى نفسه في جامع الفصولين على النحو التالي: «... في تصرف إنسان في ملكه على وجه يتضرر جاره ... أراد أن يبنى في داره تنوراً للخبز الدائم أو رحى للطحن أو مدقة للقصارين يمنع عنه لتضرر جيرانه ضرراً فاحشاً ..[٢]» والنص ذاته نجده في حاشية ابن عابدين.

د – المذهب الحنبلي:

ورد في كشاف القناع ما يلي: «... ويحرم على الجار إحداثه في ملكه ما يضر بجاره ... وجعله دكان قصارة أو حدادة يتأذى بكثرة دقه ويتأذى بهز الجدران من ذلك ونصب الرحى يتأذى بها جاره ونحو ذلك[٣]» والمعاني نفسها وردت في الأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء[٤].

والمطالع لما ذكرناه عن المذاهب الفقهية يتبين له سبق الفقهاء إلى مكافحة التلوث السمعي وذكرهم لبعض مصادر الضوضاء التي كشف عنها العلم الحديث، مثل القصار وتعني ضوضاء آلات مصانع الصباغة والتجهيز والمغاسل الكيماوية أو التنظيف الجاف أو المصابغ المنتشرة داخل المناطق السكنية في دولة الكويت.

وقد قرر الفقهاء في شأنها، أن الصوت إذا كان مرتفعاً وعلى نحو مستمر

---

(١) فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي: تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، ص ١٩٦.

(٢) شيخ الإسلام محمود بن قاضي سماونة: جامع الفصولين، الجزء الثاني، ص ١٩٤.

(٣) منصور بن يونس البهوتي: كشاف القناع على متن الإقناع، الجزء الثاني، طبعة دار الفكر ١٩٨٢، ص ٢٠٠.

(٤) أبو يعلى الفراء: الأحكام السلطانية، الطبعة الثالثة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٤٠٨/١٩٨٧، ص ٣١٥.

يمنع لأنه يؤذي الآخرين، أما إذا كان الصوت الناشئ عن تشغيل هذه المغاسل ليس مرتفعاً، وإنما يتفق مع الصوت العادي بوحدة قياسه المعروفة ولا يكون بصفة دائمة، فلا يمنع[١].

من كل ما سبق يتضح أنه لما كانت الشريعة الإسلامية وفقهها يحرصان على صحة المسلم ومنع كل ما يؤذيه ويضر به فإنه يترتب على ذلك دستورية حماية البيئة، باعتبار أن الشريعة الإسلامية بمعنى الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع.

هـ – أثر اعتبار مبادئ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع في الكويت:

إن نص المادة الثانية من دستور دولة الكويت جعل من مبادئ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيساً للتشريع، وفي ذلك توجيه للمشرع وجهة إسلامية أساسية دون منعه من استحداث أحكام من مصادر أخرى[٢]، في أمور لم يضع الفقه الإسلامي حكماً لها، أو يكون من المستحسن تطوير الأحكام في شأنها مواكبة لضرورات التطور الطبيعي على مر الزمن[٣]، بل إن في النص مايسمح مثلاً بالأخذ بالقوانين الجزائية (الجنائية) الحديثة مع وجود الحدود في الشريعة الإسلامية. وكل ذلك ما كان ليستقيم لو قيل: (والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع) ؛ لأن مقتضى هذا النص عدم جواز الأخذ عن مصادر أخرى في أي أمر واجهته الشريعة بحكم؛ مما قد يوقع المشرع في حرج بالغ إذا

(١) د. زكي زكي زيدان: الأضرار البيئية وأثرها على الإنسان وكيف عالجها الإسلام، ص ٥٤.

(٢) ورد في محاضر اجتماعات لجنة الدستور والمجلس التأسيسي لدولة الكويت في هذا الخصوص رأي الخبير القانوني الذي جاء على النحو التالي (... وتعني الفقرة الثانية أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وهذا ليس معناه أنها المصدر الوحيد، بل هناك مصادر أخرى). راجع في ذلك محاضر اجتماعات لجنة الدستور المنشورة في ملحق مجلة الحقوق، العدد الثالث - السنة الثالثة والعشرون، سبتمبر ١٩٩٩، ص١٩.

(٣) المذكرة التفسيرية لدستور دولة الكويت ود. عبد الحميد متولي: الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للدستور، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٩٠، ص١٥.

ماحملته الضرورات العملية على التمهل في التزام رأي الفقه في بعض الأمور مثل: نظم الشركات والتأمين والبنوك والحدود وما إليها.

وبذلك يكون للمشرع مطلق الحرية في استمداد مايسنه من تشريعات من المصدر الذي يراه مناسباً دون تقيد بمصدر محدد؛ لعدم وجود قيد دستوري يفرض عليه وعاء معيناً يستقي منه مايسنه من تشريعات.

ومعنى ذلك أن مجال مبادئ الشريعة الإسلامية يكون محدوداً ومنحصراً بصفة أساسية في تنظيم مسائل الأحوال الشخصية وفي تنظيم بعض مسائل الأحوال المدنية(١).

و- أثر اعتبار مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع في مصر:

في مصر تم تعديل المادة الثانية من الدستور في عام ١٩٨٠ لتكون مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. وبناء على ذلك فإن صياغة لفظ مصدر بأل التعريف (المصدر) تعني أن المشرع ملزم باللجوء إلى أحكام الشريعة الإسلامية للبحث عن بغيته فيها، مع إلزامه بعدم الالتجاء إلى غيرها من المصادر(٢).

وبناء على هذا التعديل فإن الشريعة تصبح بمنزلة مصادر للتشريع الدستوري على نحو يمنع إقرار أية قاعدة قانونية تخالفها وإلا عد ذلك تشويهاً للنص وإنكاراً لما علم من الدين بالضرورة(٣). هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن مقتضى هذا التعديل يجعل مبادئ الشريعة واجبة النفاذ

(١) د. عادل عمر شريف: قضاء الدستورية القضاء الدستوري في مصر ١٩٨٨، ص ٢١٨.
(٢) المرجع السابق، ص٢١٩.
(٣) د. محمد رفعت عبد الوهاب: الدستور وحق المواطن في بيئة سليمة، ضمن أبحاث المؤتمر السنوي الثامن عشر الذي عقدته الجمعية المصرية للطب والقانون بقاعة المؤتمرات بمعهد الدراسات العليا والبحوث – جامعة الإسكندرية في الفترة من ٢٠. ٢٢ يونيو ٢٠٠٠، ص٤٠٨، ود. عادل عمر شريف: قضاء الدستورية، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

والإعمال بذاتها فوراً لأن مسألة النفاذ الذاتي هي مسألة عملية لا تتوقف على إرادة المشرع، وإنما يحددها الفقه والقضاء على أسس علمية متفق عليها[١].

والواقع أنه – كما ذكر الدكتور عبد الحميد متولي[٢] – سواء كان النص في الدستور أن الشريعة هي المصدر الرئيسي أم أنها مصدر رئيسي للتشريع فإنه مادام ذلك النص ورد في الدستور، ومادام لم ينص في الدستور على مصدر آخر سواها فإنه ينبني على ذلك أن الشريعة هي وحدها المصدر الرئيسي ذو المرتبة العليا، بينما تعد المصادر الأخرى التي ينص عليها في القوانين العادية، مصادر ذات مرتبة أدنى لايجوز لها أن تتعارض مع الشريعة الإسلامية ذات المرتبة الأعلى.

ومن ثم فإنه يترتب على أي من النصين (مصدر رئيسي أو المصدر الرئيسي) أن التشريع يجب أن يكون متفقاً مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وقريباً من هذا المعنى اتجه بعض الفقه إلى عدم وجود خلاف جذري بين مصدر والمصدر؛ لأن وصف الدستور لأحد المصادر الموضوعية للتشريع – دون غيره – بأنه مصدر رئيسي، إنما يدل على أنه يعتبر المصدر الرئيسي الوحيد، ولو قيل بخلاف ذلك لكان التخصيص عديم الجدوى[٣].

---

(١) د. سامي جمال الدين: تدرج القواعد القانونية ومبادئ الشريعة الإسلامية، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨٦، ص٢٢٤ ورداً على من يتخوفون من سريان هذا التعديل على التشريعات السابقة واللاحقة للتعديل يرى الدكتور سامي - وبحق نؤيده فيه - أنه يتعين طرح أي تخوف مما قد يحدثه هذا النفاذ الذاتي والأثر المباشر للنص من هزات عنيفة، أو تضارب في الأحكام والعدالة، فذلك محض وهم لم يقم عليه دليل، كما أن هذا النفاذ الذاتي والمباشر للنص لايتعارض مع روح الإسلام وأصوله، وإنما هو أمر يكفل تحقيق هذه الروح. ص ١٥١.

(٢) في مؤلفه: الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للدستور، مرجع سابق، ص ١٦.

(٣) د. عوض محمد عوض: دراسات في الفقه الجنائي الإسلامي، دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الثانية ١٩٨٣، ص١٦. وفي عكس ذلك قيل: إن مضمون نص المادة الثانية من الدستور المصري بعد التعديل لا يتفق مع نصها قبل التعديل وإلا كان التعديل عبثاً، وهو أمر ينزه عنه المشرع الدستوري. انظر في ذلك د. عادل عمر شريف: قضاء الدستورية، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

ونحن نرى في النهاية أنه إذا كان هناك فرق بين لفظ (مصدر) و(المصدر) من الناحية الفقهية البحتة والنظرية فإن الواقع العملي الحالي أذاب هذا الفرق وأزال أثر الاختلاف بين اللفظين على نحو يجعلنا نؤيد وجهة نظر بعض فقهاء القانون العام[١] في هذا الشأن من أن هذين التعبيرين (المصدر الرئيسي) و(مصدر رئيسي) لا يختلفان مغزى ومعنى وإن اختلفا يسيراً لفظاً ومبنى[٢] بدليل أنه بعد التعديل الدستوري في مصر مازالت مبادئ الشريعة الإسلامية في مجال التطبيق العملي كما هي قبل التعديل.

ولو صدقت النيات وخلصت الرغبات في تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية لجاء نص التعديل على نحو يجعل من مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع قطعاً لدابر الجدال الفقهي والتأويل غير السليم ممن إذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوبهم، وفتحاً لباب الاجتهاد في الأمور الظنية والحوادث الجديدة.

---

(١) د. عبد الحميد متولي: الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للدستور، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٩٠، ص ١٦، ود. سليمان محمد الطماوي: السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٩، ص ٣٤٤.

(٢) يضيف إلى ذلك الدكتور عبد الحميد متولي في ص ١٦ قوله: (وبذلك يتبين أن الخلافات والمناقشات والمنازعات التي ثارت كان شأنها شأن مسدس يطلق في الفضاء، لا يحدث إلا بعض الضوضاء ولكن آثاره هباء في هباء) ويذكر الدكتور سليمان الطماوي في ص٣٤٤ من مؤلفه السلطات الثلاث: أن المغايرة بين الصيغتين لا تخرج عن كونها معركة كلامية وأن حقيقة الموضوع تبدو جلية في الإجابة عن سؤال يصاغ على النحو التالي: هل يجوز لدولة تكون مبادئ الشريعة الإسلامية فيها المصدر الرئيسي للتشريع أن تصدر تشريعاً يخالف القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة؟
الإجابة بالنفي، وفي مقال الدكتور أحمد زكي الشيتي بمجلة المحاماة الصادرة عام ١٩٨٧ رأى أن التعديل اقتصر على إدخال الألف واللام ولا يؤدي إلى الاستغراق بسبب القيد المستفاد من إضافة الرئيس بعد لفظ المصدر، وأن التعديل أجاز للمشرع استنباط التشريع من مصادر متنوعة أخرى، أي: أنه أوردت حكماً تخييرياً لا وجوبياً. أشار إليه د. محمد أنس قاسم جعفر: القانون الدستوري، دار النهضة العربية ١٩٩٧ ص١٨٣ هامش ١ وليعذرنا القارئ إذا كان تناولنا لهذه الفكرة جاء بشيء من التوسع فقد كان ذلك أمراً متطلباً لنشر البحث.

المطلب الثاني
عناية الدولة بالصحة العامة

إن حماية البيئة الكويتية من التلوث السمعي تجد أساسها وقاعدتها فيما نص عليه دستور دولة الكويت في المادة الخامسة عشرة الذي جاء على النحو التالي: «تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة».

كما تجد الحماية سنداً لها في عجز المادة الحادية عشرة من الباب نفسه الذي وردت فيه المادة الخامسة عشرة، وهو الباب الثاني المتعلق بالمقومات الأساسية للمجتمع الكويتي.

فقد صدرت المادة الحادية عشرة بعبارة (تكفل الدولة ...) وفي عجزها وردت جملة «... الرعاية الصحيحة».

والمدقق في لفظة الرعاية يجد أنها تحقق حماية البيئة بشكل أعم وأوسع من الحماية، وعلى الرغم من ذيوع كلمة حماية البيئة حتى غدت شبه مصطلح فيما يلزم القيام به نحو البيئة، فإن الرعاية أحق في مجال دراسة البيئة.

ووجه ذلك أن الحماية تقتضي المحافظة على البيئة بطريقة سلبية، أي منع كل ما يفسدها أو يضر بها ويلوثها. أما الرعاية فهي تستلزم المحافظة على البيئة بشكل إيجابي وسلبي معاً، فمن جهة الإيجاب، يلزم العناية بالبيئة من ناحية ما يرقى بها ويزيد في فعالية وسائل تنميتها، للوصول إلى الهدف المبتغى والغاية المرجوة لسلامة البيئة.

أما من ناحية السلب فتعني حمايتها من كل ما يعود عليها بالضرر والفساد وغيره من الملوثات، وهو ما يندرج تحت مدلول العناية(١).

وفي القرآن الكريم ورد قوله تعالى: ﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾(٢).

---

(١) د. يوسف القرضاوي: رعاية البيئة في شريعة الإسلام، الطبعة الأولى، دار الشروق ١٤٢١/٢٠٠١، ص ٨.

(٢) سورة الحديد، آية: ٢٧.

وبناء على ذلك فإن الجانب السلبي وإن كان قريباً من مهمة الضبط الإداري التي تتبدى في طبيعته الوقائية، فإن عناية الدولة بالصحة العامة وفقاً للمادة ١٥ من الدستور الكويتي تشمل في رأيي الجانبين: الإيجابي والسلبي معاً.

وبذلك يكون الدستور قد كفل تقديم الدولة للخدمات الصحية للمواطنين والعمل على توفير وسائل وقايتهم من الأمراض والأوبئة(١).

وتجدر الإشارة إلى أن الحق في الرعاية الصحية الذي قررته المادة الحادية عشرة لا يعني الاعتراف للفرد بأن يطلب مباشرة الحصول على هذه الرعاية بالطرق القانونية، بل يرسم المشرع أهدافاً ينبغي عليه أن يعمل على الوصول إليها بالطرق التي تحققها(٢).

ونظراً للأضرار الصحية الناشئة عن الضوضاء أو التلوث السمعي، التي تستلزم في الوقاية منها، اللجوء إلى أساليب الضبط الإداري لتحقيق أحد أهداف الضبط الإداري العام وهو الصحة العامة، التي ورد الحديث عنها في سياق المادة ١٥ من الدستور – فإننا نتناول هذه المادة بالتفسير والشرح والتحليل كأساس دستوري لمكافحة الضوضاء.

ويقصد بالتفسير لغة، الإبانة وكشف المراد والإيضاح والتبيين، أما في الاصطلاح فقد وردت تعريفات عديدة محورها: تعرف ألفاظ النص أو

---

(١) د. عادل الطبطبائي: النظام الدستوري في الكويت، مرجع سابق، ص٤٠٤، د. عثمان عبد الملك: النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٩، الكويت، ص ٣٠٠، د. على الباز: المفصل في النظام الدستوري الكويتي، الكتاب الثاني، الطبعة الأولى ١٩٨٨، ص ٩٨.

(٢) د. محمد عبد اللطيف: الحريات العامة، دراسة مقارنة، مطبوعات لجنة التأليف والترجمة والنشر بجامعة الكويت، الطبعة الأولى ١٩٩٥، ص ١٦٦.

فحواه وبعبارة أخرى، تحديد المعنى الذي تتضمنه القاعدة القانونية وتحديد نطاقه، حتى يمكن مطابقتها مع الظروف الواقعية التي يراد تطبيق القاعدة عليها[١].

ومن نافلة القول إن المفسر يستدل أحياناً على إرادة المشرع الدستوري، بالتفسير اللفظي أو اللغوي وخصوصاً عندما تكون النصوص القانونية واضحة في معناها ومدلولها[٢].

واعتماداً على ذلك سوف نقوم بتفسير ألفاظ المادة ١٥ من الدستور على النحو التالي:

الفـرع الأول
عنايــة الدولــة

في اللغة العربية عنِي بالأمرِ، عنياً، وعناية: اهتم وشغل به، فهو معني به[٣]. ومعنى ذلك أن عناية الدولة ترتبط باهتمامها بمرفق العلاج الطبي أو الصحة بوصفه أحد المرافق العامة التي تتولى الدولة إنشاءها، من بناء للمستشفيات أو المستوصفات أو غيرها من المعامل الطبية والمصحات التي يعمل فيها الأطباء ومعاونوهم ممن تتوافر فيهم شروط العمل بمرفق العلاج ووحداته الإدارية.

(١) د. علي خطار شطناوي: تفسير النصوص الدستورية في الأردن، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، يونيه ١٩٩٦، ص ٧٨، د. عبد المنعم فرج الصدة: أصول القانون، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٨، ص ٢٧٣.

(٢) د. علي خطار شطناوي: مرجع سابق، ص١٠٨.

(٣) المعجم الوجيز – مادة عني، الطبعة الثانية ١٤٠٦/١٩٨٦، ص ٤٣٨.

والدولة – كشخص معنوي عام – تتخذ من القوانين ولوائح الضبط[١] وسائل لتحقيق عنايتها بالصحة، فتحدد القوانين أصول ممارسة المهن الطبية[٢] وكيفيتها والنقابات أو الجمعيات التي تقوم على أمرها وأسلوب تقديم خدماتها لجمهور المنتفعين، كما تفرض القوانين واللوائح شروطاً للنظافة العامة والترخيص بافتتاح المحالّ وبخاصة المقلقة للراحة، بحسب ما سنوضحه في مكانه من هذه الدراسة.

وهذا هو المعنى الذي يتفق مع تنظيم الدولة للمرافق العامة، والذي يعني وضع القواعد التي تبين الأسلوب الذي تدار به هذه المرافق، وكيفية تشكيل الهيئات التي تقوم على إدارتها، وبيان النظام القانوني الذي يحكمها.

وطبقاً للمادة ٧٣ من الدستور الكويتي فإن الحكومة تنظم المرافق العامة عن طريق لوائح مستقلة[٣].

وبصدد تنظيم حماية البيئة من التلوث فإن الغالب أن يتم عن طريق وضع الأسس العامة فقط، مع ترك التفصيلات لقرارات تصدر عن السلطة التنفيذية أو الجهة الإدارية المعنية بالتنظيم، حتى تستطيع مواجهة ظروف الحماية البيئية وزمانها ومكانها[٤].

---

(١) لوائح الضبط هي اللوائح التي تهدف إلى المحافظة على النظام العام بعناصره التقليدية الثلاثة: الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة، لكن سلطة الضبط الإداري مدت لوائح الضبط لتنظم مجالات أخرى غير العناصر التقليدية للنظام العام، ولعل من أحدث المجالات التي تدخلت فيها لوائح الضبط الإداري، مجال حماية البيئة من التلوث. راجع في ذلك د. عادل الطبطبائي: النظام الدستوري في الكويت، مرجع سابق، ص٥٩٩ وما بعدها.

(٢) د. عيسى بيرم: الحريات العامة وحقوق الإنسان بين النص والواقع، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩/١٩٩٨، ص ٢٧١.

(٣) د. عزيزة الشريف، د. يسري العصار: القانون الإداري – النشاط الإداري، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٩٩، ص ١٦٣، وتجدر الإشارة إلى أن لوائح الضبط هي أحد نوعي اللوائح المستقلة التي تصدر دون الاستناد إلى قانون معين.

(٤) د. أحمد عبد الكريم سلامة: قانون حماية البيئة، دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية، إصدار النشر العلمي والمطابع – جامعة الملك سعود، الرياض ١٤١٧، ص ٣٧.

الفـرع الثاني
الصحـــة العامـــة

الصحة – كما عرفتها منظمة الصحة العالمية The world Health organization – ليست مجرد غياب المرض أو الاعتلال، إنما تعني كذلك الشعور بالحال أو الوضع الحسن والجيد في القوى العقلية، والفيزيقية والاجتماعية.

وتبعاً لهذا المعنى، فإن الصحة تتجاوز معاني الإعاقة أو الاعتلال الفيزيقي والعقلي، لتشمل بالإضافة إلى ذلك، الاعتلال الاجتماعي. وبعبارة أشمل، فإن الصحة أكبر من كونها حالة فسيولوجية وعاطفية، فهي مفهوم استحدثه الإنسان في المجتمعات المختلفة للتعبير عن وضع حسن أو حالة جيدة لحياته[١]، تحقق التوازن النفسي لوظائف الجسم الناتجة عن تكيفه مع عوامل البيئة التي يعيش فيها ذلك الجسم[٢].

أما الصحة العامة فيقصد بها: وقاية الجمهور من خطر الأمراض والأوبئة بمقاومة أسبابها، ومثال ذلك: المحافظة على الأطعمة المعدة للبيع مما يفسد سلامتها ومياه الشرب مما يلوثها ويجعلها غير صالحة للاستخدام، والعناية بإنشاء المجاري الصحية (المناهيل) وطريقة الصرف الصحي، وجمع القمامة والمحافظة على نظافة الأماكن العامة[٣].

---

(١) د. يعقوب يوسف الكندري: الثقافة، والصحة، والمرض، رؤية جديدة في الأنثروبولوجيا المعاصرة، طبعة مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، ٢٠٠٣، ص٣٥.

(٢) د. إحسان علي محاسنة: البيئة والصحة العامة، الشروق، عمان ١٩٩١، ص ٧١.

(٣) د. ماجد الحلو: القانون الإداري، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٥، ص ٤٤٢، د. مصطفى أبو زيد فهمي: القانون الإداري، المكتب العربي للطباعة ١٩٨٧، ص ٩٥، د. إبراهيم طه الفياض: القانون الإداري، نشاط وأعمال السلطة الإدارية بين القانون الكويتي والقانون المقارن، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٩/١٩٨٨، ص٢٢٧.

ومن الحقائق الثابتة أن صحة الناس تعتمد في جانب كبير منها على البيئة والمسكن اللذين يعيشون فيهما، وكلما كانت البيئة صحيحة ونظيفة كانت صحة الناس جيدة وقلت نسبة الأمراض التي يتعرضون لها(١).

ومن بين ما تعنى به الصحة العامة بوصفها عنصراً من عناصر النظام العام، توفير حد أدنى من سلامة الهواء من الأصوات المرتفعة والغازات الضارة والأتربة العالقة، وغير ذلك من سبل الحماية لمختلف عناصر البيئة(٢).

الفـرع الثالث
وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض

يعرف المرض بأنه حالة من حالات التغير غير السوي أو الطبيعي في بناء أي جزء من أجزاء جسم الإنسان أو وظيفته.

ويستدل عليه بواسطة ظهور علامات وإشارات خاصة تدل على الإصابة، ويمكن كذلك الكشف عن الإصابة به عن طريق بعض التحليلات الطبية. بعبارة أخرى موجزة فإن المرض هو إدراك بعدم الراحة(٣).

ولا ريب أن التلوث السمعي يؤثر على صحة الإنسان، ويؤدي إلى إلحاق المرض بمن يتعرض له، وخاصة تلف السمع أو ضعفه، أو الإصابة بالصمم التي تقضي على حاسة السمع ذات الأهمية البالغة في حياة الإنسان على نحو ماسنراه في موضعه من هذه الدراسة.

---

(١) د. فهمي محمود الشرقاوي: دور البيئة في الوقاية الصحية، بحث قدم إلى المؤتمر السنوي السابع عشر للجمعية المصرية للطب والقانون والذي عقد في الفترة من ١٣ – ١٥ إبريل ١٩٩٩ عن مستقبل الرعاية الصحية في مصر، ونشر في كتاب حرره د. السيد محمود سالم، ص ١٥٤.

(٢) د. ماجد الحلو: حماية البيئة والصحة العامة، بحث قدم إلى المؤتمر السابع عشر للجمعية المصرية للطب والقانون عن مستقبل الرعاية الصحية في مصر، سالف الإشارة، ص ١٩٣.

(٣) د. يعقوب يوسف الكندري: الثقافة، والصحة، والمرض، مرجع سابق، ص٣٦.

ولا جدال في أن حاسة السمع من أكبر وأول النعم التي أنعم الله بها على الإنسان وذكره بها في كثير من الآيات، منها قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَۚ قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ ٩﴾[1].

وقد أثبتت الدراسات الطبية على نحو قاطع خطورة الآثار الضارة للضوضاء على الإنسان من الناحية الفسيولوجية والنفسية على حد سواء[2].

ولما كانت الدولة تعنى بالصحة العامة لمواطنيها وغيرهم من الأفراد، فإن من الواجب عليها أن تعمل على الوقاية من الأمراض وذلك من خلال ما تملكه من سلطة الضبط الإداري ذات الطبيعة الوقائية السابقة على انتشار المرض والوسائل التي قررتها لها القوانين واللوائح من أجل تحقيق هذه الغاية.

ولا يقف الأمر عند حد الوقاية، وإنما يجب تدخل الدولة بالعلاج لمن أصابه المرض أو نال منه الاعتلال عن طريق إنشاء مرفق العلاج الطبي، ببناء المستشفيات والمستوصفات والترخيص للعيادات الطبية وغيرها.

والوقاية والعلاج من التلوث السمعي سوف نرى سبل تحقيقها من الناحية القانونية على نحو ما سنبينه في موضعه من هذه الدراسة.

أما الأوبئة فأرى أنها لفظة تحتوي على كثير من السعة والشمول على نحو لا يندرج التلوث السمعي في مضمونها، إذ من الصعوبة بمكان القول إن الضوضاء أو الأصوات المزعجة تعد وباء يتفشى وينتشر بين الناس؛ لأن مدلول الوباء يرتبط بالمرض السريع الانتشار – كالكوليرا والطاعون والجذام – من فرد إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى على نحو يفتك بهم ويحصد أرواحهم[3] ولذلك لن نتناولها بالدراسة.

---

(١) سورة السجدة، آية: ٩.

(٢) د. ماجد الحلو: قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، منشأة المعارف بالإسكندرية ٢٠٠٢، ص ٣٤٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٢١.

المبحث الثاني
المفهوم القانوني للبيئة وتلوثها

تقديم وتقسيم:

من الصعوبة بمكان وضع مفهوم محدد لكلمة ذائعة الاستعمال تتداعى معانيها المتباينة لدى الأفراد، كل بحسب تخصصه أو زاوية اهتمامه في البحوث أو الدراسات البيئية.

ويزيد من هذه الصعوبة انتشار كلمة البيئة على نحو ما يربط بين مدلولها ونمط علاقته بمستخدمه. فمثلاً: يعد البيت بيئة والمدرسة كذلك والحي الذي يقطنه الإنسان يطلق عليه أيضاً لفظ البيئة.

ومن هنا يظهر أن البحث عن مفهوم عام وشامل للبيئة، يستوعب مجالات استخدامها المتعددة ليس بالأمر الهين(١).

وربما تعود أسباب الصعوبة المذكورة إلى أن البيئة هي وجود معرفي وواقعي تتناسج فيه خيوط عدة يوحي تركيبها اللغوي المتداخل، ويؤكده الواقع المادي للمستوى المعرفي ذي الروافد العديدة لهذا الجانب من المعرفة كالهندسة البيئية والزراعة البيئية وعلم النفس البيئي والجغرافيا البيئية والكيمياء البيئية وغيرها من العلوم التي تعد كأنها تفضي بمائها نحو البحر (البيئة) والبحر ليس بملآن(٢).

وفي سبيل بقاء الجنس البشري على البسيطة وتوريثه للأجيال المقبلة بيئة سليمة، اهتمت الدول قاطبة بحماية عناصر البيئة من التلوث الذي تنعكس آثاره السلبية على الجميع، ولا تقف عند حدود دولة دون أخرى، وإنما تتجاوز

---

(١) انظر في ذلك: رشيد الحمد، د. محمد سعيد صباريني: البيئة ومشكلاتها، الطبعة الثانية، عالم المعرفة، كتاب رقم ٢٢، أكتوبر ١٩٨٤، الكويت، ص١٤.

(٢) د. محمد المخزنجي: غبار على برتقالة من نار، تقديم لكتاب: دمار البيئة، دمار الإنسان، كتاب العربي رقم ٤٨ الصادر بتاريخ ١٥ / ٤ / ٢٠٠٢ ص٣ وما بعدها.

الحدود والقارات بسهولة ويسر لتنال من سلامة بقاء الكائنات على نحو يهدد حياة المجتمع والجميع ويصيبها بالضرر، إن لم يكن مهدداً لحقهم في البقاء على قيد الحياة. وقد شحذت أضرار التلوث همم الباحثين في مجال البيئة لتوجيه أنظار المسؤولين إلى خطورتها وضرورة مواجهتها على مختلف الأصعدة: السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية(١).

وعلى المستوى القانوني، فرض الواقع الاجتماعي على المختصين فيه ضرورة التفاعل معه اعتماداً على الصلة القوية القائمة بين القانون بصفة عامة وبين البيئة باعتبارها ظاهرة اجتماعية social phenomenon الأمر الذي يؤدي إلى انعكاس تلك الصلة على قواعد تنظيميه لسلوك الأفراد وعلاقاتهم بالبيئة سواء كان سلوكهم إيجابياً يعمل على الاستفادة من البيئة أم سلبياً يتجه إلى العدوان عليها(٢).

ومن ثم بات من الضروري أن تولي الدراسات القانونية وجهها شطر البيئة، مع الأخذ في الحسبان حرص أهل القانون على الدقة في تحديد المصطلحات والألفاظ حتى يمكن اقتراح الحلول المناسبة للمشكلات التي تعترض الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث، وتلك هي مهمة رجل القانون الباحث في مجال البيئة، حيث يعمل على الحد من كل مسلك إنساني (أو إيقافه) إذا كان من شأنه(٣) أن يؤثر سلباً على المكونات التي أودعها الخالق في الكون الذي أورثه للإنسان.

وسوف نرى حرص رجال القانون على دقة المفاهيم – إن لم تكن متناهية – من خلال تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

---

(١) د. أحمد محمود سعد: استقراء لقواعد المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي، الطبعة الأولى ١٤١٤/١٩٩٤، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ١٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) د. نبيلة عبد الحليم كامل: نحو قانون موحد لحماية البيئة، دراسة في القانون المصري المقارن مع عرض لمشروع قانون البيئة الموحد، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، ص ١٦.

المطلب الأول
مـاهيــة البيئــة

ماهية الشيء هي حقيقته أو لبابه، ويتم التوصل إليها من خلال التعريف[١].

وقد كانت نصيحة شيشرون[٢] إلى كل فقيه يريد مناقشة موضوع ما، هي أن يبدأ أولاً وقبل كل شيء بتعريفه؛ إذ إن التعريف هو الذي يوصلنا إلى معرفة حقائق الأشياء ويحددها تماماً، كما يميط اللثام عن ماهية الشيء وطبيعته وصفاته أوعناصره الخاصة والمميزة له[٣]، بحيث يتمكن السامع من تصوره على حقيقته وتمييزه عن غيره[٤].

وبناء على ما تقدم سوف نعرض لتعريف كل من البيئة والتلوث فيما يلي:

الفرع الأول
تعريف البيئة بمعناها اللغوي والفني

كلمة البيئة Environment كلمة عامة بشكل واسع، تعبر عن شغف وأمل في أن يحيا الإنسان في وسطها دون إخلال بتوازنها الإلهي.

---

(١) د. علي عبد المعطي محمد، د. محمد محمد قاسم: المنطق الصوري، أسسه ومباحثه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ٩١.

(٢) يعد شيشرون من فلاسفة القانون الروماني، اشتهر عنه عشقه للتأليف في الفقه والقانون والسياسة، وكان شغوفاً بحب المعرفة وسافر إلى بلاد مختلفة للتزود بالمعارف، وكان من أهمها اليونان إلا أنه كان يحب روما كثيراً ولم يكن يطيب له البعد عنها.

(٣) المرجع السابق، ص٧٢.

(٤) وهو ما يسمى بالتعريف بالحد، أي التعريف الذي يحد الشيء المعرف بمعنى يعينه ويميزه، انظر في ذلك د. علي عبدالمعطي، د. محمد قاسم: مرجع سابق، ص١٩٢.

وقد تظهر كلمة البيئة للوهلة الأولى، كما لو كانت مفهومة ومعناها معروف بيد أن تحليل المعنى يجعل منها جسماً هلامياً من الصعب تحديده[١].

ولذلك سوف يدور بحثنا في هذا الفرع على محاولة تحديد معناها على نحو ما يلي:

أولاً – المعنى اللغوي للبيئة:

كلمة البيئة في اللغة مشتقة من الفعل (بوأ)، وهو في اللغة يجيء بمعان عديدة، أهمها:

الموضع أو المنزل، فيقال تبوأت منزلاً أي نزلته وبوأ له منزلاً وبوأه منزلاً: هيأه ومكن له فيه، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾[٢] وقوله أيضا: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾[٣] ومنه أيضا قول المولى عز وجل ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَنَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٧٤﴾﴾[٤] أي: أسكناكم في الأرض وسويناها. وقد جاء في لسان العرب[٥] بوأتك بيتاً: اتخذت لك بيتاً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا﴾ أي اتخذا بمصر بيوتاً. والاسم: البيئة، والمباءة بمعنى

---

(١) anversin: contribution du juge au developpement du droit de environnement, metanges.Marcel walin, le juge et le droit puplic, paris, 1974, p.519

(٢) سورة يوسف، آية: ٥٦.

(٣) سورة الحشر، آية: ٩.

(٤) سورة الأعراف، آية: ٧٤.

(٥) ابن منظور: لسان العرب، الجزء الأول ص٣٨ و٣٩، طبعة دار المعارف ومعجم مقاييس اللغة، الجزء الأول، طبعة دار الجيل، ١٩٩١، ص ٣١٢.

المنزل، والتبوؤ: أن يعلم الرجل عن المكان إذا أعجبه لينزله. وقيل: تبوأه، أي أصلحه وهيأه، وتبوأ: نزل وأقام. والمباءة: معطن القوم للإبل، وهو المتبوأ، وفي مختار الصحاح[١] المباءة منزل القوم في كل موضع، ويقال: كل منزل ينزله القوم. قال طرفة:

طيبو الباءة سهل ولهم سبل إن شئت في وحش وعبر

ومن أيسر المعاني اللغوية للبيئة ما ذكره البعض من أنها: هي المكان الذي ينزل فيه المرء ويتمكن منه ويتخذه مقاماً له، أي أنها مستقر الشيء ومنزله سواء كان المستقر به إنسان أو حيوان[٢]. وهذا المعنى هو الذي يتفق مع أشهرالمعاني في مجال الدراسات البيئية، فالبيئة ما يحيط بالفرد أو المجتمع ويؤثر فيها ولذا يقال: بيئة اجتماعية، وبيئة سياسية، وثالثة جغرافية وهكذا[٣].

أما كلمة البيئة في اللغة الفرنسية بمعنى environment فقد عرفها قاموس لاروس بأنها: «مجموع العناصر الطبيعية والصناعية التي تجرى فيها الحياة الإنسانية».

ولا يختلف هذا التعريف كثيراً عن تعريف قاموس روبير[٤] و أما في اللغة الإنجليزية فإن كلمة البيئة environment – بحسب ما ورد في قاموس وبستر

(١) الرازي: مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطر، طبعة دار الحديث، ص٦٨.

(٢) د. سليمان عزمي باشا، على هامش الطب، ذكره د. أحمد أبو الوفا: تأملات حول الحماية الدولية للبيئة من التلوث، المجلة المصرية للقانون الدولي، ١٩٩٣، العدد رقم ٤٩، ص ٨٧، د. الشحات إبراهيم منصور: البيئة في الإسلام، دار النهضة العربية بالقاهرة، ص ٧.

(٣) د. زكي زكي زيدان: الأضرار البيئية وأثرها على الإنسان وكيف عالجها الإسلام، ص١٠، خالد محمود عبد اللطيف: البيئة والتلوث من منظور الإسلام، دار الصحوة، القاهرة، ١٩٩٣ ص١٢.

(٤) د. عبد الوهاب محمد عبد الوهاب: المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية الحقوق - جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢١، ويرجع أصل كلمة بيئة Environment إلى الفعل الفرنسي Environner بمعنى يحيط ويقصد به الشيء الذي يحيط بالكائن الحي من الحالات والظروف والتأثيرات المحيطة به والمؤثرة عليه.
انظر في ذلك شارلس هـ بساورثويك: علم البيئة ونوعية بيئتنا، ترجمة د. قيصر نجيب وآخرون، جامعة الموصل، ١٩٨٤، ص ٢٠٥.

– تعني: مجموع الظروف الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على حياة الفرد أو الجماعة، كالعرف والقوانين واللغة والدين والمنظمات الاقتصادية والسياسية[١]

وبنظرة فاحصة في المعاني السابقة لكلمة البيئة في إطار معناها اللغوي نجد أن المعنى يكاد يكون محل اتفاق بين اللغات المتباينة، حيث يشير إلى الوسط الذي يحيا فيه الإنسان، وإلى حالة الاستقرار، والنزول في مكان أو على حالة ما.

ثانياً – المعنى الفني للبيئة:

نقصد بذلك، الذي يعود الفضل في تحديده إلى العلماء العاملين في مجال العلوم الحيوية والفيزيائية وغيرها من المجالات التي تقوم على الدراسة والتجربة والتحليل، الذي يتم من خلاله تحويل المظاهر المتراكمة من النشاط العلمي إلى سلسلة من الحقائق، والنتائج المستخلصة من الأبحاث التي يرتبط بعضها ببعض ارتباط السبب بالنتيجة.

ووفقا لهذا المعنى تعرف البيئة بأنها «مجموعة الظروف والعوامل الفيزيائية والعضوية وغير العضوية، التي تساعد الإنسان، والكائنات الحية الأخرى، على استمرار الحياة ودوام بقاء النوع»[٢]

ويتضح من هذا المعنى أن لفظ البيئة هو من السعة والشمول على نحو يندرج فيه تقريباً كل شيء يرتبط بالكائنات الحية والأجزاء غير الحية من العالم الذي توجد فيه الحياة، ومثال ذلك: المناخ والتغيرات الفصلية فيه والتركيب

---

(١) د. رضوان أحمد الحاف: حق الإنسان في بيئة سليمة في القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية الحقوق - جامعة القاهرة ١٩٩٨، ص ٤٦. وقد أورد نص التعريف باللغة الإنجليزية على النحو التالي:
"The aggregate of social and cultural conditions cas custom law,language,r-eligion and economic and political organizations". That influence the life of an individual or community. webster's third new internationailty dictionary, vol.1.Encyclopaedia Britannica, Inc. chicago. 1986, p.760

(٢) د. أحمد عبد الكريم سلامة: قانون حماية البيئة، مرجع سابق، ص١.

الفيزيقي والكيماوي للتربة وغيرها من أجزاء البيئة التي يعيش فيها الكائن الحي[١].

والنظرة المتأنية أو القراءة الواعية له تقودنا إلى القول: إن هذا المعنى يمكن أن يطلق عليه أيضاً، المعنى العام للبيئة، باعتبارها، الوسط أو المكان الذي يحيا فيه الإنسان وغيره من الكائنات الحية وغير الحية[٢].

أو هي مجموع الظروف والمواد والتفاعلات التي تجتمع في الحيز الذي توجد فيه الحياة.

ويعتمد هذا المعنى أساساً على العوامل الفيزيقية والحيوية التي تجعل الوسط المحيط بالكائن الحي صالحاً لحياته فيه.

ولاشك أن الإنسان هو أهم الكائنات الحية التي تعنى بها البيئة البشرية حسبما ورد في توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في مدينة استكهولم عاصمة السويد عام ١٩٧٢ والتي جاء فيها أن: «الإنسان هو الخالق والصانع لبيئته، والتي تعطيه القوت وتمنحه الفرصة لتحقيق النمو الذهني والخلقي والاجتماعي والروحي»[٣]

ومن خـــلال ما ذكرناه من مفهوم فني أو عام للبيئة يتبين أن مشكلات البيئة وحمايتها من كل ما يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الطبيعي بين عناصرها، إنما تهم في المقام الأول، المشتغلين بعلوم الفيزياء والكيمياء، والهندسة والطب .... إلى غير ذلك من العلوم البحتة أو التطبيقية، وكيفية الاستفادة من تخصصاتهم المتباينة؛ لمصلحة الإنسان، محل الحماية المختلفة للبيئة في هذا العالم أو الوجود، والقاسم المشترك بين المعاني المختلفة للبيئة، باعتباره ابن

(١) د. رضوان الحاف: مرجع سابق، ص٤٨.
(٢) د. أحمد عبدالكريم سلامة: مرجع سابق، ص١.
(٣) د. رضوان الحاف: مرجع سابق، ص٤٨.
(٤) د. كريم كشاكش: الحماية القانونية من التلوث البيئي في الأردن، منشورات عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة اليرموك، ٢٠٠٣، ص ٩.

البيئة ووريثها الشرعي[١]، الذي يقدم على غيره من الكائنات بصفته عاصباً وإن تأخر أحياناً فهو حاجب بمصلحته وأهميته لغيره من الكائنات الأخرى التي تأتي بعده في الأهمية.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد الإشارة إلى أن الاهتمام بالتفاعل بين الكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه أدى إلى طرح الفكرة التالية:

الإيكولوجيا والبيئة:

كلمة الإيكولوجيا Ecology تستوعب في معناها لفظ البيئة وتشمله، فالبيئة هي أحد المكونات الأساسية لمفهوم الإيكولوجيا[٢] الذي يعني: العلاقة بين البيئة والكائن الحي: إنساناً كان أو نباتاً أو حيواناً، وبصورة أشمل فإن الإيكولوجيا يقصد بها:

(مجموع المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة والمؤثرة على حياة الكائنات الحية ونموها)، وتخضع جميع الكائنات النباتية والحيوانية لما يسمى بالتنوع الإحيائي والتوارث الإيكولوجي؛ حيث تبدأ وجودها بقدرة فالق الحب والنوى وتعيش لفترة زمنية معينة، ولكن بفعل التغيرات المناخية والجيولوجية، أو نتيجة لتدخل الإنسان في أمرها فإنها تضمر، وتنزوي وتأخذ في الاختفاء، بعد أن تضع النواة لنمو جيل جديد يحمل صفاتها وخصائصها

(١) ذكر البعض أن كلمة إيكولوجي هي كلمة لاتينية الأصل تتكون من مقطعين هما: إيكوس Ekos بمعنى المنزل أوالمسكن أو محل المعيشة وlogy ومعناها علم، وبضم المقطعين معاً يكون المقصود منها: العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه. ويعد العالم الألماني في مجال البيولوجي أرنست ميزيش هايكل (١٨٣٤ - ١٩١٩) أول من استخدم كلمة إيكولوجيا، وكان ذلك في عام ١٨٦٩ ولكن لم يذكر أحد متى اشتقت هذه الكلمة. ويبدو أصل الكلمة في رأيي بعيد عن اليونانية وربما كان من المناسب أن نسأل لماذا لا تكون ألمانية الأصل أو إنجليزية؟ قد يكون المعنى الأخير أقرب إلى الصحة. راجع فيما سبق د. محسن عبد الحميد البيه: المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية، ٢٠٠٢، ص٣، هامش ١، د. كريم كشاكش: مرجع سابق، ص١٤، ومؤلفنا: حماية السكنية العامة، دار النهضة العربية ١٩٩٦ - ١٩٩٧، ص١٦، هامش ٢.

على نحو متطور، أو متدهور بحسب الظروف المحيطة به والتغيرات المناخية التي تعتريه[١].

ويبدو من عرض الأفكار التي ذكرناها عن الإيكولوجيا أنها مجموعة من العناصر الحية وغير الحية يتفاعل بعضها مع بعض ضمن وحدة بيئية متجانسة وذات نظام موزون ودقيق.

ويؤدي تفاعل هذه العناصر بالإضافة إلى علاقة الكائنات بعضها مع بعض إلى إطلاق مسمى النظام الإيكولوجي عليها، ويعني نظام إعالة الحياة والذي هو في الوقت ذاته، سر استمراريتها.

فالإيكولوجيا هي دراسة التوازن والمبادئ التي تحكم التوازن السليم بين عناصر بيئة الأرض، ولكي يتحقق التوازن الإيكولوجي للبيئة فإنه يجب استعادة التوازن داخل الأفراد بين إنسانيتهم وأفعالهم، ويتعين على كل منهم أن يتحمل نصيباً أكبر من المسؤولية الشخصية تجاه البيئة.[٢]

ويرى بعض الفقه[٣] أن النظام الإيكولوجي يمكن تقسيم عناصره إلى أربع مجموعات رئيسية هي:

١ – العناصر الحية المنتجة، وتشمل الكائنات الحية النباتية التي تقوم بإنتاج الغذاء اللازم للإنسان والحيوان.

٢ – العناصر غير الحية، وتضم المقومات الضرورية لبقاء الحياة واستدامتها مثل: الماء، الهواء، التربة، الغازات، أشعة الشمس، المعادن، والصخور.

٣ – العناصر الحية المستفيدة أو المستهلكة، وتشمل الإنسان وكذلك الكائنات الحيوانية التي تعتمد في غذائها على العناصر المنتجة. وتعد هذه المجموعة

---

(١) د. أحمد عبد الكريم سلامة: مرجع سابق، ص٣٢.

(٢) آل جور: الأرض في الميزان، الإيكولوجيا وروح الإنسان، ترجمة د. عواطف عبدالجليل، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٦وما بعدها.

(٣) د. عبدالله رمضان الكندري: البيئة والتنمية المستديمة، الطبعة الأولى، الكويت، مكتبة المهند، ١٩٩٢، ص٤٩.

هي المسؤولة عن تدهور القدرة البيولوجية للنظم البيئية على المستوى العالمي.

٤ – العناصر المفككة:

وتضم الكائنات الدقيقة، والمجهرية، مثل البكتريا والفطريات التي تقوم بدور حيوي ومهم في النظام الإيكولوجي(١).

وصدق رب العزة إذ قال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾(٢) وفي آية أخرى يقول: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴿١٩﴾﴾(٣).

الفرع الثاني
تعريف البيئة بمعناها القانوني

في مجال العلوم الإنسانية – التي يعد القانون واحداً من بينها – نرى أنها تولي في شأن الدراسات البيئية اهتماماً واضحاً بالإنسان بصفته محور هذه الدراسات وركيزتها الأصلية التي استمدت منها تسميتها.

ومع ذلك فإن قدراً من الغموض وعدم التحديد يشوب تعريف البيئة في مجال هذه العلوم، ويعزو البعض ذلك إلى الصعوبة التي تظهر عند محاولة تحديد أو حصر نطاق هذا المصطلح من المعنى الواسع الذي يشمل كل شيء في المحيط الحيوي Biosphere إلى الضيق الذي يتعلق بمواطن أصغر كائن حي أو مخلوق Oraganism(٤).

---

(١) د. عبدالله الكندري: مرجع سابق، ص٥٠، د. أحمد محمود سعد: استقراء لقواعد المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٩٩٤، ص ٣٧.

(٢) سورة القمر، آية: ٤٩.

(٣) سورة الحجر، آية: ١٩.

(٤) د. رضوان الحاف: مرجع سابق، ص٤٩.

ويذهب بعض الفقه إلى أبعد من ذلك في تصوير صعوبة وضع تعريف لمصطلح البيئة بقوله: "إنه المصطلح الذي يفهمه كل إنسان دون أن يكون أي إنسان قادر على تعريفه"[١] وربما يصدق على هذا المعنى القول الذائع "السهل الممتنع" ليكون لفظ البيئة أحد تعبيرات ذلك السهل.

ومن جهة أخرى فإن لفظ البيئة يتناوله الدارسون بالتعريف، كل من زاوية تخصصه، وهو ما أشار إليه المختصون إزاء تقريرهم، باختلاف مفهوم البيئة عن الطبيعة[٢] وانعكاس ذلك الخلاف على العناصر البيئية المقصودة لدى رجال القانون. ومع ذلك فإننا لو سلمنا جدلاً بصعوبة وضع تعريف للبيئة، فسوف نرى في الوقت نفسه، ضرورة العمل على وضع تعريف للبيئة وعدم الإحجام عن ذلك؛ لأن من الضرورة مواكبة الظواهر العلمية من أجل شمولها بالحماية القانونية، ومن ثم يستقر المجتمع وينتظم سلوك أفراده.

ويلاحظ في هذا الشأن أن أغلب القانونيين لا يهتمون كثيراً بتحديد المعنى اللغوي للبيئة، بل يركزون على العناصر المختلفة لها ليدرجوها في التعريف، انطلاقاً من حقيقة أن التعريف يكثر من الأفكار، خصوصاً في ميدان العلوم الإنسانية، وللتغلب على صعوبة التعريف الذي قيل في شأنه "إن كل تعريف أمر خطر"[٣]، وليتسنى لهم استعمال عبارة "الحماية[٤] التي يحرصون على استخدامها في مجال دراسة البيئة، ويقصدون بذلك حماية عناصرها التي

---

(١) caldwell,international environmental policy and law (ist edn.durham.nc.1980)p.170

(٢) يرجع عدم التطابق بين تعريف البيئة وتعريف الطبيعة إلى أن فكرة الطبيعة تضيف مظاهر جديدة وغريبة عليها وخصوصاً المنشآت الحضارية، أما مفهوم البيئة بالمعنى الدقيق فليس من اللازم أن ينطوي على بعض الأمور ذات الصلة بالطبيعة وبخاصة ما يتعلق بالتنوع الإحيائي والمحافظة على بعض الأنواع أو الأجناس.

(٣) د. عبد المنعم البدراوي: المدخل للعلوم القانونية، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٦٢، ص ٤٣٩ - ٤٤٠.

(٤) د. أحمد محمود سعد: استقراء قواعد المسؤولية المدنية..... مرجع سابق، ص٣٩.

تتكون منها، أو ليكون الوسط الذي يعيش فيه الإنسان هو المفهوم المحمي بقانون البيئة[١].

وأياً ما كان أمر الصعوبة، فإن المفهوم القانوني للبيئة سيكون معتمداً بدرجة كبيرة في تحديده على العلوم البحتة أو التطبيقية مع إضافة الصفات التي تلازم وجود الإنسان وأنشطته المتعددة في المجتمع سواء كانت اجتماعية، أم صناعية، أم تكنولوجية[٢].

وفي هذا الإطار وجدنا قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ يعرف البيئة في مادته الأولى بأنها «المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء، وماء، وتربة، وما يقيمه الإنسان من منشآت».

وقد ورد المعنى ذاته تقريباً في المادة الأولى من قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥ والمعدل تحت رقم ١٦ لسنة ١٩٩٦ حيث عرفت البيئة «المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية من إنسان، وحيوان، ونبات، وكل ما يحيط بها من هواء وماء وتربة، وما يحتويه من مواد صلبة، أو سائلة، أو غازية، أو إشعاعات طبيعية، والمنشآت الثابتة، والمتحركة التي يقيمها الإنسان».

واستعراض قوانين حماية البيئة يبين أن هناك تشريعات حددت معنى البيئة وأخرى لم تورد أي تعريف لها؛ ويرجع ذلك إلى رؤية بعض رجال القانون

---

(١) المرجع السابق، الصفحة ذاتها، وقد وجدنا مؤلفات قانونية تحرص على إبراز هذا المفهوم في عناوينها، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:
د. كريم كشاكش: الحماية القانونية من التلوث البيئي في الأردن، د. أحمد عبدالكريم سلامة: قانون حماية البيئة، دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية، الرياض ١٩٩١ د. ماجد الحلو: قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، منشأة المعارف بالإسكندرية ٢٠٠٢، جميل عبد الباقي الصغير: الحماية الجنائية للبيئة ضد التلوث السمعي، دار النهضة العربية ١٩٩٨.

(٢) د. محسن البيه: مرجع سابق، ص٥، د. رضوان الحاف: مرجع سابق، ص٥٠.

الذين يقولون إن لفظ البيئة يخلو من أي مضمون قانوني حقيقي؛ لكونه لفظاً يشير إلى الوسط الذي ينشأ فيه النظام البيئي، مثل أي نظام سياسي أو اقتصادي، أو اجتماعي، أو قانوني[١].

ولا يمكننا في هذا الإطار أيضاً أن نغفل حقيقة أن القانون ظاهرة اجتماعية ويساير الواقع، وأنه بالضرورة يتأثر بالبيئة التي ينشأ من خلالها، ويتفاعل معها، ومن ثم كان اهتمامه بالقواعد القانونية التي تكفل صيانة البيئة ومكافحة جميع أنواع الإخلال بالتوازن الإلهي الذي قامت عليه، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنه يترصد أفعال الإخلال بذلك التوازن ويراقبها ويضع العقوبة المناسبة لها، ويقرر المسؤولية عن الأضرار التي تسببها، وكيفية جبر تلك الأضرار بالتعويض[٢].

وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد المقصود بالمفهوم القانوني للبيئة، وأنها تعني «كل ما يحيط بالإنسان من ظروف ومتغيرات، حضارية أو طبيعية أو جغرافية أو اجتماعية أو ثقافية ...إلى غير ذلك».

والبيئة باعتبارها محلاً للحماية القانونية بصفة عامة تعرف بأنها «الوسط الذي يتصل بحياة الإنسان وصحته في المجتمع سواء كان وسطاً طبيعياً أم وضعياً»[٣].

وعلى ذلك فإن البيئة بالمفهوم القانوني تتكون من شقين هما:

١ – البيئة الطبيعية:

وقوامها الماء والهواء والفضاء والتربة وما عليها أو بها من كائنات حية بجميع أنواعها، وهذه جميعها تمثل الموارد التي سخرها الله – تعالى – للإنسان لتكفل له مقومات الحياة[٤].

---

(١) هالة صلاح ياسين الحديثي: مرجع سابق، ص١٨، د. أحمد عبدالكريم، مرجع سابق، ص٦٥.

(٢) د. أحمد عبدالكريم سلامة: قانون حماية البيئة، مرجع سابق، ص٣.

(٣) د. أحمد سعد: مرجع سابق، ص٣٩، وانظر نصاً د. أحمد عبد الكريم سلامة: قانون حماية البيئة، مرجع سابق، ص٦٥، د. ماجد الحلو: مرجع سابق، ص٣٩.

(٤) د. ماجد راغب الحلو: قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، منشأة المعارف بالإسكندرية ٢٠٠٢، ص ٤٠، د. رضوان الحاف: مرجع سابق، ص٥١.

٢ – البيئة الوضعية أو المستحدثة:

وقوامها ما وضعه الإنسان في البيئة الطبيعية من مرافق ومنشآت لإشباع حاجاته الأساسية المادية وغيرها، ومؤسسات أقامها للوفاء بهذه الحاجات.

وتشمل البيئة المستحدثة، استعمالات الأراضي الزراعية، والمناطق السكنية، والتنقيب فيها عن الثروات الطبيعية، وكذلك المناطق الصناعية، والمراكز التجارية، والمدارس، والمعاهد، والموانى، والطرق، والشواطئ، والأنهار وغير ذلك(١).

وقد عبر البعض عن هذا الشق أو العنصر من عنصري المفهوم القانوني للبيئة بقوله: «إن الإنسان يسكن عالمين؛ أحدهما: عالم الطبيعة، والآخر عالم النظم الاجتماعية والمنتجات الصناعية التي ابتدعها الإنسان لنفسه مستخدماً أدواته، وآلاته، وعلومه، وأحلامه ليصوغ بيئة مطواعة لأغراضه وأوامره» ويقصد بذلك أن الإنسان يتصل بالنظام الحيوي عن طريق غير مباشر(٢).

ويضيف البعض شقين آخرين إلى جانب الشقين المذكورين من قبل، وهما: البيئة التكنولوجية، والبيئة الاجتماعية.

والبعض الآخر(٣)يقصرها على ثلاثة عناصر هي: العنصر الطبيعي، والمستحدث، والعنصر الثقافي(٤).

---

(١) د. محسن عبد الحميد البيه: مرجع سابق، ص٦، د. أحمد عبد الكريم سلامة: مرجع سابق، ص٦٥.

(٢) د. رضوان الحاف: مرجع سابق، ص ٥١.

(٣) هالة صلاح الحديثي: مرجع سابق، ص ٢١.

(٤) د. رضوان الحاف: سالف الإشارة، ص ٥١، ويذكر بعض الفقه أن عناصر البيئة في القانون تتنوع إلى ما يلي:

١) البيئة العمرانية: وتتعلق بما يحدده القانون من اشتراطات صحية وجمالية في البناء.

٢) البيئة الطبيعية: وتشمل محيط الخضرة والغابات الموجودة في اليابسة.

٣) البيئة الجوية: وتتعلق بالغلاف الجوي الملتف حول الأرض وما يدور معه.

٤) البيئة البحرية: وتؤدي دوراً مهماً في المحافظة على التوازن البيولوجي للبحار والمحيطات. راجع في ذلك د. أحمد محمود سعد: مرجع سابق، ص٤٣.

وبإيجاز فإن البيئة بالمفهوم القانوني تشير إلى كوكب الأرض الذي يعيش فيه الإنسان سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي (الدولة بأركانها) أم على المستوى العالمي (الدول جميعاً).

وصدق رب العزة إذ قال: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٢٨﴾﴾[1] وفي آية أخرى يقول: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ﴾[2].

فالبيئة هي كل ما حولنا من المنازل التي نعيش فيها والأماكن التي نعمل فيها، والهواء الذي نتنفسه، والماء الذي نشربه، والأرض التي نحيا عليها، وكل الظواهر الجغرافية والبشرية التي تتأثر بها.

ومعنى ذلك أن البيئة على المستوى الإقليمي أو الوطني، هي الدولة ذاتها بأركانها الثلاثة ولاسيما ركن الإقليم بعناصره البري، والبحري، والجوي.

وعلى المستوى العالمي فإن البيئة هي كوكب الأرض، الذي تشترك الدول في حماية بقاء الإنسان عليه من خلال القانون الدولي الذي يعنى بالتراث المشترك للإنسانية، وحماية وجود الإنسان على ذلك الكوكب في النطاق الجغرافي الذي يستوعب حدود دولة إقامته، وذلك من خلال القانون الداخلي بفروعه المتعددة.

المطلب الثاني
ماهية التلوث

تقديم وتقسيم:

يمثل التلوث البيئي Environmental pollution إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجهنا في حياتنا المعاصرة، وقد برزت هذه المشكلة نتيجة النشاط المتزايد للإنسان في مختلف مجالات الحياة[3].

---

(١) سورة الأعراف، آية: ١٢٨.

(٢) سورة آل عمران، آية: ١٢٩.

(٣) د. توفيق محمد قاسم: التلوث... مشكلة اليوم والغد، مطبوعات الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ١٩٩٩، ص ٧.

وقد زاد حجم التلوث بدرجة كبيرة؛ جعلته يفترس بمخالبه الفتاكة العناصر الضرورية للبيئة، من ماء وهواء وتربة، وبلغ سيل التلوث رباه في صورته البشعة، ووصل إلى تسرب الإشعاعات النووية، كما حدث في المفاعل النووي (تشرنوبل) بالإضافة إلى الانبعاثات السامة من الأدخنة، والغازات، كما حدث في جريمة حرق آبار البترول خلال حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ وتلوث مياه البحر بالبترول الناشئ عن غرق السفن التي كانت تحمله، بالإضافة إلى تصريف المخلفات النووية، والكيماوية في البحار، أو دفنها في الصحراء على نحو يجعلها مقبرة للنفايات السامة والمشعة، علاوة على ما تعانيه التربة من تلوث بالمبيدات، والأسمدة الكيماوية وغيرها(١).

ويبدو مما سبق أن التلوث(٢) من أهم الأخطار التي تضر بالبيئة على وجه العموم، ومن هنا قيل: إن مكافحة التلوث هي مفتاح قانون حماية البيئة، وهي في الوقت ذاته تعد نقطة الانطلاق في تحديد العمل الضار بها، وتحديد الوسائل القانونية الممكنة لمكافحته وجبر الأضرار الناشئة عنه(٣).

لذلك وغيره يكون من الأهمية بمكان تحديد مفهوم التلوث على النحو التالي:

---

(١) د. محسن البيه: مرجع سابق، ص٧.

(٢) التلوث في اللغة يأتي بمعنى التلطيخ. يقال: لوث ثيابه بالطين أي لطخها، لوث الماء أي كدرة، وقد يأتي بمعنى الخلط، أي لطخها، ولوث الماء أي كدره، وقد يأتي بمعنى الخلط، أي خلط الشيء بما هو خارج عنه، فيقال: لوث الشيء بالشيء أي لطخه به. راجع في ذلك لسان العرب والمعجم الوجيز ومختار الصحاح نقلاً عن د. محمود محمد حسن نحو تدريس قانون البيئة من منظور إسلامي، بحث قدم إلى مؤتمر التشريعات البيئية في المنطقة العربية والذي نظمته كلية الحقوق، جامعة الكويت في الفترة من ٣٠ سبتمبر إلى ٢ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٥، وانظر بتوسع في المعنى اللغوي للتلوث د. أحمد عبدالكريم سلامة: قانون حماية البيئة الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١٦/١٩٩٦، القاهرة، ص٣٨.

(٣) د. أحمد عبد الكريم سلامة: قانون حماية البيئة، دراسة تأصيلية، مرجع سابق، ص٦٨.

الفـرع الأول
المفهوم العلـمي للتلـوث

ليس من السهل وضع تعريف دقيق أو جامع ومانع لمفهوم التلوث، وسوف يظل الوقت ممتداً طويلاً قبل أن نصل إلى ذلك المفهوم الدقيق[١].

ومرد ذلك إلى صعوبة الإحاطة بالأمور التي ينتج عنها التلوث، والمواد المكونة له، وخاصة مع التقدم العلمي الذي يكشف في كل يوم عن وسائل تكنولوجية حديثة، لها مضارها الجانبية المتمثلة في التلوث، ومن ثم يصعب تحديد مصادر الخطر مع تطور الاكتشافات التقنية، فالتقدم الصناعي في تطور دائم، وإذا كان خطر هذا التقدم لم يعرف اليوم فإن الغد قد يسفر عنه[٢].

ولم تثن هذه الصعوبة المهتمين بدراسة البيئة عن وضع تعريف للتلوث، وقد وجدنا تعريفات متعددة له، نذكر بعضها على النحو التالي:

التلوث يعني: حدوث تغيير وخلل في المكونات الحية، وغير الحية للبيئة؛ بحيث يؤدي إلى شلل النظام الإيكولوجي، أو يقلل من قدرته على أداء دوره الطبيعي في التخلص الذاتي من الملوثات الناجمة عن عوامل طبيعية أو صناعية بفعل الإنسان.

وفي تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الصادر عام ١٩٦٥ ورد تعريف للتلوث بأنه «التغيير الذي يحدث بفعل التأثير المباشر وغير المباشر للأنشطة الإنسانية في تكوين الوسط أو حاله الذي يعيش فيه الإنسان على نحو يخل ببعض الاستعمالات أو الأنشطة التي كان من الممكن القيام بها في الحالة الطبيعية لذلك الوسط»[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٨.

(٢) د. أحمد سعد: مرجع سابق، ص٥٥، ٦٩.

(٣) وقد يقال وما صلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بالبيئة؟ والجواب أنه يؤدي دوراً نشيطاً ويدعم الجهود الرامية إلى حماية البيئة، ويعقد المؤتمرات الدولية العديدة التي تعقد لعلاج مشكلات التنمية المستدامة وحماية البيئة. راجع في ذلك د. أحمد عبد الكريم سلامة: مرجع سابق، ص٦٩، هامش (٢٧)، وانظر في المعنى نفسه د. خالد سعد زغلول: قضايا البيئة والتنمية في المنطقة العربية، ضمن المؤتمر الذي نظمته كلية الحقوق - جامعة الكويت في الفترة من ٣٠ سبتمبر إلى ٢ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٨.

كما يمكن تعريفه من جهة ثانية بأنه إضافة أي مادة أو طاقة (مثل الحرارة) إلى البيئة بمعدل أسرع من قدرة البيئة على نشره، أو تكسيره،أو إعادة استخدامه، أو تخزينه بشكل ضار[١].

وفي تعريف ثالث قيل بأنه: «إدخال الإنسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة جواهر أو طاقة في الفضاء يمكنها أن تسبب ضرراً أو تضع في موقف خطر صحة الإنسان، أو تضر بالمصادر الحيوية أو بالأنظمة البيئية أو تعطل الاستعمال المشروع للبيئة أو الوسط الذي يعيش فيه الإنسان»[٢].

وهذا التعريف متناول بكثرة في مجال العلوم الطبيعية نظراً لأنه يركز على الأضـــرار البيئية الناتجة عن التغيير الفيزيائي أو الكيميائي في خصائص المواد المدخلة في البيئة، على نحو يخل بتوازنها ويضر بالكائنات الموجودة فيها؛ ولذلك فإنه متداول بكثرة أيضاً في المجال القانوني للتعريف بالتلوث.

وأخيراً نورد تعريفاً للتلوث يتسم بالصبغة العلمية البحتة لدى أهل الاختصاص في نواحي العلوم التطبيقية حيث يعرفونه بأنه «التدهور المتزايد للعناصر الطبيعية بتفريغ النفايات من كل نوع التي تؤثر على التربة، والبحر، والجو، والمياه على نحو يجعلها – شيئاً فشيئاً – غير قادرة على أداء

---

(١) د. هشام شريف جبر: نحو مفهوم أشمل لأنواع التلوث البيئي على التنمية السياحية في الخليج، بحث قدم إلى المؤتمر الدولي الذي عقدته الهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت عن «آثار التلوث البيئي على التنمية في منطقة الخليج» في الفترة من ١٥ - ١٧ مارس ١٩٩٩ والمطبوع بالمجلد الأول، طبعة الهيئة العامة للبيئة، دولة الكويت ص٩٨.

(٢) وقد تضمنت هذا التعريف وثائق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ونصه ما يلي:
la pollution de l'airest l'introuduction par l'homme,directement ou indirectement de substances ou d'energie dans l'atmosphere qui entraine des cosequences prejudiciabls de nature aˆ mettre en danger la sante humaine, a nuire aux ressources biologiques et aux systemes ecologique,a porter atteinte au agrements ou a gener les autres utilisation legitimes de l'environnement

وانظر أيضاً د. أحمد سلامة: مرجع سابق ٦٩، د. أحمد سعد: مرجع سابق، ص٥٥.

دورها»[١] أو هو أي تغيير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي يضر بصحة الإنسان والكائنات الأخرى[٢].

ومن خلال ما ذكرناه من تعريفات نجد أن التلوث البيئي يعمل على إضافة عنصر غير موجود في البيئة، أو أنه يزيد، من وجود أحد عناصرها أو يقلل من وجوده على نحو يؤدي إلى إحداث خلل في توازن البيئة[٣].

الفـرع الثاني
المفهوم القانوني للتلوث

يصطبغ المفهوم القانوني عادة بصبغة الحرص على الدقة والمطابقة لما يندرج تحت المفهوم، وإذا كان كل تعريف أمر خطر كما يقول بعض الفقه القانوني[٤] فإن الأخطر منه ترك الأمر دون تعريف أو تحديد.

وانطلاقاً من قاعدة ما لا يدرك جله لايترك كله فإن الأولى وضع تعريف أو تحديد، ولو بصورة غير مانعة من الإضافة إليه، أو تغييره تبعاً لما سيكشف عنه التقدم العلمي مستقبلاً، وتلك مرونة في التعريف تيسر الوصول إليه.

ومن المعتاد في مجال التشريع أنه لا يتضمن تعريفات، اعتماداً على تركه هذا المجال للفقه الذي يعنى بوضع التعاريف، بيد أننا وجدنا في مجال قانون البيئة، خروجاً على هذا الأمر ووضع تعريف من قبل المشرع لمصطلح البيئة، كما رأينا من قبل مصطلح التلوث كذلك.

---

(١) BARRAINE:nouveau dictionnaire de droit et de sciences economiques -1, paris, L.G.D.J. 1974,P.357 ets

أشار إليه د. أحمد سلامة في مؤلفه: قانون حماية البيئة الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤١٦/١٩٩٦، ص ٤٢.

(٢) د. فؤاد بسيوني: البشرية في دائرة التلوث، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤، ص ١٦، د. خالد زغلول: مرجع سابق، ص٨.

(٣) د. عبدالله الكندري: مرجع سابق، ص١٩١.

(٤) انظر ما سبق في صفحة ٤٤ من هذا البحث.

فالتشريع المصري عرف التلوث في الفقرة السابقة من المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بأنه «أي تغيير في خواص البيئة مما قد يؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت أو يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية».

أما التشريع الكويتي فقد حرص على أن يكون التعريف واسعاً مستوعباً لكثير من أسباب التلوث وتأثيرها الضار على البيئة، وهذا ما نلحظه في المادة ١ من قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥ والمعدل تحت رقم ١٦ لسنة ١٩٩٦ حيث عرفت تلك المادة تلوث البيئة بأنه «أن يوجد في البيئة أي من المواد أو العوامل الملوثة بكميات أو صفات لمدة زمنية قد تؤدي بطريق مباشر، أو غير مباشر، وحدها، أو بالتفاعل مع غيرها إلى الإضرار بالصحة العامة، أو القيام بأعمال وأنشطة قد تؤدي إلى تدهور النظام البيئي الطبيعي، أو تعوق الاستمتاع بالحياة، والاستفادة من الممتلكات الخاصة والعامة».

وعلى عكس التشريع الكويتي جاء تعريف التلوث في التشريع الأردني مقتضباً وضيقاً أو موجزاً؛ إذ عرفه بأنه «وجود ما يضر بالبيئة ويؤثر سلباً على عناصرها أو يخل بالتوازن الطبيعي لها»(١).

وقد وجدنا الفقه القانوني في هذا الشأن يكاد يكون متأثراً بما ورد في التشريع من تعريف، علاوة على عدم إغفاله الجوانب العلمية أو ما يندرج في المفهوم العلمي للتلوث، فقد وجدنا بعض الفقه يذهب إلى تعريف التلوث بأنه يعني وجود مواد غريبة بالبيئة أو أحد عناصرها أو حدوث خلل في نسب مكونات البيئة، أو أحد عناصرها على نحو يمكن أن يؤدي إلى آثار ضارة(٢).

(١) د. كريم يوسف كشاكش: الحماية القانونية من التلوث البيئي في الأردن، مرجع سابق، ص١٥.

(٢) د. صلاح الدين عامر: مقدمات القانون الدولي للبيئة، ص٧٢٣، ذكره د. أحمد سعد، مرجع سابق، ص٦٣.

ويذهب البعض الآخر إلى تعريفه بأنه «تغيير متعمد، أو عفوي تلقائي في شكل البيئة ناتج عن مخلفات الإنسان»[١].

ونلاحظ أن هذا التعريف يبرز عدداً من الخصائص القانونية مثل العمد والخطأ، فهو يعتمد بدرجة كبيرة على التغيير أكان القصد الخاص متوافراً فيه أم أنه كان على سبيل الخطأ غير العمدي؟ ثم إنه يهتم بفاعل الضرر أو المتسبب في الخطأ وذلك بإسناد التغيير إلى فعل الإنسان.

بينما يتجه رأي آخر في الفقه القانوني إلى الاهتمام بالأثر الناتج عن فعل الإخلال أو التلوث وهو الضرر، وتبعاً لذلك يعرف التلوث بأنه «هو الضرر الحال أو المستقبلي الذي ينال من أي عنصر من عناصر البيئة والناجم عن نشاط الإنسان الطبيعي والمعنوي، أو فعل الطبيعة المتمثل في الإخلال بالتوازن البيئي، سواء كان صادراً من داخل البيئة الملوثة، أم وارداً عليها»

ويركز هذا التعريف على أسباب التلوث ومصادره والعناصر المكونة له، كما أنه لم يجعل التلوث مقصوراً على نشاط الشخص الاعتباري، أو المعنوي؛ إذ إن التلوث قد ينجم عن نشاط الدولة أو أحد أشخاصها المعنوية العامة مثل الهيئات العامة، والمؤسسات العامة، والمحافظات، بالإضافة إلى الأشخاص المعنوية الخاصة مثل الشركات، والجمعيات.

كما يلاحظ أن التعريف لم يحدد طبيعة النشاط الذي نجم عنه التلوث أهو نشاط مشروع يكفي لقيام المسؤولية عنه أن يتحقق الضرر بصرف النظر عن إمكان وصف هذا النشاط بالخطأ، ومن ثم تطبق قواعد المسؤولية الموضوعية؟ أم أنه نشاط غير مشروع سبب ضرراً يلزم جبره عن طريق المسؤولية التقليدية؟[٢].

---

(١) د. أحمد سلامة: قانون حماية البيئة، دراسة تأصيلية، ويشير إلى أمين: تلوث الهواء، قاري، الأمطار الحمضية، ص ٥٣.

(٢) د. أحمد سعد: مرجع سابق، ص٦٥.

وإلى جانب الاهتمام بالأضرار التي تلحق بالكائنات الحية، أو بالإنسان وجدنا تعريفاً آخر لدى بعض فقه القانون العام يركز على الكم والكيف فيما يحدثه عامل التلوث، بالإضافة إلى اعتبارات الزمان والمكان وتأثيرها عليه.

وطبقاً لهذا المعنى يعرف التلوث بأنه: «وجود أي مادة أو طاقة في البيئة الطبيعية بغير كيفيتها أو كميتها، أو في غير مكانها، أو زمانها بما من شأنه الإضرار بالكائنات الحية، أو بالإنسان في أمنه، أو صحته، أو راحته»(١).

وينفرد هذا التعريف عما سواه من التعريفات الأخرى لدى الفقه القانوني بأنه أبرز أهداف الضبط الإداري البيئي العام وأدخلها ضمن التعريف.

وتتعلق هذه الأهداف بالنظام العام البيئي الذي يهدف إلى حماية الأغراض التقليدية للضبط الإداري العام والمتمثلة في حماية الأمن العام، والصحة العامة، والسكينة العامة.

ومن جهة أخرى فإن هذا التعريف يراعي الحقيقة المقررة في شأن التوازن البيئي المحكم والدقيق الذي أقامه رب الأرض والسماء؛ فقد خلقت الأرض بحكمة بالغة وأودعت عناصرها فيها بعناية فائقة، فكل شيء فيها خلقه الله بمقدار وبقدر.

ويخبرنا المولى عز وجل بذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾(٢)، وفي آية أخرى يقول: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ۝١٩﴾(٣)، وفي تفسير

(١) د. ماجد راغب الحلو: قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة: منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٤١.
(٢) سورة الفرقان، آية: ٢.
(٣) سورة الحجر، آية: ١٩.

هذه الآية يقول العلماء: «إن كل نبات قد وزنت عناصره وقدرت تقديراً»، ومن أجل هذا نرى العنصر الواحد يختلف من نبات عنه في الآخر.(١)

ولكن الإنسان بما كسبت يداه يغير في توازن البيئة وموجداتها بشكل يلحق بها التلوث والتغيير من النواحي التالية:

أ – التغيير في الكم:

وهو نوع من التلوث ينتج عن تغيير كمية بعض المواد في مجال معين، مثل زيادة كمية ثاني أكسيد الكربون أو نقص مقدار الأوكسجين في الجو؛ مما يؤدي إلى الإضرار بالكائنات الحية.

ب – التغيير في الكيف:

ويتعلق بالتغيير في كيفية الأشياء، أو نوعها على نحو يؤدي إلى التلوث الضار بالبيئة مثل الإشعاع النووي الناتج عن التفجيرات النووية، حيث ينشأ من تفتيت الذرة، أو انشطارها، وكذلك انتشار غازات الكربون التي زادت نسبتها في هواء المدن الصناعية بشكل كبير من جراء التقدم الصناعي؛ إذ إنها تعد تغييراً كيفياً في مادة الكربون يؤدي إلى تحويلها إلى غازات ضارة.(٢)

ج – التغيير في الزمان والمكان:

قد ينشأ التلوث في بعض الأوقات نتيجة تغيير زمان أو وجود بعض المواد أو الطاقات في البيئة ومثال ذلك: بقاء المياه في الأراضي الزراعية في غير أوقات الري، حيث يعد تلوثاً ضاراً بالزراعة(٣).

---

(١) د. أحمد عبد الكريم: قانون حماية البيئة الإسلامي، مرجع سابق، ص٣٦.

(٢) د. ماجد الحلو: مرجع سابق، ص٤٢، وهالة صلاح ياسين: مرجع سابق، ص٢٦، د. رشيد الحمد، د. محمد سعيد صباريني: البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، الطبعة الثانية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، أكتوبر ١٩٨٤، ص١٥٦.

(٣) د. ماجد الحلو: مرجع سابق، ص٤٣.

أما التغيير في المكان فهو الذي ينشأ عن تغيير مكان بعض المواد الموجودة بالطبيعة؛ مما يؤدي إلى تلوث البيئة، ومثال ذلك: نقل البترول من باطن الأرض أو قاع البحر وإلقاء مخلفاته في مياه البحار أو الأنهار.

وفي النهاية نذكر بحقيقة إسلامية مهمة، وهي أن فساد البيئة أدق في الاستعمال من استخدام مصطلح تلوثها؛ لأن الفساد أعم وأشمل من التلوث حيث يستوعب كل التغيرات التي ذكرناها من قبل وما يحدثه التلوث نتيجة التدخل المستمر للإنسان في البيئة وإخلاله بتوازن عناصرها ومكوناتها(١).

وتلك نبوءة القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾(٢).

وقد استوحى هذه الحقيقة وضمنها نصوصه المشرع العماني الذي عرف تلوث البيئة بأنه: «تغيير أو فساد حاد طارئ، أو خفيف مزمن في خصائص النظم، والعوامل والمواد البيئية..، أو في نوعيتها بالدرجة التي تجعلها غير صالحة للاستعمال المفيد في الأغراض المخصصة لها،أو يؤدي استخدامها إلى أضرار صحية، أو اقتصادية، أو اجتماعية في السلطنة على المدى القريب أو البعيد»(٣).

(١) المرجع السابق، ص ٥٠ وانظر أيضاً د. ناصر بوكلي حسن: صحة البيئة، سلسلة الثقافة الصحية الصادرة عن المركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية - أكمل - الكويت، مراجعة د. عبد الرحمن عبد الله العوضي، ص ٢٧.

(٢) سورة الروم، آية: ٤١.

(٣) هالة صلاح الحديثي: المسؤولية المدنية الناجمة عن تلوث البيئة، مرجع سابق، ص٢٤.

الفـرع الـثـالث
أنــواع التـلـوث

هناك أنواع مختلفة للتلوث الذي يصيب البيئة، تقوم على أسس مختلفة، بحسب موضوع التلوث أو نوع البيئة التي يصيبها، أو بحسب نوع الملوث أو طبيعة السبب المؤدي إليه، ويتنوع أيضاً من حيث مصدره إلى تلوث ناشئ عن الظواهر الجغرافية كالبراكين، والزلازل، وتلوث ناشئ عن تدخل الإنسان وما أدت إليه الثورة الصناعية من عوادم السيارات، والمصانع، والمواد المشعة، والمخلفات الصناعية، والمنزلية[١].

وينقسم التلوث من حيث الوسط الذي يصاب به إلى تلوث مائي، وهوائي وغذائي، وتلوث التربة، على أن التقسيم الذي يهمنا في دراستنا، هو أنواع التلوث بالنظر إلى طبيعته أو نوع الملوث؛ حيث يتنوع إلى ما يلي:

١ – التلوث البيولوجي:

ويقصد به وجود الكائنات الحية المرئية بالعين وغير المرئية في مكان أو زمان أو كم غير مناسب لها[٢] على نحو يؤدي للإضرار بالإنسان أو الحيوان أو النبات أو إلى إتلاف منشآت أقامها الإنسان، ومثالها: حبوب اللقاح التي تنتشر من أزهار بعض النباتات في موسم الربيع، كالصفصاف، التي تؤدي إلى الإصابة بالحساسية في الجهاز التنفسي، وكذلك الفيروسات التي تنتشر في الجو وتسبب الزكام، والأنفلونزا، والبكتريا التي تسبب الأمراض للإنسان. والمثال الواضح له في دولة الكويت الظاهرة التي حدثت عام ١٩٧٨ المتعلقة بظهور الفئران أو الجرذان بأحجام كبيرة، وبشكل كثيف، حيث زادت أعداد الفأر

(١) د. أحمد عبد الكريم سلامة: قانون حماية البيئة، دراسة تأصيلية... مرجع سابق، ص٧٥.

(٢) د. خالد زغلول: مرجع سابق، ص١١.

النرويجي (أبو العريس) بصورة رهيبة، وصاحب هذه الزيادة ازدياد كبير في كمية الحشرات التي تعيش على الفئران مثل: البراغيث والقمل الماص والحلم، مما أدى إلى انتشار مرض التيفوس[١].

٢ – التلوث الكيميائي:

وهو التلوث الناشئ عن وجود مواد كيماوية، عضوية أو غير عضوية في حالتها الصلبة أو السائلة أو الغازية في مكان، أو زمان، أو كم، وكيف غير مناسب للوسط الذي توجد فيه[٢] ومثاله: المبيدات الحشرية بأنواعها المختلفة وكذلك الجسيمات الدقيقة التي تنتج من مصانع الأسمنت والاسبستوس[٣] وكذلك الكيماويات السائلة التي تلقى في التربة أو الماء إلى جانب المخلفات التي تنتج من الأنشطة المنزلية بالإضافة إلى الأتربة الناتجة من دخان المصانع ومعامل تكرير البترول ومصانع الأسمدة وغيرها من الأخطار التي تهدد سكان المناطق الصناعية (مثل: أم الهيمان والفحاحيل وميناء عبدالله والشعيبة).

---

(١) ويرجع سبب ظهور مشكلة التلوث بالفئران في دولة الكويت في ذلك العام إلى وجود القمامة بكميات كبيرة، ووجود المكان المناسب لنمو الفئران المتمثل في فتحات المجاري التي توفر الرطوبة في الجو الجاف.
كما ساعد على ذلك أيضاً سرعة تكاثر الفئران بسبب قصر فترة حملها التي لا تزيد عن ثلاثة أسابيع علاوة على تكرار الولادة في كل شهر.
وقد اتخذت وزارة الصحة في دولة الكويت إجراءات وتدابير للقضاء على هذه الظاهرة من خلال حملة مكثفة لمكافحتها، وطلبت من الأهالي معاونتها في التصدي لهذه الظاهرة، وقررت مكافأة مالية لكل شخص يقتل فأراً.
انظر في ذلك د. رشيد الحمد، د. محمد سعد صباريني: مرجع سابق، ص١٥٩، ويشيران إلى خالد الصانع وطلعت زغلول: الفئران وتلوث البيئة، طبعة جمعية حماية البيئة بالكويت ١٩٨٢.

(٢) هالة صلاح: مرجع سابق، ص٣١.

(٣) د. رشيد الحمد، د. محمد سعيد: مرجع سابق، ص١٥٩.

٣ – التلوث الفيزيائي:

وهو الذي ينتج عن ملوثات فيزيائية تعمل على إحداث تغيير غير ملائم في الوسط الذي يحيا فيه الكائن الحي[١]. ومثاله: التلوث الإشعاعي الناشئ عن استخدام الطاقة النووية والانفجارات أو الكوارث التي تحدث في الأماكن التي تقوم طبيعة العمل فيها على استخدام المواد المشعة[٢]. ولا يخفى على أحد ما لهذا التلوث من أثر سلبي على الأجيال المقبلة لمن يضار منه، ولعل كارثة هيروشيما ونجازاكي في اليابان وضربهما بالقنبلة النووية في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ خير دليل على ذلك.

والمثال الأحدث لذلك أيضاً انفجار المفاعل النووي (تشرنوبل) في الاتحاد السوفيتي السابق[٣]. لكن أهم مثال على التلوث الفيزيائي الذي سيكون محلا لدراستنا هو التلوث السمعي المتمثل في الأصوات العالية التي تحدث[٤] ذبذبات شديدة تفوق الحد المسموح به وتضر بسمع الإنسان.

فالضجيج أو الضوضاء أضحت أثراً للمحاولات المستمرة للإنسان في تغيير نمط حياته بما يحقق له مزيداً من الرفاهية والحياة السهلة المريحة، وقد صاحب ذلك صدور الضوضاء عن الإنسان، والأدوات الصناعية، والآلات الداخلة في تركيبها، وغيرها من الوسائل المقلقة للراحة والمعكرة لصفو الهدوء، التي أصابت الإنسان بالإجهاد، والإرهاق، والصمم، والعديد من الأمراض الأخرى.

لذلك وغيره كان حري بالدراسات القانونية أن تولي وجهها شطر هذا

---

(١) هالة صلاح: مرجع سابق، ص٣١.

(٢) د. خالد زغلول: مرجع سابق، ص١٢، ويشير إلى د. محمود نصرالله: حماية البيئة الهوائية من التلوث الصناعي، دراسة منشورة بندوة (التلوث الصناعي في حلوان) جامعة حلوان، مارس ١٩٩٠م.

(٣) د. خالد زغلول: مرجع سابق، ص١٢.

(٤) د. جميل عبد الباقي الصغير: الحماية الجنائية للبيئة ضد التلوث السمعي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٤.

النوع من التلوث (التلوث السمعي) لدراسته وتتناوله بالبحث والطرح للمحافظة على أحد أهداف الضبط الإداري العام، الذي يعد في الوقت ذاته هدفاً للنظام العام وهو حماية السكينة العامة والهدوء وصفاء الجو أو الوسط الذي يعيش فيه الإنسان.

ولما كان الضبط الإداري له طبيعة وقائية تتمحور في منع وقوع الخطر أو الضرر الذي يمس أحد مكونات النظام العام البيئي، كان مصطلح الحماية متسقاً مع تلك الطبيعة الوقائية، حيث تعني الحماية: منع التلوث، أو التخفيف من حدته، أو مكافحته والمحافظة على البيئة سليمة(١). كما عرفها قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة بدولة الكويت بأنها تعني: مجموعة القواعد والإجراءات التي تكفل منع التلوث أو التخفيف من حدته أو مكافحته والمحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية، والتنوع البيولوجي، وإعادة تأهيل المناطق التي تدهورت بسبب الممارسات الضارة، وإقامة المحميات البرية والبحرية، وتحديد مناطق عازلة حول مصادر التلوث الثابتة، ومنع التصرفات الضارة أو المدمرة للبيئة وتشجيع أنماط السلوك الإيجابي(٢).

وواضح من هذا التعريف أنه يركز على منع التلوث، أو التخفيف من درجته، وهو ما يتفق مع نظرية الضبط الإداري، والسلطات التي تخولها للهيئات القائمة بها، وتلك النظرية مجال دراستها هو القانون الإداري.

ومن ثم كان موضوع بحثنا هو: حماية القانون الإداري للبيئة من التلوث السمعي وهو ما سنوضحه بعد دراسة أسلوب تنظيم الإدارة العامة على النحو التالي:

---

(١) راجع كتاب دائرة المعارف البيئية، إصدار الجمعية الكويتية لحماية البيئة بدولة الكويت، كتاب البيئة.(٩) إعداد د. طلال فهيد العازمي، د. عبدالمنعم مصطفى الفقي، د. محمد عبدالرحمن الصرعاوي، د. مشعل عبدالله المشعان، طبعة يناير ٢٠٠١، ص ٢٨.

(٢) انظر في ذلك المصطلح رقم ٩ من المادة (١) من قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة بدولة الكويت رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥ والمعدل تحت رقم ١٦ / ١٩٩٦، طبعة الهيئة العامة للبيئة، ص١١.

الفصل الثاني
أسلوب تنظيم الإدارة العامة ونشاطها لحماية البيئة من التلوث السمعي

تقديم وتقسيم:

لا ينفك النظام السياسي لدولة ما عن نظامها الإداري، بل توجد بينهما رابطة قوية وصلات متينة على نحو يمكن معه القول: إن النظام السياسي هو الأصل الذي ينبثق عنه التنظيم الإداري وهو الفرع.

وما دام الأمر كذلك، فمن الطبيعي أن يكون بين الأصل والفرع سمات مشتركة واتجاهات متحدة من حيث الجوهر والأساس.

ويرتبط أسلوب التنظيم الإداري بالطريقة التي تختارها الدولة للقيام بأداء الخدمات العامة وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد، اعتماداً على اضطلاعها بتحقيق المنفعة العامة، من خلال ما تنشئه من مرافق عامة، أو العمل على حماية النظام العام عن طريق نشاط الضبط الإداري الذي يهدف إلى حماية ذلك النظام بأهدافه الرئيسية التقليدية، وما قد يكشف عنه الواقع الديناميكي للحياة الإدارية، من أهداف أخرى تستحق أن تدرج في أهداف ذلك الضبط.

ونود الإشارة إلى أن اختيار أسلوب معين في التنظيم الإداري لدولة ما، هو أمر يتأثر إلى حد بعيد بالظروف السياسية، ومدى انتشار الديمقراطية، ودرجة الوعي القومي فيها، والحرص على راحة المواطنين وخدمتهم.

ولا تتفق جميع الدول على أسلوب واحد لتنظيم الإدارة العامة فيها، بل حتى داخل الدولة الواحدة؛ قد يتم السير على نظام معين لفترة محددة ثم يتم العدول عنه إلى نظام آخر.

ومن استقراء أساليب التنظيم الإداري في أغلب الدول الحديثة يتضح أنها تنتهج أسلوبين في تنظيمها الإداري، هما: المركزية الإدارية واللامركزية الإدارية.

كما يتبين أن النشاط الذي تقوم عليه الإدارة العامة يأخذ في الغالب صورتين مهمتين، هما: المرفق العام، والضبط الإداري.

وهذا الأخير هو الذي سيدور حوله بحثنا باعتبار أن النظام العام له مدلول ديناميكي يستوعب ما يستجد في الحياة الإدارية من اهتمام بالبيئة والمحافظة عليها وحمايتها من التلوث. ومن ثم تأتي أهمية دراسة هذا الفصل الذي يدور حول أفكار وموضوعات تحتل جزءاً مهماً من دراسة القانون الإداري، وهو ما سنتناوله من خلال تقسيمه إلى مبحثين هما:

- المبحث الأول: المركزية واللامركزية الإدارية وأسلوب تنظيم الهيئة العامة للبيئة في الكويت.
- المبحث الثاني: حماية البيئة من التلوث السمعي هدف للضبط الإداري.

المبحث الأول
المركزية واللامركزية الإدارية وأسلوب تنظيم الهيئة العامة للبيئة

درج فقه القانون العام على تناول موضوع المركزية واللامركزية الإدارية في إطار الحديث عن تنظيم الإدارة العامة أو التنظيم الإداري، ولن نعرض لهذا الموضوع بالتفصيل، ونحيل في شأن الإحاطة به إلى المؤلفات الدراسية العديدة التي تناولته باستفاضة. وإنما نقدم نبذة موجزة.

المطلب الأول
مدخل لأسلوب تنظيم الهيئة العامة للبيئة

لا تستطيع الإدارة العامة – من الناحية التنظيمية – أن تباشر نشاطها إلا إذا سبق ذلك بناء هيكلها التنظيمي، الذي يتوقف عليه مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المتعلقة بالصالح العام وأداء المرافق العامة لخدماتها.

وبعبارة أخرى فإن حسن اختيار أسلوب تنظيم الأجهزة الإدارية يساعدها على تحقيق أهدافها.

ومن المهم الإشارة إلى أن أسلوب أي تنظيم إداري لايتسم بالثبات

والاستاتيكية، بل هو على العكس يحتاج إلى مراجعة مستمرة لكي ينسجم مع التطورات الديناميكية التي تموج بها الحياة اليومية.

ولذلك قيل: إن عملية التنظيم الإداري لا تقف عند مرحلة الإنشاء وحدها، بل تتعداها إلى مرحلة التغيير والتعديل المضطر، كلما اقتضت ذلك المصلحة العامة مع مراعاة العوامل المؤثرة في ذلك التغيير، سواء كانت سياسية، أم اجتماعية، أم اقتصادية.

ومن ثم كانت أهمية دراسة أسلوب تنظيم الجهاز الإداري للدولة ضماناً لأدائه لمهامه على الوجه الأمثل(١)، وهو ما يدور البحث عنه في مجال القانون الإداري ضمن إطار الجوانب القانونية للتنظيم الإداري؛ أي الأساليب المتعلقة بهذا التنظيم، وهي المركزية واللامركزية(٢).

---

(١) د. محمود أبو السعود حبيب: التنظيم الإداري، دراسة نظرية وتطبيقية، دار الثقافة الجامعية، القاهرة ١٩٩٢، ص ٦.

(٢) من الصعوبة أن تأخذ دولة ما بالمركزية الكاملة في توزيع الوظيفة الإدارية التي تتولاها السلطة الإدارية. والسلطة الإدارية هي الهيئة التي تقوم بالتنفيذ اليومي للقوانين وإدارة المرافق العامة للدولة، وهي تشكل جزءاً كبيراً من أعمال السلطة التنفيذية، ويختلف عن نشاطها الحكومي الذي تشترك فيه مع السلطة التشريعية مثل: رسم السياسة العامة للدولة.
انظر في ذلك د. ماجد الحلو: تنظيم السلطة الإدارية والوظيفة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مقارنة، طبعة جامعة الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٩، ص١٧، وانظر أيضاً د. محمود أبو السعود حبيب: مرجع سابق، ص٧.
وتصدق صعوبة تطبيق المركزية الكاملة على أي دولة حتى لو كانت صغيرة جداً، والمثال على ذلك إمارة موناكو بفرنسا، فإنها تحتوي على مدينة واحدة؛ تقسم الاختصاصات الإدارية فيها بين المجلس البلدي وسلطات الإمارة.
والأمر نفسه كذلك بالنسبة للامركزية الكاملة؛ فلا يوجد توزيع لوظائفها الإدارية بين الأشخاص المعنوية الأخرى لتبقى هي بلا سلطة مركزية، لأنها لو فعلت ذلك لتحولت من دولة إلى مجموعة من الكيانات الصغيرة.
راجع في ذلك د. مصطفى أبو زيد فهمي: الوسيط في القانون الإداري، الجزء الأول، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٠، ص ١٠٢.

وتعتمد المركزية في مفهومها العام على مبدأ التجميع والتوحيد للأنشطة؛ بحيث تتركز في يد الدولة سلطة البت النهائي في العمل أو النشاط. وتعمل الدول الحديثة على تقوية السلطة المركزية فيها لأقصى حد ممكن لتكفل سيطرتها على أرجاء الدولة.

ولكن عندما ترسخت أركان الدولة القانونية المعاصرة وتوطدت دعائمها، وامتد نشاطها إلى مجال الخدمات الإدارية – علاوة على شؤون الدفاع – للإسهام في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، لجأت الدولة إلى اعتماد نظام اللامركزية أسلوباً للتنظيم الإداري، من أجل إتاحة الفرصة أمام الأفراد للمشاركة في أداء الخدمات العامة وإشباع حاجاتهم الإقليمية حتى تتفرغ الحكومة في العاصمة للأمور الجوهرية المتعلقة بالسياسة العامة للدولة التي يحسن إخضاعها لنظام مركزي موحد.(١)

وبتطبيق ما ذكرناه على الحماية الإدارية للبيئة من التلوث السمعي، نجد أن بعض الدول تأخذ بنظام المركزية المطلقة أو الوزارية في مجال حماية البيئة(٢)، وذلك من خلال تخصيص وزارة بعينها للبيئة كما في فرنسا، ومصر، واليابان،

---

(١) د. عبد الله طلبة: مبادئ القانون الإداري، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب، سوريا ١٤١٥/١٩٩٥، ص ١٠٤.

(٢) وقد عقد في العاصمة اليابانية طوكيو اجتماع وزاري رفيع المستوى للوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بدعوة من وزيرة البيئة اليابانية كوايكو. وشارك الوزراء الخليجيون وكذلك الوزراء العرب في الاجتماع لمناقشة أهم القضايا البيئية على الساحتين: الخليجية والعربية والتعاون البيئي مع الجانب الياباني والاستفادة من التجربة الرائدة في مجال معالجة المشكلات البيئية. واستمر الاجتماع لمدة يومين وكان الهدف منه، الاطلاع على التقدم التقني في مجال التكنولوجيا الحديثة للحد من التلوث ومعالجة مخرجات الصناعة بشتى أنواعها والتقليل من الانبعاثات والاستفادة من المواد الناتجة عن إعادة تدوير النفايات الصناعية والإنشائية والصلبة. نشرت ذلك جريدة القبس في عددها رقم ١١٠٨٤ الصادر بتاريخ ٢٠ / ٤ / ٢٠٠٤، السنة ٣٣، ص ٥. =

وداخل هذه الوزارة يتم تطبيق الصورة الأخرى للمركزية الإدارية وهي عدم التركيز الإداري، أو اللاوزارية عن طريق توزيع الاختصاصات، والتفويض فيها، وغيره من النظم المشابهة له.

والبعض الآخر من الدول يأخذ بالأسلوب الثاني لتنظيم الإدارة العامة وهو أسلوب اللامركزية الإدارية، حيث يتم الخروج عن النطاق الموضوعي للشخص المركزي إلى شخص آخر لا مركزي يقوم على اعتبارات فنية، أو تقنية، أو مصلحية تظهر في الغالب على أنها جزء من مسماه، يأخذ شكل الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو غيرهما، وكلاهما يعد صورة للامركزية المرفقية.

المطلب الثاني
أسلوب التنظيم الإداري للهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت

من خلال ما ذكرناه يبدو أن الهيئة العامة للبيئة تعد إحدى صورتي اللامركزية الإدارية، وتأخذ شكل اللامركزية المرفقية وفقاً للنظرية التقليدية في تقسيم اللامركزية الإدارية.

وتعني اللامركزية المرفقية أو المصلحية أن هناك مصلحة معينة يقع على عاتق الدولة أو الوحدة المحلية المختصة عبء إشباعها أو تحقيقها[1] فيعطي

= وزار الكويت في شهر أكتوبر ٢٠٠٤ وفد ياباني متخصص في مشكلات البيئة لبحث كيفية القضاء على المشكلات البيئية التي تعانيها الكويت، وقد درست الفرق اليابانية الوضع البيئي في الكويت خلال شهري أغسطس وسبتمبر، وخرجت بنتائج تتطلب تضافر الجهود لحماية البيئة من التلوث المتعدد المصادر، سواء كانت سيارات أو محطات كهرباء أو مصافي نفط أو مصانع أو آبار نفط أو أو صرفاً صحياً أو غير ذلك. نشرت ذلك جريدة القبس في عددها الصادر بتاريخ ٣٠ / ١٠ / ٢٠٠٤ للسنة ٣٣ عدد ١١٢٧٧، الصفحة الأخيرة، عمود (الله بالخير).

(١) د. ربيع أنور فتح الباب: الظروف البيئية وحدود المركزية واللامركزية الإدارية في دولة قطر، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، دار النهضة العربية، ص٨٩.

المشرع لإدارة هذا المرفق الشخصية المعنوية أو بعض الصلاحيات التي تستطيع إدارة المرفق ممارستها دون الرجوع إلى الوزارة المختصة، ويطلق على هذه الإدارة اصطلاح المؤسسات العامة أو الهيئات العامة(١).

وتلجأ الدول إلى هذا النوع من اللامركزية، من أجل تجنب إنشاء وزارات جديدة أو للتخفيف عن كاهل الوزارات القائمة؛ ولذلك فإن الدولة عندما ترى تلبية حاجة عامة جديدة أو القيام بخدمة أو نشاط حديث، فإنها تفضل إنشاء هيئة جديدة؛ للقيام على أداء هذه الخدمة مع منحها سلطة الاستقلال النسبي – إدارياً ومالياً – والشخصية المعنوية ويميل أغلب فقه القانون العام إلى جعل اللامركزية المرفقية صورة من صور اللامركزية الإدارية(٢)

ومن الخصائص الرئيسية للكائنات الحية والكيانات القانونية، أنها ذات نظم أو أنساق مفتوحة open systems، ولذلك فإنها تتأثر بالبيئة المحيطة بها. ولا تخرج عن ذلك الهيئة العامة للبيئة، فهي بنت للبيئة التي نشأت فيها، وأسهمت عوامل عديدة في مولدها ونموها وتطورها، ولذلك روعي في نشأتها أن تمنح الشخصية الاعتبارية، وأن تتمتع بالاستقلال، وهو ما ورد في المادة الثانية من

(١) د. محمد محمد بدران: الإدارة المحلية، دراسات في المفاهيم والمبادئ العلمية، دار النهضة العربية ١٩٨٦، ص١٧.

(٢) د. ربيع فتح الباب: مرجع سابق، ص٩١، وهناك من ينكر على اللامركزية المرفقية كونها إحدى صور اللامركزية الإدارية، وحجتهم في ذلك أن اللامركزية المرفقية ليست إلا فناً أو تكتيكاً في سياسة الدولة في توسيع عدم تركيز السلطة الإدارية في الإدارة المركزية، كما أن المؤسسات والهيئات العامة يمكن أن تقوم على المستوى القومي أو المحلي، وتدار بالأسلوب نفسه، فهي على النطاق القومي تعد استثناء من قاعدة تركيز النشاط الإداري الخاص بالمرافق القومية في يد الحكومة المركزية. وكذلك الشأن على المستوى المحلي، فهي تعتبر استثناء عن تركيز النشاط الإداري في يد الهيئات المحلية، ثم إن الدولة هي التي تعين كل أعضاء مجلس الإدارة، وهي التي تحدد سياستها، وتباشر عليها الوصاية. مرجع سابق، ص٩١. وراجع أيضاً د. محمد بدران: مرجع سابق، ص١٨. ود. محمود عاطف البنا: نظم الإدارة المحلية، القاهرة ١٩٦٨، ص ٥٨.

القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥ بإنشائها والمعدل تحت رقم ١٦ / ١٩٩٦ حيث جاء نصها على النحو التالي:

"تنشأ هيئة عامة تعنى بشؤون البيئة ذات شخصية اعتبارية تسمى "الهيئة العامة للبيئة" وتلحق بمجلس الوزراء"، وتنص المادة الرابعة من القانون ذاته على أن "يكون للهيئة مجلس أعلى يختص بوضع الأهداف والسياسات العامة للهيئة ولائحتها الداخلية وبما ينص عليه هذا القانون من اختصاصات أخرى، ويشكل هذا المجلس برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وعضوية عدد من الوزراء، ومن غيرهم يصدر مرسوم بتحديدهم....."

ويتضح من هذين النصين أن الهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت هيئة عامة مستقلة وأنها جزء من اللامركزية الإدارية المرفقية بالكويت(١)، ترك لأهل الخبرة إدارتها بقدر كبير من الحرية، فضلاً عن استقلالها بميزانيتها الملحقة أو المستقلة(٢).

وعند إنشاء أحد المرافق العامة يتم غالباً إلحاقه بأحد الأشخاص المعنوية العامة لكي يشرف عليها، فإذا كان المرفق قومياً يلحق بإحدى الوزارات، أو بالوزارة التي ينتمي إليها نشاطه وإلا ألحق بمجلس الوزراء(٣).

والهيئة العامة تعرف بأنها شخص اعتباري ينشأ لإدارة مرفق ما، يقوم على خدمة عامة(٤)، ويتمتع بقدر من الاستقلال الإداري والمالي، يختلف بحسب

(١) محمد عويد الظفيري: السلطة الوصائية على الوحدات اللامركزية، مرجع سابق، ص١٨٣.

(٢) د. عبد الفتاح حسن: مبادئ القانون الإداري الكويتي، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٦٩ ص١٣١.

(٣) حول هذا المعنى راجع د. عزيزة الشريف، د. يسري العصار: القانون الإداري - النشاط الإداري، مؤسسة دار الكتب القانونية الكويت، الطبعة الأولى ١٩٩٩، ص١٥٤.

(٤) د. سعاد الشرقاوي: القانون الإداري وتحرير الاقتصاد، دار النهضة العربية، ص ١٤٥، د. مصطفى أبو زيد فهمي: الوسيط في القانون الإداري، مرجع سابق، ص٣٧٠.

النشاط الذي يمارسه وتبعاً للظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية السائدة.

وواضح من هذا التعريف أن الهيئة العامة لاتقوم بنشاط مالي أو تجاري أو صناعي مما يمكن أن يقوم به النشاط الخاص وتقرر الدولة القيام به عن طريق المؤسسات العامة التي يمكنها أن تباشر النشاط المالي أو التجاري[١].

وبناءً على ذلك فإن الهيئة العامة تقوم على بعض العناصر الرئيسية التالية:

أ – إنها تتمتع بالشخصية المعنوية personnalite'mrale لتحقيق الاستقلال وتكوين ذمتها المالية المستقلة عن ذمة الدولة.

ب – إنها تقوم على أساس وجود مرفق عام يشبع حاجة عامة، أي أنها طريق من طرق الإدارة العامة للمرفق.

---

(١) د. مصطفى أبو زيد: مرجع سابق، ص٣٧٠. ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن أن المشرع المصري كان يفرق بين المؤسسة العامة والهيئة العامة منذ سنة ١٩٦٣، وكانت التفرقة من النواحي التالية:

أ – إن المؤسسة العامة هي غالباً مصلحة حكومية يمنحها المشرع الشخصية الاعتبارية مثل الجامعات والهيئة العامة للشباب والرياضة.

ب – المؤسسة العامة لها ميزانية مستقلة، توضع على منوال المشروعات التجارية وتحقق أرباحاً وتتحمل بخسائر. أما الهيئة العامة فإن ميزانيتها وإن كانت خاصة، فإنها ملحقة بميزانية الدولة، وتخضع لأحكامها، وتتحمل الدولة العجز في ميزانيتها، ويؤدى للدولة ما تحققه الهيئة من أرباح.

ج – رقابة الدولة على الهيئة العامة أكثر اتساعاً منها على المؤسسة العامة، وفي عام ١٩٧٥ تم إلغاء هذه التفرقة بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥، وأصبحت الهيئة العامة والمؤسسة العامة كلمتين مترادفتين في مقابل الاصطلاح الفرنسي: L'etabissement public، ويستخدم المشرع المصري اليوم اصطلاح الهيئة العامة مرادفاً للمؤسسة العامة. راجع في ذلك د. ربيع فتح الباب: مرجع سابق، ص٩٢، هامش ٨٥.

ج – إنها هيئة عامة، أي جزء من إدارة الدولة وتتمتع بامتيازات السلطة العامة في إدارة المرفق الذي تقوم عليه، وفي مباشرتها لاختصاصاتها الإدارية. ويترتب على ذلك أن موظفيها يعدون موظفين عموميين، وأن أموالها تعتبر أموالاً عامة وقراراتها قرارات إدارية[١] وعقودها تعد عقوداً إدارية.

ومن جانب آخر فإن الهيئة العامة للبيئة تخضع لإشراف نائب رئيس مجلس الوزراء بصفته هذه، وهو المعنى الذي يدل عليه إلحاقها بمجلس الوزراء، وأن الهيئة يشرف عليها مجلس أعلى يشكل من عدد من الوزراء.

وتعنى الهيئة بشؤون البيئة والمحافظة عليها كما هو وارد في السياسات العامة لحماية البيئة في دولة الكويت، التي تضمنها قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة.

المطلب الثالث
علاقة الهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت بالجهات الأخرى

وفقاً للمادة الثالثة من قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة بدولة الكويت – سالف الذكر – فإن الهيئة تختص بالقيام بجميع الأعمال والمهام الكفيلة بحماية البيئة في البلاد وعلى وجه الخصوص نذكر بعضها فيما يلي:

١ – وضع السياسة العامة لحماية البيئة وتطبيقها.

٢ – إعداد خطة عمل متكاملة والإشراف على تنفيذها، وهي تشمل جميع ما يتعلق بحماية البيئة في المدى القريب والبعيد، وذلك بالتنسيق مع الأجهزة المعنية بالدولة على ضوء السياسات البيئية.

٣ – تعريف الملوثات وتحديد المعايير النوعية البيئية، وإعداد مشروعات القوانين، واللوائح، والنظم، والاشتراطات الخاصة بحماية البيئة ومتابعة تنفيذها،

(١) د. ربيع فتح الباب: مرجع سابق، ص٩٣.

ووضع الضوابط اللازمة لحماية البيئة ومنع تلوثها ومكافحته، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة.

وفي المذكرة الإيضاحية للاقتراح بمشروع قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة ورد ما يلي "..... إن الاستجابة لمختلف القضايا البيئية لا يمكن التصدي لها إلا من خلال إنشاء (الهيئة العامة للبيئة)، ليس فقط للحد من التلوث البيئي، وإنما أيضاً لصالح مختلف الموارد الطبيعية، وإدارتها بطريقة أكثر ترشيداً ....."[1].

وتحقيقاً لذلك فقد أعد مشروع قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة وتخويلها الاختصاصات اللازمة في هذا المجال"[1].

ويبين مما تقدم أن الهيئة العامة للبيئة هي الشخص المعنوي العام المؤتمن على القيام بكل الأعمال، والأنشطة الكفيلة بحماية البيئة.

كما أنه هو المؤتمن أيضاً على تطبيق أحكام القوانين المتعلقة بالبيئة[2] سواء ما كان منها مصدره التشريعات الداخلية، أم الاتفاقيات الدولية التي دخلت في نسيج النظام القانوني الداخلي[3].

---

(١) قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥ والمعدل تحت رقم ١٩٩٦/١٦ والسياسات العامة لحماية البيئة في دولة الكويت، طبعة الهيئة العامة للبيئة ص٢٢.

(٢) كان مجلس إدارة الهيئة العامة للبيئة قد قرر تأجيل بحث بند «القانون البيئي الجديد» للاجتماع المقبل بحسب ما نشرته جريدة القبس في عددها الصادر بتاريخ ٢٩/٤/ ٢٠٠٤، ص٨.

(٣) واستناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ النافذة في دولة الكويت منذ عام ١٩٨٦، والتي فرضت على الدول الموقعة عليها، التزام حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها بموجب المادة ١٩٢ من تلك الاتفاقية، رفعت دعوى بيئية تتعلق بمسؤولية الدولة عن تلوث البيئة البحرية والأضرار التي لحقت بالبيئة البحرية والثروات الحية في جون الكويت.
وتفرض المادة ٩٢ من الاتفاقية المذكورة على الدول، اتخاذ تدابير منع تلوث البيئة البحرية أياً كان مصدره، مستخدمة لهذا الغرض أفضل الوسائل العلمية المتاحة لها، والمتفقة مع قدرتها.

كما أن الهيئة العامة تعد الجهاز الفني المتخصص الذي يقدر المعايير النوعية للبيئة والملوثات، ويستند تقديره إلى الرأي الفني الدقيق في ضوء أحكام قانون البيئة والاتفاقيات التي تلتزمها دولة الكويت.

ذلك هو التكييف القانوني لمركز الهيئة العامة للبيئة في إطار المهام التي أسندت إليها.

وقد أضحى حق الإنسان في العيش في بيئة صحية نظيفة حقاً أساسياً يتسامى في شأنه وعلو مكانته مع الحقوق الأساسية الأخرى، كالحرية والمساواة، بل إن حماية البيئة تقتضي حماية هذه الحقوق ضد أخطار التلوث الذي يهلك الحرث والضرع، ويقضي على الأخضر واليابس.

ولم يكن غريباً أن تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الحق في قرارها رقم ٤٥ / ٩٤ لعام ١٩٩٠ بقولها إنها: "تقرر أن لكل فرد الحق في أن يعيش في بيئة تفي بمتطلبات صحته ورفاهيته"(١)

= وبتاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٩ أصدرت الدائرة التجارية والمدنية (كلي حكومي في المحكمة الكلية) حكمها بعدم قبول الدعوى، لرفعها من غير ذي صفة، ولانتفاء مصلحة المدعين في التداعي. وكانت الدعوى مرفوعة من بعض المواطنين للمطالبة بتحديد الإهمال، ووجه التقصير اللذين أديا إلى وقوع كارثة نفوق الأسماك والمسؤول عنها ومحاسبته عما اقترفه، وفي تعليقها على ذلك الحكم قالت الدكتورة بدرية العوضي: إن الحكم "تجاهل مسؤولية الهيئة العامة للبيئة وفقاً للفقرة ٣ من المادة الثالثة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٥ بإنشاء الهيئة العامة للبيئة التي تلزمها بالرقابة والإشراف على الأنشطة، والإجراءات، والممارسات المعنية بحماية البيئة، ومتابعتها، وتقويمها في الدولة".

انظر في ذلك د. بدرية عبدالله العوضي: التفسير الضيق للحق البيئي للإنسان، مقال منشور في جريدة القبس (عمود ولنا رأي) في عددها رقم ١٠٢٨٧ للسنة ٣٠ الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٥، ص ١٣.

(١) د. أحمد أبو الوفا: الحماية الدولية لحقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة، الطبعة الأولى ١٤٢٠/ ٢٠٠٠ دار النهضة العربية، ص٧٨.

ويقوم ارتباط مهم وحميمي بين البيئة وحقوق الإنسان؛ لأن الإنسان بحاجة أكيدة إلى حماية حقه في استمرار الحياة وحفظ بقائه على كوكب الأرض، أي في حماية البيئة، لأنه بدون هواء نقي وماء نظيف وموارد دائمة يتعذر حماية حقه في الحياة[١]، الذي حرصت المواثيق الدولية وإعلانات حقوق الإنسان[٢] على تقريره باعتباره حقاً فطرياً من أجله وجدت الحقوق الأخرى، وهو أصل حقوق الإنسان جميعها[٣].

وإدراكاً لأهمية كفالة حق المواطن الكويتي في العيش في بيئة صحية سليمة، والتزاماً بما تعهدت به دولة الكويت في المواثيق والاتفاقات الدولية، المتعلقة بالمحافظة على البيئة وحمايتها، فقد صدر القانون الخاص بإنشاء الهيئة العامة للبيئة، وتضمنت أحكامه الوسائل الكفيلة بالمحافظة على البيئة وحمايتها.

---

(١) د. فيصل شطناوي: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ١٩٩٨، ص٢٣٩.

(٢) إن إعلان حقوق الإنسان ليس مجرد توصية صادرة عن الأمم المتحدة وإنما لها قيمة أدبية أو سياسية، ومن ثم فإن الإعلان يجب أن ينظر إليه باعتباره مسعى إلى التبشير بفكرة، أي أنه يدخل في نطاق ما يجب أن يكون وليس ما هو قائم، ثم إنه مجرد توفيق بين اتجاهات مختلفة.
راجع في ذلك د. محمد سامي عبد الحميد: القيمة القانونية لقرارات المنظمات الدولية كمصدر لقواعد القانون الدولي العام، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ٢٤ الصادر عام ١٩٦٨، ص ١١٩ وما بعدها، د. مصطفى سلامة: تأملات دولية في حقوق الإنسان، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الأربعون، إصدار عام ١٩٨٤، ص ٢٠٣.

(٣) د. شعبان نبيه متولي دعبس: الحماية الجنائية لحق الإنسان في الحياة، رسالة دكتوراه قدمت لكلية الحقوق - جامعة القاهرة ١٩٩١، ص ٢٩. وانظر أيضاً د. محمد الزحيلي: حقوق الإنسان في الإسلام – دراسة مقارنة مع الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان، دار الكلم الطيب ودار ابن كثير، دمشق وبيروت، الطبعة الثانية ١٤١٨/١٩٩٧، ص ١٤١. وكما جاء في إعلان حقوق الإنسان في فرنسا فإن الجهل والنسيان أو تجاهل حقوق الإنسان هي الأسباب الوحيدة لتعاسة الشعوب. انظر د. عزيزة الشريف: دراسات في التنظيم القانوني للنشاط الضبطي، دار النهضة العربية ١٩٨٩، ص٣.

وإذا كانت العديد من الوزارات، والهيئات، والجهات الحكومية والأهلية، تتولى كل في مجال اختصاصها وتخصصها، حماية البيئة والمحافظة عليها ومنعها من التلوث فإنه من الضروري ومن الأهمية بمكان أن تراعي الأجهزة الإدارية الأخرى تكامل أنشطتها مع سياسات الهيئة العامة للبيئة وبرامجها، ولا تتناقض معها في مجال حماية البيئة.

وعلى الجهات التي لها صلاحيات في مجال البيئة، ومنها إصدار لوائح ونظم تتعلق بحماية البيئة أن تأخذ موافقة الهيئة العامة للبيئة قبل إصدارها، باعتبار أن الهيئة هي الجهاز الفني المختص بتقدير الأمور المتعلقة بحماية البيئة؛ وبمعنى آخر فإن الأجهزة الحكومية وغير الحكومية تمارس نشاطها في مجال حماية البيئة على أساس التنسيق والتعاون بينها وبين الهيئة العامة للبيئة، ويقصد بالتنسيق: الترتيب المنظم لجهود الجماعة للوصول إلى وحدة العمل من أجل تحقيق هدف محدد(١).

ولكي يثمر التنسيق ويحقق غايته لابد من وجود مصالح مشتركة تقوم على التفاهم المشترك حول الهدف المنشود وحقيقته. كما تتعاون الوزارات، والأجهزة مع الهيئة العامة في سبيل أدائها لمهام حماية البيئة من أجل الوصول إلى أكبر قدر من فعالية إجراءات الحماية.

والواقع يشهد بأنه ما من دولة تنشئ جهازاً لحماية البيئة – حتى ولو كان وزارة – وتعهد إليه كلية بحماية البيئة، فإلى جواره توجد بعض الجهات التي تتولى جزءاً من الحماية "كوزارات الصحة – والداخلية – والصناعة – والنفط" ومن المحتمل في مثل هذه الأوضاع أن تثار مشكلة تنازع

(١) د. عبدالكريم درويش، د. ليلى تكلا: أصول الإدارة العامة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٧، ص ٣٦٥، د. عبدالله طلبة: الإدارة العامة، الطبعة السادسة، منشورات جامعة دمشق ١٩٩٨–١٩٩٩، ص ٢٣٨. وانظر تعريفات متعددة للتنسيق وأهميته في مؤلفنا: مبادئ علم وفن الإدارة العامة في الفكر الوضعي والنظام الإسلامي ١٩٩٦، د.ت، ص١٦٥ وما بعدها.

الاختصاصات ولا سيما عندما يتعلق الأمر بموضوع واحد له صلة بعدة وزارات أو جهات مثل: التخلص من القمامة، فهو موضوع يدخل في اختصاص عدة جهات بحسب مصدر القمامة؛ أهو الاستهلاك اليومي للأفراد أم مخلفات الصناعة ؟

فإذا كانت القمامة مصدر الاستهلاك المعتاد اختصت المحافظات والأحياء بإزالتها، أما إذا كانت مخلفات صناعية فإن الحلول تختلف من دولة إلى أخرى.

ففي أسبانيا مثلاً تختص خمس وزارات بمكافحة تلوث الهواء هي وزارات: العمل، والصحة والصناعة والطاقة والزراعة والأشغال العامة ويبدو أن سياسة التنسيق بين الأجهزة المختلفة هو ما تتبعه فرنسا في هذا الشأن وكذلك الحال في مصر(١).

(١) د. أ. نبيلة عبد الحليم كامل: نحو قانون موحد لحماية البيئة، دراسة في القانون المصري المقارن مع عرض لمشروع قانون البيئة الموحد، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٣، ص ٧٨ وما بعدها، وفي الاجتماع الذي ترأسه نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس المجلس الأعلى للبيئة أكد ضرورة تنسيق الجهود الرسمية والشعبية لحماية البيئة. نشرت ذلك جريدة القبس في عددها الصادر بتاريخ ٢٢/٣/ ٢٠٠٤، ص٥، كما ذكر أن تشكيل المجلس الأعلى للبيئة وتمثيل غالبية الوزراء في عضويته، يؤكد اهتمام الحكومة بحماية البيئة والعمل على تطوير الأداء وتحسينه بصفة مستمرة بغرض الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات الوطنية المتاحة لتحسين النوعية البيئية وحماية موارد البيئة الطبيعية. وقد أشار أيضاً إلى أن الحكومة، وهي أمينة على مصالح الأمة، ملتزمة رعاية المواطن وكفالة أمنه وسلامته وحقه في أن يحيا في بيئة نظيفة سليمة، وأن الحفاظ على سلامة البيئة مسؤولية الجميع، ذلك أن التعامل مع البيئة يتم من خلال الأخلاقيات والسلوكيات قبل سن التشريع أو تطبيقه. ذلك ما نشرته جريدة القبس في عددها رقم ١١٢٠ للسنة ٣٣ الصادر بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٤. وعلى الجانب الآخر انتقد رئيس الجمعية الكويتية لحماية البيئة التشكيل الحالي للمجلس الأعلى للبيئة؛ لأن معظمه من الوزراء كما أن تشكيل مجلس الإدارة يضم وكلاء وزارات ليسوا من ذوي الخبرة؛ مما سيؤدي إلى احتكار الحكومة للقرار البيئي وإصدار قرارات تحابي الجهات الحكومية التي تسبب التلوث، على اعتبار أن هؤلاء الوكلاء لن يدينوا وزراءهم ووزاراتهم. =

= وعلى سبيل المثال وزارة النفط أو إحدى الشركات النفطية، حيث لا يستطيع المجلس الأعلى ومجلس إدارة الهيئة العامة للبيئة أن يحيلا الوزارة أو الشركة على القضاء بتهمة التلوث بسبب عضوية الوزير ووكيل الوزارة في هذين المجلسين المنوط بهما سلطة تحريك الدعاوى القضائية البيئية. ويطالب بإعادة تشكيل المجلس الأعلى ومجلس إدارة الهيئة العامة للبيئة لتشتمل عضويتهما على ممثلين من العلماء وناشطي المجتمع المدني والقطاع الخاص.

والحقيقة أن هذا الرأي فيه نظر من الناحية القانونية؛ إذ كيف نطلب من الهيئة العامة للبيئة القيام بدور فعال في حماية البيئة ونغفل عضوية الوزارات والجهات الأخرى المعنية بالبيئة؟ ولا سيما أنهم جميعاً يعملون تحت لواء سلطة واحدة هي السلطة التنفيذية المنوط بها التنفيذ اليومي للقوانين. هذا من جانب، ومن جانب آخر نتساءل: هل تنطبق الصفة التنفيذية على العلماء وناشطي المجتمع المدني والقطاع الخاص لو سمح لهم بعضوية المجلس الأعلى أو مجلس إدارة الهيئة العامة للبيئة؟

إن القطاع الخاص يهدف دائماً إلى الصالح الخاص، وأما العلماء فإنه يمكن - في حالة عدم وجودهم لدى الجهات الحكومية - الاستعانة بآرائهم أو تكليفهم إعداد دراسات معينة للاستفادة منها، إن لم يكن لهم نظراء في السلطة التنفيذية.

وأما ناشطو المجتمع المدني فدورهم يتمثل في التعاون والتنسيق مع الهيئة العامة للبيئة، ولهم أن يلجأوا إلى السلطة القضائية للدفاع عن الصالح العام إذا رأوا تهاوناً في حماية البيئة.

في النهاية، يجب أن يراعى أسلوب التنظيم الإداري في الدولة، وإذا أرادت جمعية حماية البيئة تفعيلاً أكثر لدور الهيئة العامة فيمكنها أن تطالب مع غيرها من الجهات الحكومية والخاصة بإصدار قانون للبيئة في دولة الكويت، وهو قانون تأخر إصداره بالمقارنة مع غالبية دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية التي صدرت فيها قوانين بيئية فاعلة ومتطورة، وعند مناقشة القانون في مجلس الأمة يضيف إليه النواب اقتراحات الجمعيات الأهلية وغيرها بخصوص البيئة.

ومن اللافت للنظر عدم إدراك المركز القانوني للهيئة العامة للبيئة من قبل غير القانونيين، وكان من أثر ذلك مطالبة البعض بنقل تبعية الهيئة العامة للبيئة إلى مجلس الأمة، وهو أمر لا يتفق إطلاقاً مع مبدأ الفصل بين السلطات، علاوة على أنه يجعل الهيئة في هذه الحالة غير مسؤولة عن أعمالها وفقاً لمبدأ عدم مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة التشريعية.

وتسير دولة الكويت على نهج التنسيق بين الأجهزة المختلفة، حتى لايؤدي توزيع الاختصاصات إلى تضارب فيما بين الجهات، أو إلى حدوث فراغ ينجم عن إحجام بعض الأجهزة عن ممارسة اختصاصاتها، وهو ما أكده قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة في الفقرات ٢، ٤، ٧، ١٢، ١٤ التي حرصت على إيراد عبارة "بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية"(١).

وتطبيقاً لذلك أنشئ مركز العمليات البيئية بالهيئة العامة للبيئة، نيط به العديد من الاختصاصات، وفي مقدمتها، المحافظة على البيئة الساحلية والشاطئية وحمايتها، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الإدارات الأخرى داخل الهيئة العامة للبيئة، أو مع الجهات الحكومية المعنية ذات الصلة بالبيئة.

ويتعاون المركز أيضاً مع بلدية الكويت وجميع فروعها على مستوى المحافظات سواء كان ذلك من خلال إزالة المخالفات التي تشوه المنظر العام على مستوى جميع المناطق والمحافظات، أم بعمل مسح بحري للشواطئ والسواحل والجزر بالتعاون مع الجهات المعنية، وبخاصة بلدية العاصمة.

وقد عقد فريق من مركز العمليات البيئية اجتماعه التنسيقي الأول في منتصف شهر يونيه ٢٠٠٤ بمشاركة ممثلين عن بلدية العاصمة والجهراء والأحمدي وأعضاء الضبطية القضائية في الهيئة العامة للبيئة.

وقد ناقش الأعضاء في الاجتماع التنسيقي خطط العمل المقترحة والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها عند تلقي المركز بلاغات أو أي شكاوى من المواطنين والمقيمين.(٢)

ولا يقتصر التنسيق على الجهات الحكومية، بل يمتد إلى أشخاص القانون الخاص أو جمعيات النفع العام، وعلى سبيل المثال فقد ذكر رئيس جمعية حماية البيئة بدولة الكويت على إثر الاجتماع مع مدير عام الهيئة العامة للبيئة، أن

(١) راجع قانون الهيئة العامة للبيئة سالف الإشارة، ص ١٢، ١٣.

(٢) ذلك ما نشرته جريدة القبس في عددها رقم ١١٢٩ للسنة ٣٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٤، ص٤.

الجمعية ستستمر في عملها البيئي ولكنها سوف تمنح جزءاً كبيراً من وقتها للتعاون والتنسيق مع الهيئة لخدمة البيئة الكويتية.[١]

وقد أشادت جماعة الخط الأخضر البيئية في دولة الكويت بالاجتماع الذي تم بين الهيئة العامة للبيئة وجمعية حماية البيئة حتى تتوحد الجهود في سبيل حماية البيئة، ومن قبل ذلك نادت الجماعة بتنسيق الجهود من أجل البيئة ومن أجل الكويت[٢]. ونشير أخيراً إلى حكم صدر عن محكمة القضاء الإداري في مصر بتاريخ ٢٨ / ٧ / ١٩٩٨ حكمت فيه برفض الدفع بعدم قبول إحدى الدعاوى[٣] وبقبولها شكلاً وبرفضها موضوعاً، وشيدت المحكمة قضاءها على

---

(١) ذلك ما نشرته جريدة القبس في عددها رقم ١٠٢٦٧ للسنة ٣٠ الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/١/٣٠، ص ٣، وتعد جمعية حماية البيئة التي تأسست عام ١٩٧٤ أكبر تنظيم تطوعي بيئي في الكويت؛ إذ يقوم متطوعوها عبر عدة لجان ومجموعات وبالتعاون مع عدة مؤسسات حكومية وأهلية بتنفيذ أعمال تحافظ على البيئة الكويتية.

(٢) ذلك ما نشرته جريدة القبس في عددها رقم ١٠٢٦٤ للسنة ٣٠ الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٠م، ص٤. وفي العدد ذاته ذكر أن جماعة الخط الأخضر قامت بالالتقاء بمجموعة من أعضاء مجلس الأمة وتقديم طلب اقتراح بيئي للأعضاء ينص على أن تقوم الهيئة العامة للبيئة بإعلان المعلومات والنسب والقراءات التي ترصدها أجهزتها، وذلك مع النشرة الجوية التي تعقب نشرة الأخبار في التليفزيون، وفي الإذاعة، وتوزيع تلك النسب والقراءات على الصحف الكويتية، مع ذكر القياسات العظمى والصغرى والمعدل العام لها؛ حتى يتسنى للمجتمع الكويتي أن يتابع الوضع البيئي عن كثب ويعرف ما يدور فيه، علاوة على أن تطبيق هذا الاقتراح سيساعد كثيراً في إعطاء صورة واضحة لحالة البيئة للمواطنين والمقيمين. ونحن من جانبنا نؤيد هذا الاقتراح الذي يمكن أن يطبق عملياً على أيدي المختصين في وزارة الإعلام بالتنسيق مع الهيئة العامة للبيئة، ولا نرى حاجة في تقديمه إلى أعضاء مجلس الأمة المنوط بهم التشريع قبل الرقابة، وما أصعب مهمة التشريع وأخطرها!

(٣) الدعوى رقم ٧٦٣٧ لسنة ٥٠ قضائية التي رفعت أمام الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري وتتلخص واقعتها في أن إحدى شركات التصدير والاستيراد أقام مديرها =

= العام تلك الدعوى طالباً الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر، بالامتناع عن الإفراج عن رسالة تراب البطاريات، التي قامت الشركة باستيرادها، وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار، وإلزام الجهة الإدارية المدعى عليها بدفع التعويض، وقال شارحاً لدعواه: إنه بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٥ وافقت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية «الإدارة العامة للاستيراد» على أن تقوم الشركة بتنفيذ عقد صفقة متكافئة بالعملات الحرة مع أحد المراكز التجارية لجمهورية السودان، لاستيراد تراب بطاريات بما قيمته مائة ألف دولار أمريكي، وقد قامت الشركة بتنفيذ الصفقة، ووصلت السلعة المستوردة إلى موانئ البلاد وأفرج عن جزء منها، وعند استكمال إجراءات الإفراج عن بقية الرسالة فوجئت الشركة بامتناع إدارة ميناء السويس عن إتمام إجراءات الإفراج، بدعوى أن السلعة المستوردة من النفايات الخطرة المحظور استيرادها ودخولها أو مرورها في أراضي جمهورية مصر العربية وفقاً لما انتهى إليه جهاز شؤون البيئة. ونعت الشركة على هذا القرار مخالفته للقانون؛ لأنها حصلت على موافقة وزارة الاقتصاد على استيراد هذه الرسالة قبل جلبها للبلاد، وطلبت تعويضها عن الضرر الذي أصابها من جراء القرار المطعون فيه. وبعرض القضية على المحكمة انتهت إلى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها شكلاً وبرفضها موضوعاً، وشيدت قضاءها على أساس أن المشروع ناط بجهاز البيئة، المشاركة في إعداد خطة تأمين البلاد ضد تسرب المواد والنفايات الخطرة..... وإذ أعمل جهاز شؤون البيئة اختصاصه، فإن قراره يكون متفقاً وصحيح حكم القانون، بما لا موجب لإلغائه ويكون طلب التعويض بناء على ذلك غير قائم على دعائم تبرره من صحيح أحكام القانون، ذلك أن مناط مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة عنها، هو وجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار مشوباً بعيب من العيوب التي تبطله وأن يصيب ذوي الشأن ضرر منه وتوافر علاقة السببية يبين الخطأ والضرر. والثابت من الأوراق أن القرار الذي اتخذته جهة الإدارة بعدم السماح بدخول الرسالة المستوردة، لاحتوائها على نفايات خطرة هو قرار صحيح يوافق صحيح حكم القانون، ومن ثم ينتفي ركن الخطأ في حق الجهة الإدارية، وينهار معه سند المطالبة بالتعويض، مما يتعين معه رفض هذا الطلب.

انظر عرض هذا الحكم في مجلة هيئة قضايا الدولة، العدد الثالث، السنة الخامسة والأربعون، يوليه - سبتمبر ٢٠٠١، العدد ١٧٩، ص ١٤٦ وما بعدها.

أن المشرع ناط بجهاز شؤون البيئة المشاركة في إعداد خطة تأمين البلاد ضد تسرب المواد والنفايات الملوثة للبيئة.

وإذ أعمل جهاز شؤون البيئة الحظر على الرسالة التي استوردتها الشركة، وهي تتمثل في خردة رصاص البطاريات التي تعد من النفايات الخطرة، فإن قراره في هذا الخصوص يكون متفقاً وصحيح حكم القانون بما لا موجب لإلغائه، ويكون طلب التعويض بناءً على ذلك غير قائم على دعائم تسوغه من صحيح أحكام القانون، ذلك أن جهاز شؤون البيئة هو المؤتمن على تطبيق أحكام التشريعات المتعلقة بحماية البيئة سواء منها ما كان مصدره التشريع الداخلي، أم كان أساسه أحكاماً وردت باتفاقيات دولية دخلت في نسيج النظام القانوني المصري إعمالاً لحكم الآلية المقررة بالمادة (١٥١) من الدستور[١].

المبحث الثاني
حماية البيئة من التلوث السمعي
هدف للضبط الإداري

يقصد بالحماية[٢]: مجموعة الإجراءات والقواعد التي تكفل منع التلوث، أو التخفيف من حدته، أو مكافحته، والمحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية والتنوع البيولوجي، وإعادة تأهيل المناطق التي تدهورت بسبب الممارسات الضارة، وإقامة المحميات البرية والبحرية، وتحديد مناطق عازلة حول مصادر

(١) راجع الحكم المذكور والمنشور في مجلة هيئة قضايا الدولة، العدد الثالث، السنة الخامسة والأربعون، ص ١٥١، ١٥٢.

(٢) الحماية مصدر من الفعل حمى بمعنى دفع الأذى والمنع من فعل الشيء وتوقيه واجتنابه. ومن ثم فإن حماية البيئة تعني: منع ما يضر بها وإزالة الضرر عنها لوقايتها من كل ما يفسدها أو يؤثر عليها سلباً. راجع في ذلك مؤلفنا: الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث في دولة الكويت طبعة مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت ٢٠٠٣، ص ١٣٤، وفي الصفحة ذاتها أيضاً إشارة إلى الفرق بين حماية البيئة ورعايتها وأيهما أدق.

التلوث الثابتة ومنع التصرفات الضارة أو المدمرة للبيئة، وتشجيع أنماط السلوك الإيجابي[١].

أما التلوث السمعي الذي يطلق عليه أيضاً: التلوث الصوتي، أو التلوث الضوضائي، أو التلوث بالضجيج فلا يخرج عن المعني التالي: الأصوات شديدة الحدة التي تتجاوز الحد المألوف والطبيعي للأصوات إلى الحد الذي يسبب الضرر والأذى للمخلوقات، وكل مكونات البيئة[٢].

ويقسم بعض الفقه التلوث السمعي إلى تلوث مادي وآخر معنوي، ويعرف الأول بأنه الأصوات العالية التي تحدث ذبذبات شديدة تزيد عن الحد المسموح به وتضر بسمع الإنسان، وهذا المعنى هو الذي يتبادر في الغالب عند إطلاق لفظ التلوث السمعي.

أما التلوث المعنوي أو الأدبي فيتمثل في فحش القول والجهر بالسوء به بألفاظ وكلمات تضر بالإنسان ضرراً معنوياً حتى ولو كانت بدرجة خافتة مثل: الكلمات النابية والألفاظ البذيئة[٣] وكلا النوعين يشكل أصواتا غير مرغوب فيها بسبب زيادة حدتها وتجاوز الصوت المعتاد، وهو ما نطلق عليه الضوضاء.

---

(١) راجع البند ٩ من المادة الأولى من قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥ والمعدل تحت رقم ١٦ لسنة ١٩٩٦، طبعة الهيئة العامة للبيئة، ص ١١. وقد ورد المعنى نفسه للحماية في الفقرة ٩ من المادة الأولى من قانون البيئة، المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤. وراجع في مفهوم الحماية: مؤلفنا، حماية السكينة العامة، معالجة لمشكلة العصر في فرنسا ومصر: الضوضاء دراسة تأصيلية مقارنة في القانون الإداري البيئي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٩٦/١٩٩٧، ص ٣٥.

(٢) د. حسن أحمد شحاتة: التلوث الضوضائي وإعادة التنمية، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٨٢.

(٣) د. ماجد راغب الحلو: قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، منشأة المعارف بالإسكندرية ٢٠٠٢، ص٣٤. وانظر أيضاً د. جميل عبد الباقي الصغير: الحماية الجنائية للبيئة ضد التلوث السمعي، دراسة مقارنة بالتشريع الفرنسي، دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٩٨، ص ٤.

وإذا كانت السكينة العامة تعني المحافظة على هدوء الطرق وسكونها، والأماكن العامة فإن ذلك يكفله الضبط الإداري العام بوسائله التي تعد تدابير لوقاية الناس من الضوضاء والإزعاج والصخب والضجيج والمضايقات السمعية وبخاصة في أوقات الراحة.

ومن الملاحظ أن الضوضاء هي الكلمة الأكثر شيوعاً واستعمالاً للدلالة على التلوث السمعي؛ لذلك كانت حرية بالدراسة التفصيلية، وذلك في الفصل التالي:

الفصـل الثـالـث
مشكلة الضوضاء وأضرارها وطرق مكافحتها

تقديم وتقسيم:

للدلالة على التلوث السمعي – بوصفه أحد الملوثات الفيزيائية – تستخدم كلمات عديدة: كالضوضاء والضجيج والجلبة والصياح والإزعاج.

ولن نسبر غور هذه الكلمات في الفقه والاصطلاح والتفريق بينها، وإنما سنكتفي باستخدام كلمة الضوضاء التي يعد التلفظ بها تعبيراً صريحاً عن وجود التلوث السمعي، الذي ازدادت أهمية مكافحته نتيجة للتقدم التقني، وأضحى إحدى سمات التحضر ونمو المدن الحديثة.

إن المدنية الحديثة فرضت اليوم على الإنسان أن يحيا في وسط كم هائل من الأصوات غير المرغوب فيها أو المزعجة، تحاصره أينما كان على نحو يسبب له الضجر والمرض، وينغص عليه أمر معيشته، ويقلق راحته، ويكدر صفو سكينته، ويقطع سكون الهدوء الذي ينشده.

ومن ثم، كان التلوث السمعي – مع التسليم بخطورة كل الملوثات – من أهم الملوثات التي يجب اتخاذ التدابير الوقائية، والإجراءات الاحترازية لوقاية الإنسان من أضراره والحد من انتشاره.

ولا جرم أن يكون التلوث السمعي على درجة عالية من الخطورة، لعدم رؤيته، فهو التلوث الملازم أو المصاحب للإنسان[1] وغيره من الكائنات الناطقة والآلات التقنية، أي أنه مرتبط بعالم الأصوات، وأنى للإنسان أن يعيش في عالم يخلو من الأصوات؟!

---

(١) محمد جمال المسير: التلوث بالضجيج، سلسلة قضايا بيئية تصدرها جمعية حماية البيئة بالكويت، يناير ١٩٨٣، ص ٣.

والأصوات نعمة من الله – سبحانه وتعالى –، جعلها وسيلة للاتصال ونقل الأفكار ما دامت في الحدود المقبولة لأذن السامع وفي نطاق الذبذبات العادية التي تلتقطها الأذن[١].

أما إذا زادت حدة الأصوات وتجاوزت قوتها الحد المألوف، أو صدرت في زمان يفترض فيه الهدوء والراحة والسكون وهو الليل، أصبحت ضوضاء مزعجة تشكل تلوثاً سمعياً، وهنا تظهر المشكلة أي: عندما تحرمنا الضوضاء من الاستمتاع بالراحة، أو تمتد لفترة طويلة وبشكل متكرر.

ولا ينفك الإنسان في الوقت الحالي يسمع الضوضاء في محيط معيشته؛ ففي الشوارع والطرق العامة توجد السيارات، ومعدات البناء وتنفيذ مشاريع الأشغال العامة ورصف الطرق، وفي المنزل توجد أجهزة الراديو، والتليفزيون، ومسجل الصوت، وآلات النظافة والغسيل، وأجهزة تكييف الهواء[٢] التي تكاد تغطي معظم الأماكن في دول الخليج العربي، سواء في مقار العمل أو في المسكن بالإضافة إلى المصانع والكراجات والمؤسسات المختلفة[٣].

ولا مراء في أن هذه الضوضاء تعترض السكينة، وتخل بالهدوء، وتؤثر سلباً على جسم الإنسان، وجهازه العصبي، ومزاجه النفسي، وتؤدي إلى إصابته بالإرهاق والاضطراب.

---

(١) د. محمد بن عبد الرحمن العمير: التلوث البيئي، رؤية من خلال الأحاديث النبوية، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الثاني الذي عقدته جامعة جرش الأهلية بالأردن في الفترة من ٢١ - ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠ تحت عنوان: (قضايا البيئة من منظور إسلامي)، ص ١٢.

(٢) محمد جمال المسير: التلوث بالضجيج، مرجع سابق، ص٩.

(٣) د. نور الدين هنداوي: القانون الجزائي وحماية البيئة، دراسة مقارنة بحث ممول من الهيئة العامة للبيئة رقمpool × L، ص ٨٣.

بيد أن أغلب الناس لا يدركون جيداً الآثار الضارة الناجمة عن استمرار تعرضهم لهذه الضوضاء والأصوات المرتفعة، وكيفوا أنفسهم على التعايش معها.

الغريب أنهم يحرصون على المحافظة على صحتهم ونقاء الماء من التلوث وقد يستخدمون وسائل تقيهم أضرار تلوث الهواء، في حين لا يلقون بالاً ولا يعيرون اهتماماً للضوضاء التي تحيط بهم[١].

ولما كان القانون الإداري يعني – في إحدى أهم نظرياته وهي الضبط الإداري – بالصحة العامة، كان من الضروري أن يتدخل لوضع الحلول الملائمة لمشكلة الضوضاء.

ويستند تدخل القانون الإداري إلى أساس فلسفة الضبط الإداري، وطبيعته الوقائية التي تعمل على تجنب الضرر قبل حدوثه وعدم استفحاله بعد وقوعه.

وفي الحقيقة أن تقويم مدى كفاءة التدخل القانوني وفاعليته في مجتمع ما، يعتمد على التنسيق والتكامل بين التشريع، والتنفيذ، والتطبيق، أو بين النص القانوني، والتنفيذ اليومي له، والحل القضائي للمشكلات الناجمة عن ذلك، علاوة على المجتمع الذي يوجه النص إلى أفراده، ومدى وعيهم والتزامهم[٢] وطريقة علمهم بالنص.

وبناء على ما تقدم سنقسم دراسة هذا الفصل إلى المبحثين الآتيين:

- المبحث الأول: تعريف الضوضاء ومصادرها وأضرارها.
- المبحث الثاني: طرق مكافحة الضوضاء والوقاية منها.

---

(١) محمد السيد أرناؤوط: الإنسان وتلوث البيئة، مكتبة الأسرة، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩، ص ٢٩٣.

(٢) د. علي محمد مكاوي: حماية البيئة بين القانون الوضعي والتشريع الإسلامي، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الثاني الذي عقدته جامعة جرش الأهلية بالأردن في الفترة من ٢١ - ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠ تحت عنوان: (قضايا البيئة من منظور إسلامي)، ص ٧.

المبحث الأول
تعريف الضوضاء ومصادرها وأضرارها

تمهيد وتحديد:

تعتبر الضوضاء من أهم عناصر تلوث الهواء، لما لها من تأثير ضار بصحة الإنسان الذي يعد عماد الدخل القومي لدولته. ولهذا لم يكن من المستغرب أن يطلق على التلوث السمعي (مرض العصر)[١].

وقد كان لانتشار حركة التصنيع والتوسع في استخدام الأدوات الكهربائية والآلات الميكانيكية في كل دول العالم، تأثير إيجابي ظهرت آثاره في العديد من النواحي الترفيهية.

ولكن التأثير السلبي لها أفرزه ارتفاع الضوضاء الناتجة عنها، وعن غيرها من المصادر الأخرى، كحركة مرور السيارات، والقطارات، والدراجات النارية، وهبوط الطائرات وإقلاعها والآلات والمعدات[٢] الموجودة في المصانع، وغيرها من أدوات الهدم والحفر مما يصاحب تشغيله واستعماله صدور أصوات مزعجة وضوضاء عالية مقلقة[٣].

---

(١) د. عادل الملواني: مشاكل ضوضاء المرور في القاهرة ودور التخطيط في حلها، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الهندسة - جامعة الأزهر في الفترة من ١٦ - ١٩ ديسمبر ١٩٩٥ والمنشور في مجلد رقم (٢) من أعمال المؤتمر تحت عنوان: (التخطيط العمراني)، ص٨١.
وفي رأي بعض من الفقه القانوني أن الضوضاء أضحت بحق جريمة العصر. راجع د. نور الدين هنداوي: التقرير النهائي لبحث القانون الجزائي وحماية البيئة، دراسة مقارنة، والممول من الهيئة العامة للبيئة تحت رقم L × pool، ص ٢٩.

(٢) راجع التقرير المرحلي عن النواحي الاجتماعية لمشكلة الضوضاء الذي أعده قسم الصحة المهنية ومكافحة التلوث الصناعي بوزارة الصحة بدولة الكويت ١٩٧٦، ص١.

(٣) د. حسن أحمد شحاتة: التلوث الضوضائي، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٨٠.

وتعد مشكلة الضوضاء من أهم المشكلات البيئية التي يجب أن تحظى بعناية خاصة في التصدي لها، لما لها من تأثيرات ضارة على معدلات الصفاء الذهني والفكري[1] وجودة الإنتاج وكميته، فضلاً عن الجوانب السلبية الأخرى، إذا وصلت إلى مستوى معين من وحدات قياس الضوضاء، وخلال زمن معين من تعرض الأفراد لها، ومكان وجودهم فيه.

لذلك كان من الضروري دراسة مستوى الضوضاء لمعرفة الدرجة أو الحد الذي ينقلب عنده الصوت إلى تلوث سمعي أو ضوضاء، وهو ما نبينه فيما يلي:

المطلب الأول
تعريف الضوضاء

في مجال الدراسات القانونية يهتم الفقه بوضع التعريفات، لأن المشرع لا يعنى في الغالب بهذا الأمر، وكذلك القضاء الذي يطبق النص القانوني على النزاع المطروح على قضاة محاكمه.

وإزاء ذلك يلجأ المشرع عند وضع تنظيم قانوني لمعالجة مشكلة ما إلى الفقه ليرى ما قرره من تعريف للمشكلة المطروحة للتنظيم، أو لبعض عناصرها الجوهرية.

ومشكلة التلوث السمعي في دولة الكويت لا تخلو من ذلك، ومن ثم كان من اللازم وضع تعريف للضوضاء على النحو التالي:

---

(١) كان حكام المدن الرومانية والإغريقية يفرضون نظاماً صارماً لمنع صدور الأصوات المزعجة في أثناء الليل، وقد بلغ ذلك النظام إلى حد فرش الشوارع في المناطق التي يقطنها العلماء والفلاسفة بمواد تمتص أصوات العجلات وحوافر الخيل التي تجر العربات، وذلك لأنهم يعتبرون الضوضاء من الأشياء التي تحد من قدرة العلماء على الاختراع والابتكار، وتقلل من تفكير الفلاسفة، ولذلك كانوا يفرشون شوارع مساكنهم بالقش. راجع في ذلك د. حسن أحمد شحاتة: مرجع سابق، ص٨١.

أولاً – المعنى اللغوي:

وفقاً للّغة تعرف الضوضاء بأنها: الصياح والجلبة، أو أصوات الناس في الحرب[١]، أو هي كل ما يلفظه السمع ولا يكون متناغماً[٢]، أو هي مجموعة من الأصوات المتنافرة أو غير المتناسقة[٣].

وجاء في لسان العرب أن الضوضاء هي أصوات الناس وجلبتهم، وأن الضجيج هو الصياح عند المكروه والمشقة والجزع.

ثانياً – المعنى الفني:

تعرف الضوضاء وفقاً لهذا المعنى بأنها "تلك الأصوات غير المرغوب فيها نظراً لزيادة حدتها وشدتها وخروجها عن المألوف من الأصوات الطبيعية التي اعتاد على سماعها كل من الإنسان والحيوان"[٤].

وفي دائرة المعارف البيئية ورد تعريف الضوضاء بأنها: جملة أصوات غير منتظمة تحدث شعوراً بالضيق والقلق ومثيرة للعصبية[٥].

أما اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة، وفقاً للقرار رقم ٢٠٠١/٢١٠ بدولة الكويت فقد عرفت الضوضاء بأنها: "هي الأصوات غير المرغوب فيها الناتجة عن الموجات الصوتية الصادرة من مصادر داخلية أو خارجية وذات تأثير سريع في نشاط العاملين وقد تؤثر على الكفاءة السمعية لهم"[٦].

---

(١) المعجم الوسيط، ج١ و٢، الطبعة الثالثة ١٩٨٥، باب الضاد، ص ٥٦٧.

(٢) قاموس بيتي روبير الفرنسي حيث عرفها بأنها (n'ets pas senti comme son musical ..)

(٣) قاموس لاروسي الفرنسي وقد عرف الضوضاء كما يلي: (un ensemble de sons harmoni ...)

(٤) لسان العرب، د. حسن أحمد شحاتة: التلوث الضوضائي، مرجع سابق، ص٨٢. وانظر كذلك د. محمد كمال عبد العزيز: الصحة والبيئة، دار الطلائع، القاهرة، ص ٧٦.

(٥) د. طلال فهيد العازمي وآخرون: دائرة المعارف البيئية، طبعة الجمعية الكويتية لحماية البيئة بدولة الكويت، وكتاب البيئة رقم (٩)، يناير ٢٠٠١، ص ٢١٣.

(٦) ملحق رقم (٤-١) الحدود المسموح بها للضوضاء في بيئة العمل منشور باللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة بدولة الكويت وفقاً للقرار رقم ٢٠٠١/١٠.

ومن الصعوبة بمكان تعريف الضوضاء بطريقة جامعة ومانعة، نظراً لأن الصوت يعد أحد مظاهر الحياة التي لا تستقيم بدونه، وبسبب أن معيار تحديد ما يعد من الصوت ضوضاء لسامعه، معيار شخصي يختلف من فرد لآخر(١).

وبيان ذلك أن بعض الأصوات ترتاح الأذن لسماعها مثل: صوت الموسيقى الهادئة، والبعض الآخر يشكل إزعاجاً وضوضاء مثل: آلات التنبيه في السيارات عندما تستعمل دون مقتضى، ومكبرات الصوت وغيرها(٢).

بل إن صوت احتكاك السكين بالطبق وإن كان ضعيفاً فإنه قد يحدث قشعريرة في الجسم، وتكات الساعة أو المنبه، قد لا يلحظها شخص جالس في حالة استرخاء يشاهد التليفزيون، ولكنها قد تزعج شخصاً آخر ينشد التركيز في دراسته أو التعمق في بحثه العلمي.

وسائق السيارة قد يضايقه سماع صرير في سيارته بينما الراكب معه لا يشعر بهذا الصرير وهكذا(٣).

وأياً ما كان الأمر إزاء تعريف الضوضاء، فإن إنعام النظر في التعريف، ينقلب إلينا بحقيقة مهمة، وهي أن الضوضاء لا يستقيم تعريفها دون الوقوف على أمرين هما: الصوت، ودرجة الصوت التي عندما يصل إليها يعد ضوضاء، ويشكل تلوثاً سمعياً، وهو ما ننتقل إليه بالدراسة فيما يلي:

---

(١) مؤلفنا: حماية السكينة العامة، معالجة لمشكلة العصر في فرنسا ومصر الضوضاء، دراسة تأصيلية مقارنة في القانون الإداري البيئي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٦ - ١٩٩٧، ص ١٦١.

(٢) د. حسن أحمد شحاتة: مرجع سابق، ص٢٩.

(٣) د. عبد العليم عبد الرحمن خضر: هندسة النظام البيئي في القرآن الكريم، دار الحكمة للنشر والتوزيع، البحرين، الطبعة الأولى ١٩٩٥، ص ٢٦٨.

الفرع الأول
الصـــوت

أولاً – أهمية الصوت:

يعد الصوت أحد مظاهر الحياة، وإحدى النعم التي أنعم الله بها على الإنسان، وهو وسيلة الاتصال والتخاطب بين الناس وكذلك التفاهم والتحذير والإعلان والتنبيه فيما بينهم، وعن طريقه يتم تبادل الأفكار ونقلها(١).

وفي مواضع كثيرة في القرآن الكريم نجد إشارة إلى أهمية حاسة السمع التي تدرك الصوت، واللسان الذي ينطقه، ففي سورة الإسراء يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾(٢) وفي سورة البلد يقول: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ﴿٨﴾ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ﴿٩﴾﴾(٣).

وأهمية الصوت ليست مقصورة على الإنسان، بل تشمل الحيوان كذلك، فأصوات الكائنات الحية تساعدها في تعرف بعضها بعضاً وتكاثرها، كما تعين الأصوات الطيور في البحث عن غذائها والهجرة إليه أسراباً وجماعات.

وفي أحيان أخرى تساعد الأصوات الحيوانات على الدفاع عن نفسها، بإحداث أصوات مخيفة ترهب المعتدي عليها، كما تكون في الوقت نفسه عاملاً مساعداً في أثناء هجومها على الفريسة(٤).

---

(١) د. ماجد راغب الحلو: قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، منشأة المعارف بالإسكندرية ٢٠٠٢، ص ٣٤٧، د. حسن أحمد شحاتة: مرجع سابق، ص٤٢. وانظر أيضاً د. إبراهيم جار العلم راشد: الصراع بين الإنسان والبيئة ١٩٩٨، ص ١٠٤.

(٢) سورة الإسراء، آية: ٣٦.

(٣) سورة البلد، الآيتان: ٨ و٩.

(٤) د. حسن أحمد شحاتة: التلوث البيئي.. فيروس العصر، الطبعة الأولى ١٩٩٨، دار النهضة العربية، ص ٢٢٣.

لهذا وغيره كان من المهم تعريف الصوت الذي يحتل هذه الدرجة من الأهمية.

ثانياً – تعريف الصوت:

يدرس علماء الفيزياء الصوت Sound والضوء Light والحرارة Heat كأمثلة للطاقة، وكمقدمة لدراسة الحركة الموجية Wave motion.

ويعرفون الصوت بأنه "طاقة تصدر من اهتزاز أي جسم يتحرك بسرعة، وتكون هذه الطاقة على شكل موجات تنتقل في الهواء، أو في أي وسط آخر، وتنتشر في جميع الاتجاهات، وتعرف هذه الموجات بالموجات الصوتية"[(١)].

وتعرف الموجة بأنها اضطراب ينتقل، وتتنوع إلى موجات ميكانيكية، وأخرى كهرومغناطيسية، وموجات الصوت تنتمي إلى الموجات الميكانيكية[(٢)].

ومعنى ذلك أن الأصوات أو النغمات تحدث نتيجة اهتزاز الأجسام وتنتقل هذه الاهتزازات على شكل حركة موجية[(٣)].

وتقوم الأذن بتكبير هذه الاهتزازات ثم تنقلها إلى المخ عن طريق العصب السمعي، ثم يعمل المخ على ترجمة هذه الاهتزازات إلى أصوات ونغمات[(٤)].

ولا ينتقل الصوت في الفراغ بل لا بد من وجود وسط مادي ينتقل خلاله.

---

(١) مهندس. محمد عبد القادر الفقي: البيئة: مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث، رؤية إسلامية، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٧٨. ود. حسن أحمد شحاتة: التلوث الضوضائي: مرجع سابق، ص٢٩. ويلاحظ أن كل موجة صوتية لها تردد يقصد به عدد الموجات التي تنطلق من المصدر أو تصل إلى الأذن في كل ثانية، ويقدر التردد بوحدة تسمى هرتز، ومعناها: اهتزازة أو موجة واحدة في كل ثانية. راجع في ذلك جمال محمد المسير: التلوث بالضجيج، المرجع السابق، ص١١.

(٢) سامي طه صالح ومحمد عبد المنعم طحيمر: المثالي في الفيزياء للثانوية العامة، المرحلة الثانية، مكتبة مصر، ص ٨٦.

(٣) المرجع السابق، ص ١١١.

(٤) المرجع السابق، ص١١١.

وتختلف سرعة انتشار الصوت من وسط لآخر، وهي بصفة عامة أكبر في المواد الصلبة، تليها المواد السائلة، ثم المواد الغازية[١].

ومن المعلوم أن كل صوت لا يعتبر ضوضاء؛ لأن الصوت يتصف بالانتظام والتناسق، وهذا الوصف يستلزم ألا يتجاوز في شدته واستمراره حداً معيناً وإلا انقلب إلى ضوضاء وضجيج لأن ما زاد على حده انقلب إلى ضده، كما قال الأقدمون[٢].

ولمعرفة ذلك الحد كان من اللازم تحديد شدة الصوت، وهو ما سننتقل إليه:

الفـرع الثاني
شـــدة الصوت

ماذا يقصد بشدة الصوت؟

الإجابة قدمها علماء الفيزياء الذين عرفوها بأنها: هي قوة تأثير النغمات على الأذن، وهذا التأثير يتوقف على مقدار الطاقة الصوتية التي تصل إلى الأذن.

وشدة الصوت هي في الوقت نفسه خاصية تميز بها الأذن بين الأصوات من حيث القوة والضعف[٣].

أما درجة الصوت فهي الخاصية التي يمكن أن تميز بها الأذن بين الأصوات من حيث الحدة والغلظة، وتتوقف على تردده، فكلما زاد تردد المصدر الصوتي أصبح الصوت أكثر حدة[٤].

---

(١) كتاب الفيزياء للصف الرابع الثانوي، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، طبعة وزارة التربية بدولة الكويت ٢٠٠١/٢٠٠٢، ص ٩٦.

(٢) محمد عبد القادر الفقي: مرجع سابق، ص٧٨.

(٣) كتاب الفيزياء للصف الرابع الثانوي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٩٩.

(٤) المرجع السابق، ص ١٠٠.

ويطلق على الصوت الحاد أو الرفيع صفة مرتفع الدرجة، وعلى الصوت الغليظ صفة منخفض الدرجة، وعادة ما يكون صوت المرأة حاداً في حين يكون صوت الرجل غليظاً في الأغلب.

الغصن الأول
وحدة قياس شدة الصوت

تقاس شدة الصوت التي يتوقف على درجتها وجود التلوث السمعي أو الضوضاء بعدة وحدات، منها: الملّي وات أو الداين على السنتيمتر المربع (داين/ سم٢) والديسيبل.

وفي الواقع فإن وحدة الديسيبل هي أشهرها وأكثرها استخداماً، ويعرف الديسيبل Decibel بأنه: أدنى فرق بين صوت وآخر تستطيع الأذن البشرية أن تحسه وتدركه[١] ولتقريب عمل وحدة الديسيبل لأذهان غير الفيزيائيين يمكن عرض الحقيقة العلمية التالية: إن صوت الإنسان عند الهمس المنخفض جداً – وهو أقل صوت يمكن أن تسمعه الأذن – لا تزيد قوته عن واحد ديسيبل[٢].

وفي اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة بدولة الكويت ورد تعريف الديسيبل بأنها وحدة قياس شدة الضوضاء التي تتعرض لها الأذن البشرية، وتحسب بالفارق اللوغاريتمي بين ضغط الصوت المراد قياس شدته

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٩، محمد عبد القادر الفقي: مرجع سابق، ص٧٨، وتسمى وحدة قياس الضوضاء بال Bel نسبة إلى العالم الأمريكي Alexander Graham Bell، ونظراً لكبر هذه الوحدة فقد قسمت إلى عشر وحدات تسمى كل منها Decibel، راجع في ذلك د. محمد أبو القاسم محمد: دراسة حول التلوث السمعي وطرق التحكم فيه، بحث قدم إلى المؤتمر السنوي الثامن عشر للجمعية المصرية للطب والقانون الذي عقد بقاعة المؤتمرات بمعهد الدراسات العليا والبحوث، جامعة الإسكندرية تحت عنوان: حق المواطن في بيئة سليمة، في الفترة من ٢٠ - ٢٢ يونيو ٢٠٠٠، ص٢٠٠.

(٢) محمد عبد القادر الفقي: مرجع سابق، الصفحة ذاتها.

(أ) وضغط أقل صوت (po) يمكن لأذن البشرية أن تسمعه وهو ٢٠ ميكروبسكال، وذلك كما يحددها جهاز القياس المطابق للمواصفات القياسية الدولية Iso - 776.

كما ورد في الملحق ذاته رقم (٤ – ١) من اللائحة أن الديسيبل أ (DBA) هي وحدة قياس شدة الضوضاء، كما ورد في التعريف السابق باستخدام مرشح (Filter –A) لقياس الأصوات في مجال تردد محدد[١].

ويبدأ مقياس الديسيبل من الصفر حيث تكون الأصوات شديدة الخفوت إلى ١٣٠ ديسيبل حيث تكون الأصوات مسببة للألم[٢].

وبواسطة الديسيبل يستطيع الفنيون تحديد ما يلائم الأذن العادية من أصوات، عن طريق تقسيم شدة الصوت إلى مستويات معينة، بحسب مكان العمل، والمنطقة الجغرافية، وزمان حدوث الصوت؛ بحيث إذا تجاوز الصوت الحد المسموح به، انقلب إلى ضوضاء تعد مظهراً للتلوث السمعي.

وبناء على ذلك يمكن تعريف التلوث السمعي بأنه: التغيير المستمر في أشكال حركة الموجات الصوتية، بحيث تتجاوز شدة الصوت المعدل الطبيعي المسموح للأذن بالتقاطه وتوصيله إلى الجهاز العصبي.

---

(١) راجع الملحق رقم (٤-١) من اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة بدولة الكويت وفقاً للقرار رقم ٢٠٠١/٢١٠ والمنشور بجريدة كويت اليوم ملحق العدد ٥٣٣ - السنة السابعة والأربعون، ص ٢٥٦ بتاريخ ١٥ رجب ١٤٢٢هـ - ٢ أكتوبر ٢٠٠١ الموافق الثلاثاء.

(٢) محمد السيد أرناؤوط: الإنسان وتلوث البيئة، مكتبة أسرة ١٩٩٩، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٢٩٣، وتذكر أن البل هو وحدة لقياس جهارة الصوت؛ أي علوه، وتنسب إلى مبتكرها العالم الأمريكي بيل، ويعادل الديسي ١/ ١٠ من البل، والحقيقة أنني لم أجد اتفاقاً على الحد الأقصى لمقياس الديسيبل الذي يسبب ألماً للأذن من الأصوات المزعجة؛ ففيما حدده أرناؤوط بـ١٣٠ نجد جميل الصغير قد ذكر درجة ١٤٠ ديسيبل، في حين حدده عبد العليم خضر بـ١٦٠ ديسبيل.

وبذلك يصبح الصوت غير مرغوب فيه لزيادة حدته وشدته عن الدرجة، أو الحد المناسب أو المألوف للأذن سماعه[١].

وقد ورد تعريف آخر له يتسم بالدقة والوضوح؛ نظراً لتركيزه على شدة الصوت، حيث جاء التعريف على النحو الآتي:

التلوث السمعي أو الضوضائي هو: «الضوضاء التي زادت حدتها وشدتها وخرجت عن المألوف والطبيعي إلى الحد الذي يسبب الأذى والضرر للإنسان والحيوان والنبات، وكل مكونات البيئة»[٢].

وقد أكد العلماء أن الأصوات التي لا تتجاوز شدتها ٣٠ ديسيبل، أصوات مريحة للإنسان، ولكن هذه الراحة لا تتحقق مع أصوات تزيد شدتها على ٥٥ إلى ٦٠ ديسيبل في أثناء النهار و٤٠ ديسيبل في أثناء الليل.[٣]

وقد حددت اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة الحدود المسموح بها لشدة الصوت بحسب الزمان والمكان، وذلك على النحو التالي:

الغصن الثاني
الحدود المسموح بها لشدة الصوت

وردت هذه الحدود في اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة تحت عنوان الحدود المسموح بها للضوضاء، وفي رأيي أن تسمية الضوضاء غير موفقة، والصواب الحدود المسموح بها لشدة الصوت، إذ إن كل ضوضاء

(١) د. إبراهيم جار العلم راشد: الصراع بين الإنسان والبيئة، مرجع سابق، ص١٠٥. وانظر كذلك د. إحسان علي محاسنة: البيئة والصحة العامة، دار الشروق، عمان ١٩٩١، ص ٦١.

(٢) د. حسن أحمد شحاتة: التلوث الضوضائي، مرجع سابق، ص٨٢.

(٣) د. جميل عبد الباقي الصغير: الحماية الجنائية للبيئة ضد التلوث السمعي، دار النهضة العربية ١٩٨٨، ص٩.

تعد تلوثاً سمعياً يجب حماية البيئة منه، وقد ذكرنا من قبل أن التلوث السمعي لا يحدث إلا عندما تبلغ شدة الصوت درجات معينة في الشدة.

وعلى أية حال سنورد هنا الجداول التي وردت في اللائحة التنفيذية للحدود المسموح بها للضوضاء في بيئات مختلفة، وأماكن مختلفة، وبحسب النشاط الذي يمارس في تلك الأماكن وذلك على النحو التالي:

ملحق رقم (٤ – ٢)

حدود مستويات الضوضاء المسموح بها في الأماكن المختلفة داخل أبنية المنشآت الصناعية على أساس مستوى الضوضاء الديسيبل أ (dBA)

نوع المكان داخل المنشأة الصناعية (Type of room)	حدود مستويات الضوضاء المسموح بها dB (A)
قاعة الاجتماعات Conference room	٣٥ – ٤٠
المكاتب الإدارية Offices	٤٠ – ٤٥
مكاتب داخل المصنع Workshop offices	٤٥ – ٥٠
معامل الفحص والاختبار Laboratory, measurement, or inspection room	٥٠ – ٥٥
ورش التصليح داخل المصنع Repair workshops	٦٠ – ٦٥
الكافتيريا داخل المصنع Canteen	٥٠ – ٥٥
أماكن التصنيع وغرف توليد الطاقة Production area & far rooms, compressor rooms, - etc	٨٥ – ٩٠

ملحق رقم (٤ – ٣)
الحدود القصوى المسموح بها للضوضاء
في البيئة الداخلية غير الصناعية

نوع المكان الداخلي / أو النشاط داخل هذا المكان	مستوى الضوضاء المسموح به Recommended Noise Level in dB (A)
أولاً: المباني التعليمية Educational Buildings	
غرف الأبحاث والمحاضرات Seminar rooms	٣٠ – ٣٥
غرف أعضاء هيئة التدريس	٣٥ – ٤٠
قاعات المحاضرات	٣٠ – ٣٥
قاعات المحاضرات (حتى ٢٥٠ مقعداً)	٢٥ – ٣٠
قاعات المؤتمرات Conference rooms	٣٠ – ٣٥
فصول المدارس الثانوية	٤٠ – ٤٥
فصول المدارس الابتدائية والإعدادية	٤٥ – ٥٠
المختبرات التعليمية Teaching	٣٥ – ٤٠
مختبرات العمل Working labs	٤٠ – ٥٠
الورش الهندسية	٤٥ – ٥٠
غرف مكاتب الشؤون الإدارية	٣٥ – ٤٠
ثانياً: المباني الصحية Health care buildings	
عيادات الحوادث والعيادات الخارجية	٤٠ – ٤٥
غرف العمليات الجراحية وغرف العناية المركزة	٣٠ – ٣٥
عيادات الأسنان	٤٠ – ٤٥
العيادات التخصصية المختلفة وغرف الاستشاريين	٤٠ – ٤٥
غرف التعقيم	٤٥ – ٥٠
الممرات وأماكن الانتظار (داخل هذا النوع من المباني)	٤٠ – ٥٠

غرف مرضى (سرير واحد)	٣٠ – ٣٥
غرف مرضى (بسريرين أو أكثر)	٣٥ – ٤٠
غرف المكاتب الإدارية	٤٠ – ٤٥
مساكن الأطباء والهيئة التمريضية	٣٠ – ٣٥
ثالثاً: المباني السكنية Residential Buildings	
أ– البيوت السكنية (الفلل) والوحدات السكنية (الشقق) الواقعة في المناطق التالية (البعيدة عن الأنشطة المختلفة) (Rural areas and outer suburbs)	
* أماكن الجلوس والمعيشة	٣٠ – ٤٠
* أماكن النوم	٢٥ – ٣٠
* أماكن الترفيه والعمل داخل المنزل	٤٠ – ٤٥
ب– البيوت السكنية (الفلل) والوحدات السكنية (الشقق) بالضواحي السكنية (Lanner suburbs)	
* أماكن الجلوس والمعيشة	٣٥ – ٤٠
* أماكن النوم	٣٠ – ٣٥
* أماكن الترفيه والعمل داخل المنزل	٤٠ – ٤٥
ج– الفنادق Hotels	
* قاعة المؤتمرات	٣٠ – ٣٥
* غرف تناول الطعام	٤٠ – ٤٥
* أماكن انتظار السيارات (Car parks) الملحقة بالفندق	٥٥ – ٦٥
* أماكن الترفيه داخل الفندق	٤٥ – ٥٠
* المطابخ والمغاسل وأماكن الصيانة	٤٥ – ٥٥
* غرف النوم	٣٠ – ٣٥
رابعاً: المباني الإدارية Office buildings	
غرف الاجتماعات والمؤتمرات	٣٠ – ٣٥
غرف المحاسبين	٤٥ – ٥٥
غرف الكمبيوتر	٤٥ – ٥٥

الممرات وغرف الاستراحة (Corridor & Lobbies)	٤٥ – ٥٠
مكاتب التصميم (Design office)	٤٠ – ٤٥
مكاتب الرسم الهندسي (Drafting office)	٤٠ – ٥٠
مكاتب عامة (General offices area)	٤٠ – ٤٥
مكاتب خاصة (Private offices)	٣٥ – ٤٠
غرفة الطباعين	٤٥ – ٥٥
خامساً: المباني العامة: Public Buildings	
١– مباني الركاب بالمطارات (Airport terminals)	
أماكن انتظار المغادرين (Depart. Lounges)	٤٥ – ٦٠
أماكن وزن وجمع الحقائب Luggage dispatch and collection areas	٤٥ – ٦٠
أماكن دخول المسافرين passenger check in areas	٥٠ – ٥٥
* أماكن انتظار الركاب (المسافرين) داخل قاعة المغادرين	٤٥ – ٥٥
٢– القاعات Auditoria	
* قاعات السينما والموسيقى Motion picture theatres & musical play	٣٥ – ٤٥
قاعات المطاعم Restaurants	٣٥ – ٤٥
المسارح Theatres	٤٠ – ٤٥
٣– مباني البلدية Municipal buildings	
المكاتب الإدارية Administrative offices	٤٠ – ٤٥
المكاتب العامة General offices	٤٥ – ٥٠
* أماكن عامة داخل المبنى (انتظار أو غيره)	٥٠ – ٥٥
قاعة اجتماعات المجلس البلدي Council chamber	٣٥ – ٤٠
٤– مباني المحاكم Courts	
غرفة المحاكم Court rooms	٢٥ – ٣٠
غرفة القضاة Judge's chamber	٣٠ – ٣٥

* غرف العرض والاستجواب وغرف وكلاء النيابة	٤٠ – ٤٥
* المكاتب الإدارية	٤٠ – ٤٥
أماكن الانتظار (الاستراحات) Waiting areas	٤٥ – ٥٥
٥– المكتبات Libraries	
أماكن الاطلاع (القراءة) Reading areas	٣٥ – ٤٠
المكاتب الإدارية Administrative office spaces	٤٠ – ٤٥
* أماكن عمل وتصنيف ووضع الكتب على الأرفف Stack areas	٤٥ – ٥٠
٦– المتاحف Museums	٣٥ – ٤٥
٧– أماكن انتظار السيارات (بالمباني العامة) Car parks areas	٥٥ – ٦٥
٨– مكاتب البريد والبنوك Post offices and general banking areas	٤٥ – ٥٠
سادساً: المباني التجارية Shop Building	
الأسواق المركزية Department stores	٥٠ – ٥٥
المعارض والمحلات الصغيرة Showrooms	٤٥ – ٥٠
الجمعيات التعاونية Supermarkets	٥٠ – ٥٥
أماكن انتظار السيارات (داخل هذه المباني) Car parks	٥٥ – ٦٥
سابعاً: مباني الاستديوهات Studio Buildings	
استوديوهات التسجيل الإذاعية والتلفزيونية	٢٥ – ٣٥

وقد تضمنت اللائحة كذلك الحدود المسموح بها لشدة الصوت على أساس زمني عرضت له بالساعات والدقائق والثواني، وذلك على نحو ما سنبينه فيما يلي:

الحدود المسموح بها للضوضاء مقابل مدة التعرض لها في بيئة العمل

المدة T				المدة T			
مستوى التعرض L, (dBA)	الساعات	الدقائق	الثواني	مستوى التعرض L, (dBA)	الساعات	الدقائق	لثواني
٨٠	٢٥	٢٤	–	١٠٦	–	٣	٤٥
٨١	٢٠	١٠	–	١٠٧	–	٢	٥٩
٨٢	١٦	–	–	١٠٨	–	٢	٢٢
٨٣	١٢	٤٢	–	١٠٩	–	١	٥٣
٨٤	١٠	٥	–	١١٠	–	١	٢٩
٨٥	٨	–	–	١١١	–	١	١١
٨٦	٦	٢١	–	١١٢	–	–	٥٦
٨٧	٥	٢	–	١١٣	–	–	٤٥
٨٨	٤	–	–	١١٤	–	–	٣٥
٨٩	٣	١٠	–	١١٥	–	–	٢٨
٩٠	٢	٣١	–	١١٦	–	–	٢٢
٩١	٢	–	–	١١٧	–	–	١٨
٩٢	١	٣٥	–	١١٨	–	–	١٤
٩٣	١	١٦	–	١١٩	–	–	١١
٩٤	١	–	–	١٢٠	–	–	٩
٩٥	–	٤٧	٣٧	١٢١	–	–	٧
٩٦	–	٣٧	٤٨	١٢٢	–	–	٦
٩٧	–	٣٠	–	١٢٣	–	–	٤
٩٨	–	٢٣	٤٩	١٢٤	–	–	٣
٩٩	–	١٨	٥٩	١٢٥	–	–	٣
١٠٠	–	١٥	–	١٢٦	–	–	٢
١٠١	–	١١	٥٤	١٢٧	–	–	١
١٠٢	–	٩	٢٧	١٢٨	–	–	١
١٠٣	–	٧	٣٠	١٢٩	–	–	١
١٠٤	–	٥	٥٧	١٣٠ – ١٤٠	–	–	١
١٠٥	–	٤	٤٣	–	–	–	–

المطلب الثاني
مصادر الضوضاء

يعد التلوث السمعي من مساوئ عصر الصناعة ومن المظاهر الناشئة عن المدنية الحديثة التي حملت إلينا طوفاناً هائلاً من الأصوات العالية التي تحيط بالإنسان وتشكل بالنسبة له ضوضاء مزعجة تحيط بجوانب حياته المختلفة في المنزل، والمكتب، والمصنع، والطريق حيثما تحرك وأينما انتقل(١).

وبصورة عامة فإن تزايد النمو التكنولوجي، وتطور وسائل الرفاهية والنقل من سيارات، وطائرات وأجهزة كهربائية، وإلكترونية وغيرها من الأدوات المنزلية من راديو، وتليفزيون، وأجهزة تكييف وآلات موسيقية، أدى إلى انتشار التلوث السمعي بدرجة عالية على نحو يشكل ضوضاء ذات آثار خطيرة وضارة بالإنسان(٢).

وسوف نتعرف أهم مصادر الضوضاء في دولة الكويت فيما يلي:

الفرع الأول
المصادر المستمرة

ونقصد بها المصادر التي ترتبط بالحركة اليومية، وتنقل الإنسان من مكان لآخر لممارسة نشاطه، أو أداء أعماله، وتتنوع تلك المصادر وتتعدد، ولكن يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي:

أولاً – وسائل التنقل:

تعد وسائل النقل بأنواعها المختلفة: البرية، والبحرية، والجوية مصدراً رئيسياً ومستمراً للإسهام بشكل كبير في بروز مشكلة التلوث السمعي للبيئة، عن طريق ما تحدثه من ضوضاء وإزعاج وذلك على النحو التالي:

---

(١) محمد جمال المسير: التلوث بالضجيج، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢) د. أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة، مرجع سابق، ص٢٥٤ وللمؤلف نفسه: قانون حماية البيئة الإسلامي، مرجع سابق، ص٢٧٠.

أ – النقل البري:

إن المصدر الرئيسي للضوضاء الناتجة عن وسائل النقل البري يأتي من حركة مرور السيارات وسيرها المستمر، وتكدسها في بعض الشوارع والمناطق، على نحو يشكل اختناقاً مرورياً أو أزمة مرورية وخاصة في أوقات الذروة، وهي فترة ذهاب الموظفين إلى مقار أعمالهم والطلاب إلى مدارسهم المنتشرة بالمناطق والضواحي السكنية المختلفة بدولة الكويت، بالإضافة إلى أن السيارات تشكل مصدراً للضوضاء[1] لأصحاب المنازل المطلة على الشوارع الرئيسية لسير حركة المرور.

والمتأمل في الضوضاء الناجمة عن حركة سير السيارات في شوارع دولة الكويت يمكنه أن يلحظ عدداً من مظاهر الضوضاء تتمثل فيما يلي:

١ – الأصوات العالية الصادرة عن استخدام آلة التنبيه (الهرن) أو أبواق السيارات، عند وجود عطل في إحدى السيارات أمام إشارة مرور أو تجاوز سيارة لأخرى؛ إذ كثيراً ما يضغط قائدو السيارات على أبواقها (الهرنات) بشدة، تعبيراً عن الرفض لتصرف قائد سيارة تسير ببطء، أو تمنع إفساح الطريق لهم لدخول أحد الشوارع أو الفتحات الجانبية.

ويكفي إطلالة على ما يجري في أثناء مرور السيارات بالدوارات الموجودة في نهاية بعض الشوارع للوقوف على الضوضاء الصادرة عن آلات تنبيه السيارات.

كما يقوم أولياء أمور التلاميذ باستخدام أبواق السيارات (الهرنات) لتنبيه التلميذ إلى مكان توقف سيارة والده، أو والدته، أو السائق عند خروجه من المدرسة، دون النزول من السيارة للأخذ بيد الأبناء، ويستخدمون أيضاً أبواق

---

(١) قد يطرح البعض سؤالاً يتعلق بمقاومة التلوث السمعي والضوضاء الناتجة من السيارات يصاغ على النحو التالي: هل تتم المقاومة بمنع ركوب السيارات؟!
والجواب بالنفي طبعاً لأنه لايمكن أن يستغني الإنسان عن السيارة وسيلة للمواصلات، ولكن يجب تشجيع البحث العلمي للوصول إلى تكنولوجيا تقلل من ضوضاء السيارات. راجع في المعنى نفسه د. طلال فهيد العازمي وآخرون: دائرة المعارف البيئة، مرجع سابق، ص٢١٦.

السيارات لتنبيه السيارات الأخرى، المغلقة لطريق الخروج، لكي تفسح الطريق أمام سياراتهم فتتمكن من السير بعد ركوب التلاميذ فيها.

وهذه الظاهرة تتكرر بصورة يومية في معظم مدارس الكويت تقريباً، وتؤذي سكان المنازل القريبة من المدارس.

وقد يقال: إن ذلك يكون بسبب شدة الحرارة في بداية العام الدراسي أو نهايته أو شدة البرودة في أثنائه. والرد على ذلك أن اصطحاب التلاميذ من المدارس إلى منازلهم لا يكون على حساب صحة الجمهور وإحداث التلوث السمعي بشكل غير حضاري، كما يستخدم الشباب آلات التنبيه للمناداة على بعضهم في الأماكن السكنية.

بإيجاز تعد حركة المرور على شبكة الطرق الرئيسية السريعة المواجهة للمناطق السكنية وطرقها الفرعية، مصدراً للتلوث السمعي وإحداث الضوضاء المزعجة، وبخاصة في أثناء المسيرات التي يقوم بها الشباب في شارع الخليج العربي خلال فترة الاحتفال بالعيد الوطني وعيد التحرير (٢٥، ٢٦ فبراير).

٢ – الضوضاء المزعجة الناشئة عن قيام بعض الشباب بقيادة سياراتهم بسرعة عالية ثم الانحراف بها يميناً، أو يساراً، أو التوقف فجأة لتنزلق السيارة ويحدث احتكاك شديد لإطاراتها مع أرضية الطريق، محدثة ما يسمى بالعامية (التشفيط أو التقحيص)[١].

---

(١) التقحيص يعني: قيام قائدي السيارات من الشباب باستعراض فنون القيادة والتحكم في السيارة بتوقيفها فجأة أثناء قيادتها بسرعة عالية وعمل حركات بهلوانية نتيجة التوقف الفجائي للسيارة وما يحدث عنه من أصوات عالية بسبب الاحتكاك الشديد لإطارات السيارة بالأرض، وبخاصة الأسفلتية منها وبسبب الصوت العالي لماكينة السيارة ولاسيما غير الأوتوماتيكية وخروج صوت عال من مكان خروج العادم (المدخنة أو الجكمان أو الإكزوس). وقد تكتب بالكاف بدلاً من القاف كما ورد في العبارات التالية: بسبب التكحيص قتل شابان في بلدة بلونة قرب مدينة جونيه اللبنانية. وكانت إحدى السيدات تتضايق من الإزعاج الذي تسببه سيارتان يقودهما ولدا جيرانها، وهما (يكحصان) بهما عند الثالثة فجراً، فطلبت السيدة من زوجها وولديها إطلاق النار على قائدي السيارتين وجرحوا كل من صادفوه في طريقهم، أو =

وغالباً ما تنتشر عملية التقحيص هذه في فصل الشتاء، حيث يساعد المطر على انزلاق السيارة لمسافة طويلة، ومن ثم تحدث ضوضاء لمدة طويلة[1]، ولك أن تتخيل قوة الإزعاج، أو شدة الضوضاء التي تنجم عن ارتطام

= حاول تهدئتهم. نشرت ذلك جريدة القبس في عددها رقم ١٠٩٧٨ السنة ٣٢ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٣، ص ١٧.
وفي المدينة المنورة كان الجلد في الحي هو العقاب (للمشفطين) حيث كافحت أجهزة الأمن السعودية ظاهرة التشفيط، – وبخاصة في شهر رمضان المبارك – التي كان يقوم بها عدد من الشباب المستهترين في الأحياء السكنية في المدن السعودية، بتنفيذ حكم الجلد في المدينة المنورة بحق ٢٣ مخالفاً في حي البحر إثر شكاوى إزعاج رفعها السكان. وقد أمر أمير منطقة المدينة المنورة بجلد كل مخالف ٤٠ جلدة وسط الحي الذي عانى من إزعاجهم يومياً منذ بداية رمضان مع حجز مركباتهم. نشرت ذلك جريدة القبس في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٢، ص٤٠. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مجمع الفقه الإسلامي وضع تعريفاً للإرهاب في بيان صادر عن مجموعة من العلماء المسلمين في المملكة العربية السعودية اعتبر فيه أن (إلحاق الضرر بالبيئة.... إرهاباً) نقلاً عن جريدة القبس في عددها الصادر بتاريخ ١١ / ١ / ٢٠٠٢، ص ١.

(١) على الرغم من هطول الأمطار وبرودة الطقس، شهدت منطقة الفردوس في أول ديسمبر عام ٢٠٠١ ليلة حامية بين عشرات المستهترين ورجال أمن محافظة الفروانية الذين قرروا وضع حد للممارسات الصبيانية التي تحولت في جوانب منها إلى أعمال شغب، إذ تسللت سيارات المستهترين إلى مواقف مدرسة في القطعة رقم ٢، ثم بدأت عمليات الاستعراض وإحداث الضوضاء وإزعاج الأهالي مما استدعى وصول دورية استكشاف إلى الموقع بناء على أوامر مدير أمن محافظة الفروانية وطوقت المنطقة بأكثر من ٤٠ عسكرياً و٣٠ آلية.
نشرت ذلك جريدة القبس في عددها رقم ١٠٢٢٥ للسنة ٣٠ الصادر بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٣، ص ٣. وقبل ذلك ضبطت دوريات حولي عدداً كبيراً من المستهترين ممن يزعجون ممارسي رياضة المشي في منطقة مشرف، وكان من بين هؤلاء المستهترين قائدو الدراجات النارية والباجيات وأصحاب المركبات الذين كانوا يأخذون الطريق ذهاباً وإياباً لإزعاج ممارسي رياضة المشي وتشغيل الموسيقى بصوت مرتفع.
نشرت ذلك جريدة الوطن في عددها رقم ٣٧٠٥/٩٢٥٩، السنة ٤٠، الصادر بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٠.

السيارات بعضها ببعض وسماع ضجة تصادمها، وأصوات الفرامل (البريك) التي تصدر قبل الاصطدام.

٣ – الضوضاء الصادرة عن استخدام كاسيت السيارة أو مذياعها بصورة خاطئة من قبل بعض الشباب الذين يسمعون الموسيقى والأغاني بصوت عال من المسجل أو الراديو بشكل يزعج الآخرين، ويسعد وهمياً من يدير المسجل أو الراديو على هذا النحو[١]. وغالباً ما يحدث ذلك في منطقة أسواق السالمية

(١) توصلت دراسة عملية إلى أن الاستماع إلى الموسيقى المرتفعة يمكن أن يؤثر في الرئة، وقد يؤدي في حالات ما إلى عجزها عن العمل، وقد ربط العلماء بين الاستماع إلى الموسيقى المرتفعة وبين الإحساس بعدم القدرة على التنفس والإحساس بألم في الصدر.
وتحدث هذه الحالة عندما يدخل الهواء بين الرئة وبين الغشاء الذي يغطيها، نتيجة لاستجابة الرئة للذبذبات الصادرة عن أجهزة تشغيل الموسيقى.
وفي قليل من الحالات تنخفض كمية الدم التي تذهب إلى الأعضاء الحيوية بشكل خطير؛ مما يعرض حياة المريض للخطر، وذكرت الدراسة أن أحد الأشخاص عانى أزمة رئوية بينما كان يقف إلى جانب مكبر للصوت في إحدى الحفلات الموسيقية، ورجل آخر شعر بضيق في التنفس عدة مرات، مرتان منها خلال حضوره حفلة موسيقية.
ولتجنب هذه الحالات ينصح أحد الأطباء الذي شارك في إعداد الدراسة بالوقوف بعيداً عن مكبرات الصوت الضخمة، وتجنب وضع أجهزة موسيقى ذات قدرة عالية في سياراتهم.
نشرت ذلك جريدة القبس في عددها رقم ١١٢١٩ للسنة ٣٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢، ص ٤٠ والأخيرة. وفي إيران قرر قضاء محافظة همدان في شمال غرب إيران عقوبة الجلد للسائقين الذي يستمعون إلى موسيقى صاخبة فيما هم يقودون سياراتهم؛ فالسائق الذي يضبط متلبساً يعاقب بأربع وسبعين جلدة، وقد اعتبر قرار صادر عن إحدى المحاكم في تلك المحافظة أن استماع السائق إلى الموسيقى الصاخبة مهما كان نوع هذه الموسيقى داخل سيارته، يعتبر جرماً يعرض صاحبه للملاحقة أمام القضاء. وأوضح القرار نفسه الصادر عن المحكمة أن الضجيج أو أي سلوك آخر غير طبيعي من شأنه تعريض الأمن والنظام العامين للخطر، يعتبر جرماً يعاقب عليه بالسجن من ثلاثة أشهر إلى سنة والجلد ٧٤ جلدة.
ويشار إلى أن الاستماع إلى الموسيقى الصاخبة داخل السيارات أصبح ظاهرة منتشرة بين الشباب الإيرانيين. نشرت ذلك جريدة الرأي العام الكويتية في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٩، ص ٤٤ والأخيرة.

وسوق شرق وشارع الخليج وغيرها من الأماكن ذات التجمعات إشباعاً لغريزة حب الظهور، وغيرها مما لايليق بالشاب وبخاصة إن كان معه صديق. ويتطلب ذلك قيام رجال الضبط الإداري بمهامهم حماية للسكينة العامة، علاوة على حماية الأخلاق والآداب العامة.

ولا يكتفي البعض بذلك بل يقوم بتركيب مضخِّمات صوت نارية في سيارته، ويستخدمها بشكل يحدث ضوضاء مزعجة عند توقفه أمام إشارات المرور أو في أثناء السير بالطريق، ويحدث ذلك بصورة خاصة في شارع الخليج.

٤ – هناك أيضاً الضوضاء العالية جداً والصادرة عن الدراجات النارية (السياكل)[١] التي يستخدمها بعض الشباب عن طريق إيقافها على العجلة الأمامية أو الخلفية والسير بها لمسافات وهي تصدر ضوضاء مزعجة، يزيدها عند هؤلاء الشباب طلب بعض الجمهور منهم تكرارها بقوله: (ويّل ويّل) وكذلك الباجيات[٢] والبانشي التي أصبحت مصدراً للضوضاء وإزعاج الأهالي.

---

(١) شن رجال إدارة الحركة التابعة للإدارة العامة للمرور حملة مرورية مساء يوم ٢٢/١٠/٢٠٠٤ على قائدي الدراجات النارية في شارع الخليج العربي بداعي إزعاج الناس، وقد أسفرت الحملة عن حجز ٤٢ دراجة نارية مزعجة. نشرت ذلك جريدة القبس في عددها الصادر بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٤ الموافق السبت ٩ رمضان ١٤٢٥ السنة ٣٣، العدد ١١٢٧٠، ص ٦.

(٢) أصبحت الدراجات الآلية (الباجيات والبانشي) عاملاً مشتركاً في العديد من الحوادث المرورية المميتة، والتلوث السمعي الذي يصيب البيئة لما يصدر عنها من ضوضاء تزعج الأهالي. نشرت ذلك جريدة الوطن في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٩ تحت عنوان (حجمها صغير وخطرها كبير، الباجيات تكسر القانون والنظام.. وراكبوها على كف عفريت). وإزاء خطورة الباجيات تقدم النائب علي راشد باقتراح برغبة بمنع استيراد (البقيات) وبيعها وشرائها وحظر استخدامها ووجودها في الطرق العامة ومصادرة آلية كل من يخالف ذلك نظراً لما تسببه من حوادث وإصابات خطيرة بين المواطنين ولما يصدر عنها من ضجيج يدخلها ضمن الآليات الضارة. نشرت ذلك جريدة الوطن في عددها رقم ٤٧١٠/١٠٢٦٤ للسنة ٤٣، الصادر بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠٠٤، ص ١٤.

والأدهى من ذلك في إحداث الضوضاء ما يقوم به بعض قائدي الدراجات النارية من إزالة أحد العادمين الموجودين في الدراجة أو كليهما؛ مما يؤدي لصدور صوت عالي الارتفاع، وشديد الإزعاج يمكن سماعه عن بعد، ويسمى (الهدرز)، وغالباً ما يحدث ذلك في شارع الخليج.

كما تعد الشاحنات أكثر المركبات إحداثاً للضوضاء (شاحنة واحدة تعادل نحو ٥ مركبات عادية).

٥ – وأخيراً، فإن بعض السيارات لا تكون مصدراً للإزعاج في حالة الحركة، وإنما في حالة التوقف في ساحات الانتظار، أو أماكن وقوفها (الباركنج)؛ حيث تكون مزودة بجهاز إنذار توفيراً للأمان والحماية ضد السرقة، أو العبث بها من قبل الآخرين، بحيث إذا تم الاقتراب منها تصدر صوتاً عالياً جداً، وضوضاء مزعجة لا يخلص الجمهور من أذاها سوى حضور صاحب السيارة وغلقه لجهاز الإنذار، ولك أن تتخيل مدى خطورة تلك الضوضاء لو تأخر صاحب السيارة في الحضور لإيقاف صوت جهاز الإنذار.

ب – النقل الجوي:

بالنسبة للضوضاء الصادرة عن وسائل النقل الجوي، فإنها تتمثل في حركة إقلاع الطائرات وهبوطها في مطار الكويت الدولي، التي تسبب إزعاجاً لسكان المناطق القريبة من المطار مثل: جليب الشيوخ والفروانية وخيطان والعارضية والزهراء.

ولا شك أن هذه الضوضاء تقلق راحة سكان تلك المناطق وتخل بسكينتهم نظراً لما تحدثه الطائرات من أصوات مزعجة في أثناء الإقلاع والهبوط.

وقد قامت مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية بالتعاون مع الإدارة العامة للطيران المدني وجمعية حماية البيئة والهيئة العامة للبيئة بإجراء دراسة عن الوضع البيئي للتلوث في مناطق هبوط الطائرات، ومواقع العمل المحيطة بمباني المؤسسة لرصد ملوثات الهواء والضوضاء في مطار الكويت الدولي[١].

(١) نشرت ذلك جريدة الوطن الكويتية في عددها رقم ٩٢٣٨/٣٦٨٤ للسنة ٤٠ الصادر بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٣٠، ص ٢٧.

وقد كان للضوضاء الصادرة عن وسائل النقل الجوي أثرها في إطلاق مسمى (الضجيج) على المنطقة المجاورة لمطار الكويت الدولي؛ وسبب ذلك أن الطائرات عند هبوطها تعمل على خلخلة الهواء (ريفيرس) وإحداث أصوات عالية تشكل ضوضاء على درجة مرتفعة(١).

ولتجنب الضوضاء الصادرة عن الطائرات وضع تخطيط عمراني يجعل المناطق القريبة من المطار، إما مناطق صناعية كمنطقة صبحان، أو مناطق تجارية كمنطقة الضجيج؛ حيث تكثر فيها المحال التجارية والمخازن وغيرها.

ج – النقل البحري:

لا تكاد وسائل النقل البحري تعد مصدراً للضوضاء في دولة الكويت؛ وذلك لأن المناطق القريبة من الموانئ ليست مناطق سكنية في أغلبها.

أما الأفراد الذين يحبون السكن قريباً من البحر فإنهم قد يتعرضون لضوضاء صادرة عن أصوات صافرات السفن للتنبيه بقرب الإبحار أو الرسو في الميناء، أو عندما تكون الأحوال الجوية غير مناسبة للإبحار؛ حيث يتعمد ربابنة هذه السفن إصدار أصوات تنبيه على فترات متقطعة ومنتظمة من أجل إعلام ربابنة السفن الأخرى بمرور سفنهم أو وجودها قريباً منهم.

ومنذ فترة قصيرة ظهرت وسيلة بحرية تسبب ضوضاء مزعجة للمواطنين الذين يقضون بعض الأوقات في شاليهاتهم المطلة على البحر، وهذه الوسيلة هي (الجت سكي) التي تصدر صوتاً عالياً يقلق راحة من يريد أن يستجم أو ينال قسطاً من الراحة وينعم بالهدوء. والجت سكي عبارة عن دراجة مائية تصدر أصواتاً مزعجة عندما يقوم الشباب بعمليات استعراض بحري لها في مناطق الشاليهات، أو قرب الشواطئ، وبخاصة في عطلة نهاية الأسبوع؛ مما يجعلها سبباً في التلوث السمعي للبيئة.

---

(١) في إحدى مرات هبوط الطائرات في مطار الكويت الدولي أخطأ قائد الطائرة فنتج عن ذلك تحطم زجاج نوافذ المطار والبيوت القريبة من المطار، بسبب الصوت العالي الذي أدى إلى ذلك، فضلاً عما سببه من إزعاج وذعر لقاطني تلك البيوت والناس الموجودين بالمطار.

ثانياً – جهاز «التليفون» وبخاصة النقال (الموبايل):

نتيجة للتطور التكنولوجي والتقدم العلمي المذهل في عالم الاتصالات والإلكترونيات أضحى بإمكان العديد من الأفراد، أو معظمهم تملك هاتف نقال أو محمول يحمله معه أينما توجه أو انتقل، سواء إلى مكان العمل[١] أو الأماكن العامة، أو المستشفيات، أو المدارس والجامعات.

نعم إن لأجهزة الهاتف النقال جوانب إيجابية مفيدة ومهمة مثل: توصيل المعلومة بسرعة، وتقريب المسافات، وزيادة التواصل الاجتماعي، ومراعاة الضرورة، وبخاصة عند الاتصال العاجل من أجل إنقاذ مريض أو مصاب في حادث، ولكن الجانب السلبي لها يظهر فيما تحدثه من تلوث سمعي أو ضوضاء مزعجة في الأماكن التي تقتضي تحقيق السكينة، وتوفير الهدوء فيها ولا سيما المساجد وغيرها من أماكن العبادة، فلا يكاد يخلو مسجد من مساجد دولة الكويت من وضع تنبيه أو إعلان للمصلي بضرورة إغلاق جهازه النقال[٢] عند

(١) في أستراليا أوضح استطلاع للرأي أن رنين الهاتف المحمول في مكان العمل يزعج الزملاء، وأن هذا الرنين يكرهه زملاء العمل كما يكرهون رائحة الجسم والنفس الكريه، وتبين من استطلاع الرأي الذي شمل ٦٠٠٠ موظف أسترالي أن من أكثر التصرفات المزعجة في مكان العمل هو: رنين الهاتف المحمول المزعج. نشرت ذلك جريدة القبس في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١، ص ٣٢، العدد ١٠٣٠٩، السنة ٣١. وفي ألمانيا أظهرت دراسة تم تمويلها فيدرالياً أن المكاتب الصاخبة هي مكاتب غير منتجة. وخلافاً للتصور الذي كان سائداً بأن المكاتب المليئة بطنين الماكينات هي أماكن منتجة، أظهرت الدراسة التي أجراها المعهد الفدرالي لحماية العمال أن العمال يصبحون أقل إنتاجية في الأماكن التي تزداد فيها الضوضاء. وأكد الاستطلاع الذي شمل ٣٢ موظفاً، واستمر لمدة ٥ أيام أن الرنين المتواصل للتليفونات واستمرار أصوات ماكينات الطباعة دون توقف يؤديان إلى نقص الإنتاجية. نشرت ذلك جريدة القبس في عددها رقم ١٠٦٧٢ للسنة ٣٢ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١، صفحة ٤٠ والأخيرة.

(٢) تتنوع عبارات تنبيه المصلي لإغلاق جهازه النقال عند الصلاة مثل: لا تفسد خشوع المصلين بنغمات جوالك، وأغلق الهاتف أو البيجر، أو اقطع صلتك بالمخلوق واجعل صلتك بالخالق، أو وضع علامة (×) على رسم لجهاز «التليفون» النقال.

دخول المسجد حتى لا يؤذي المصلين بما يصدر عنه من ضوضاء ناتجة من رنينه، أو الإشعار بوصول رسالة هاتفية على نحو يزعج المصلين، ويرسم علامات التبرم والضيق على وجوههم.

ولا يختلف الهاتف المنزلي عن النقال في إحداث الإزعاج والضوضاء، وبخاصة عندما يخيم الصمت على مكان وجوده، وينشر الليل سدوله على أطراف الأرض، ويصبح الظلام غطاء للجميع، فإن رنين الهاتف في تلك اللحظات قد يسبب حالة من الهلع والخوف بسبب اختراقه حاجز الصمت ولا سيما في الليل المتأخر، ويرفع صاحب «التليفون» السماعة ليعرف من المتصل؟ وما الخبر السيئ الذي ينتظره؟ وتكاد دقات قلبه تتوقف وتزداد سرعة نبضاته وتتلاحق أنفاسه(١).

ولذلك فإن الدول المتقدمة تحرص على سكينة مواطنيها، وتجعل من الاتصال التليفوني بعد وقت محدد يشكل جريمة الإزعاج «التليفوني».

---

(١) ومن الغريب أن يرفع الشخص سماعة «التليفون» ليعرف بعد ذلك أن المتصل أخطأ في الرقم، أو أنه إنسان لا يعرف آداب الاتصال التي من أهمها اختيار الوقت المناسب للمكالمة بحيث لا تتحول إلى مصدر إزعاج وقلق. ويحدد الاستشاري النفسي الدكتور حسن الموسوي الأوقات غير المناسبة للاتصال الهاتفي بأنها: منتصف الليل، وأثناء النوم، وفي وقت الظهيرة، أو في أوقات الصباح الباكر جداً، أو حتى أثناء الأكل. نشرت ذلك جريدة القبس في عددها رقم ١٠٥٩٩ للسنة ٣١ الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٨، ص ٤.
وفي رأيي أن وقت الصباح الباكر ليس من الأوقات غير المناسبة، بل إنه من الأوقات المناسبة للاتصال، ودليلي أن الاستشاري النفسي ذكر وقت الظهيرة، وفي أثناء النوم وهما من الأوقات التي جعلها الله – عز وجل – بمنزلة العورات التي لا يجوز فيها الزيارة ولا الاتصال فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ مِّن قَبۡلِ صَلَوٰةِ ٱلۡفَجۡرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ وَلَا عَلَيۡهِمۡ جُنَاحُۢ بَعۡدَهُنَّۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيۡكُم بَعۡضُكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ سورة النور، آية: ٥٨، فلم يرد في الآية نهي عن الطواف أي: الزيارة بعد صلاة الفجر؛ لأن حياة المسلم منظمة وفق سنن تجعله لا ينام بعد الفجر، ولا يسهر بعد العشاء إلا لضرورة مصداقاً لقول الرسول – صلى الله عليه وسلم –: (لا سمر بعد العشاء ولا نوم بعد الفجر).

وفي فرنسا أدانت محكمة استئناف باريس في ١٩٩٩/١٠/١٨ أحد الأشخاص عن جريمة إجراء مكالمة «تليفونية» مزعجة ومتكررة بقصد الإخلال بسكينة الغير[١]. والأصوات في عمومها تشكل عالماً خاصاً بها تولد وتموت فيه أيضاً، فهي تولد بهمس وتموت على ضوضاء مفاجئة مزعجة[٢] يمكن أن تسبب الكثير من الأمراض والأعراض غير المحمودة.

ولتجنب الإزعاج الذي يسببه الرنين المتواصل للهواتف النقالة، وحرصاً على توفير الاسترخاء وتحقيق السكينة قام أحد الفنادق النائية في منطقة سازرلاند باسكتلندا بافتتاح دار حضانة مخصصة للهواتف النقالة، بحيث يكون هناك سرير منفصل لكل هاتف نقال، ويقوم موظفون تابعون للفندق بمتابعة الهواتف على مدار الساعة[٣].

---

(١) راجع في ذلك د. حسني الجندي: دور الوسائل الإلكترونية في المواد الجنائية، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي عقدته أكاديمية شرطة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٦ - ٢٨ أبريل ٢٠٠٣، المجلد الأول، ص ٧٨.

(٢) قال باحثون: إن شيئاً بسيطاً مثل رنين جرس الباب أو الهاتف فجأة يمكن أن يسبب سكتة دماغية. نشرت ذلك جريدة القبس في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٠.

(٣) وفي التفاصيل أنه في خطوة هي الأولى من نوعها على مستوى العالم في مجال الخدمات الفندقية تم افتتاح دار حضانة مخصصة للهواتف النقالة وبموجب الخدمة الجديد، سيتكفل طاقم الضيافة التابع لفندق (كينلوشبيرفي) بمهمة الإشراف على الحضانة التي سيكون بإمكان نزلاء الفندق إيداع هواتفهم النقالة فيها لدى وصولهم، كي يتسنى لهم الاسترخاء والاستمتاع بجمال الطبيعة بعيداً عن إزعاج رنين الهاتف. وسوف يقوم الموظفون بتلقي المكالمات الواردة، ويقومون باستلام الرسائل الهاتفية وتسجيلها بطريقة خاصة لعرضها على صاحب النقال عند انتهاء فترة إقامته بالفندق. وعادة ما يقوم أولئك الموظفون بإخطار المتصلين بأن صاحب الهاتف النقال في عطلة، ولا يمكن الرد بنفسه على المكالمات، ولكنهم يقومون فوراً بإبلاغ صاحب ذلك الهاتف النقال في حالة وجود ضرورة قصوى أو حالة طارئة تستدعي ذلك، ويقول مالك الفندق: «لقد أنشأنا هذا الفندق في أجمل بقاع الريف الاسكتلندي؛ ولكي نسمح لزبائننا بفرصة الاستمتاع بكل لحظة من لحظات فترة إقامتهم، أنشأنا الحضانة التي تتكفل بهواتفهم النقالة وترعاها تماماً مثلما تقوم دور الحضانة العادية برعاية الأطفال الرضع الذين لا يتوقفون عن الصراخ والبكاء وإزعاج والديهم». نشرت ذلك جريدة الرأي العام الكويتية في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٢٦، ص ٢٧.

ثالثاً – المصانع والمحال المقلقة للراحة:

بدأت المصانع تتزايد في دولة الكويت مع نمو اقتصادها، وإبان التطور السريع في عالم الصناعة الذي بدأ يلفت أنظار رجال الأعمال، وأصحاب الأموال لتشييد المصانع وإقامتها فيها، ومن الأمور الحسنة أن التخطيط العمراني الجيد لإقامة المصانع في دولة الكويت جعلها محصورة في مناطق محدودة وبعيدة عن المناطق السكنية إلى حد ما؛ فقد تركزت هذه المصانع في مناطق: صبحان وأمغرة والشويخ الصناعية ومنطقة الفحيحيل الصناعية.

كما ألزمت الدولة أصحاب المصانع باتخاذ الاحتياطات البيئية في تشييد المصانع وتجهيزها بالآلات والمعدات لكي تتوافق مع شروط السلامة البيئية.

وتقوم الهيئة العامة للبيئة بمتابعة هذه الشروط واتخاذ الإجراءات القانونية بحق أصحاب المصانع المخالفين لها(١).

(١) أعلنت الهيئة العامة للبيئة أنه تم في ٣ أغسطس ٢٠٠٤ تحرير ٤٠ محضر معاينة و٣٠ محضراً لكل المصانع غير الملتزمة في منطقة أمغرة الصناعية من قبل الفرق الفنية المتخصصة في الضبطية القضائية والمسح الصناعي، وذلك خلال برنامج المسح والتفتيش البيئي بالتعاون مع الهيئة العامة للصناعة والتفتيش على المنشآت الصناعية والحرفية الموجودة في منطقة أمغرة بهدف ضبط المصانع غير الملتزمة تطبيق المعايير البيئية الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة رقم ٢٠٠١/٢٠١، وقد تركزت الحملة على المصانع المتربة، وخلاطات الخرسانة والخلط الجاهز، ومصانع تكسير الصلبوخ، وإنتاج الأسفلت، والمخازن، والورش الفنية.

وفي يوم ٢٠٠٤/٨/٥ أعلنت الهيئة العامة للبيئة أنها حررت ٨ مخالفات لمصانع في أمغرة لعدم تطبيقها الشروط البيئية الواجب توافرها في المنشآت الصناعية بعد جولة شملت ٢٢ معاينة. نشرت ذلك جريدة القبس في عددها الصادر بتاريخ ٨/٤/ ٢٠٠٤، ص ٤ وعددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٥، ص ٢، وخلال المرحلة الأخيرة من حملة التفتيش على مصانع أمغرة تم زيارة ١٠٢ مصنع وتم تحرير مخالفات لـ ٣٥ مصنعاً منها. =

أما بالنسبة للمحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة كالحدادة والنجارة[1] ومحال الكهرباء وتصليح الإطارات (بنشر السيارات)، فهي تشكل مصدراً

= وفي منطقة صبحان تم تسجيل ثلاث مخالفات وعشر معاينات ليصل مجموع محاضر المخالفات في المنطقة إلى ١١ مخالفة منذ بدء حملة المسح والتفتيش البيئي في هذه المنطقة. وتنحصر معظم المخالفات في عدم تطبيق الشروط البيئية الواجب توافرها داخل المنشآت الصناعية. نشرت ذلك جريدة القبس في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٢، ص ٢.
وفي منطقة الصليبية حررت فرق العمل الفنية المتخصصة التي شكلتها الهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للصناعة، خمس مخالفات.
وناشدت الهيئة ملاك المصانع في الصليبية والمناطق الأخرى، التعاون مع فرق التفتيش وتقديم دراسات المردود البيئي لمنشآتهم الصناعية، نشرت ذلك جريدة القبس في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٣٠، ص ٤. وقد صدر عن الهيئة العامة للبيئة كتاباً بعنوان: تنظيم نشاط الاستشارات البيئية، يتضمن الاشتراطات والمعايير البيئية بدولة الكويت وملحقاً به بيان بالمكاتب الاستشارية المختصة والجهات المتعددة الأنشطة في مجال إعداد دراسات المردود البيئي أو الاستشارات البيئية، كما ألحق بالهيئة العامة للبيئة إدارة للتخطيط والمردود البيئي.

(١) حدد القرار رقم ٨١/٣٣٦٧ لسنة ٨١ في شأن المحال العامة المقلقة للراحة والمضرة بالصحة بـ٣٣ محلاً هي:
١- مصانع الأسفلت والقار ٢- مصانع البويات الزيتية والورنيش ٣- مصانع تجديد الإطارات الخارجية للسيارات ٤- محال تصنيع الورق المقوى (الكرتون) ٥- مصانع خلط المبيدات الحشرية ٦- محال صهر المعادن (المسابك) ٧- ورش الحدادة البسيطة ٨- ورش الحدادة الكبيرة ٩- محال لحام المعادن بالكهرباء أو الإيستيك أو الأوكسجين ١٠- مصانع ومستودعات الغاز المضغوط داخل أسطوانات ١١- محال إصلاح السيارات ١٢- ورش النجارة الفنية ١٣- ورش النجارة اليدوية ١٤- مصانع الطابوق الأسمنتي ١٥- مصانع ومحال تشغيل الزجاج ١٦- محال بيع الفحم، ومخازن الفحم ١٧- مخازن الأخشاب ١٨- المطابع العمومية (مطابع النشر والمطابع العادية) ١٩- مصانع نسل الخرق ٢٠- محال صياغة الذهب والفضة ٢١- محال إصلاح الدراجات النارية والهوائية ٢٢- محال غسيل وتشحيم السيارات ٢٣- محال إصلاح وشحن البطاريات وكهرباء السيارات ٢٤- محال إصلاح إطارات السيارات وبيع زيوت السيارات ٢٥- محال السمكرة (الصفارين) ٢٦- محال شطف حجارة النظارات ٢٧- محال ندف القطن (التنجيد) ٢٨- محال تنظيف الكوارع ٢٩- معامل تفريخ الصيصان ٣٠- ورش الرخام والأحجار ٣١- مصانع البلاط (الكاشي) ٣٢- مصانع علف الحيوان ٣٣- محال تصليح الأجهزة الكهربائية.

للضوضاء والإزعاج الشديد من جراء الأصوات العالية المنبعثة من الآلات المستخدمة فيها؛ فأصوات آلات قطع الخشب، أو طرق الحديد المسخن على النار وتليينه وتشكيله، والضجيج الصادر عن محال الكهرباء والبنشر الموجودة وسط العمارات السكنية التي تستخدم آلات تنبعث منها أصوات عالية – تزعج الأهالي، وتقلق راحتهم.

وفي منطقة الشويخ الصناعية – مثلاً – توجد محال بيع المواد والأدوات والمستلزمات التي تتعلق بعملية البناء، بداية من أصغر مسمار بلاستيك، وانتهاء بالقضبان الحديدية المجدولة، مروراً بشتى أنواع الأخشاب، ناهيك عن السيراميك، والبورسلان، والرخام، والجرانيت، والأسمنت، والطابوق، وأدوات المطابخ، والحمامات وغيرها. كما تزدحم هذه المنطقة، وكذلك منطقة الري بـ «كراجات» السيارات على اختلاف أنواعها وأعطالها، والعديد من المخازن، ومحال بيع الأثاث والأدوات المنزلية، ومحال أعمال الديكور، مما يجعل المنطقة مقصداً لعدد كبير من الزبائن والمهتمين، علاوة على الموظفين والعمال وأصحاب رؤوس الأموال.

وهؤلاء وغيرهم يستخدمون السيارات في تنقلاتهم بين شوارع المنطقة ودواراتها الصغيرة وسكيكها الضيقة، ولهذا تنتشر فيها «هرنات» السيارات التي «تبط» الرأس وتزعج الآخرين بضوضائها.

ولا يختلف الحال في سوق الصفافير، حيث تسمع الضوضاء بشدة نتيجة الصوت العالي الناشئ عن طرق المعادن لصنع دلال القهوة، والدوّة، والصناديق، والأشكال المعدنية المختلفة.

ولذلك فإن الترخيص بفتح هذه المحال يجب أن يراعي اتخاذ الاحتياطات المانعة للضوضاء أو التي تعمل على الحد منها قدر الإمكان، وهو ما ورد في القرار رقم ٨١/٣٣٦٧ لسنة ٨١ في شأن لائحة المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة، الصادرة عن بلدية الكويت[١].

(١) نشر ذلك القرار في جريدة الكويت اليوم، العدد ١٣٨٥، السنة السابعة والعشرون.

كما ورد في اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة تحديد للضوضاء الناجمة عن الصناعة، وذلك على النحو التالي:

حدود الضوضاء الناجمة عن الصناعة على أساس
مستوى الضوضاء المتوازن (Leq) ديسيبل أ

نوع المنطقة المعرضة للضوضاء الخارجية	جدول مستويات الضوضاء المتوازن (Leq) ديسيبل (أ) على امتداد الفترات الزمنية المختلفة		
	نهاراً من ٧: ١٤	مساءً من ١٤: ٢٢	ليلاً من ٢٢: ٤
المناطق السكنية النموذجية (مناطق الفلل – أو الضواحي)	٥٠	٤٥	٤٥
المناطق السكنية الحضرية	٥٥	٥٠	٤٥
المناطق السكنية الحضرية مع بعض الأنشطة التجارية وورش العمل	٦٠	٥٥	٥٠
المناطق الصناعية والتجارية	٧٠	٧٠	٦٥

رابعاً – أجهزة التكييف:

مع زيادة درجة الحرارة بشدة في فصل الصيف، وفي دولة ذات مناخ قاري أو صحراوي مثل الكويت فإن أجهزة التكييف تعد ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها وعن هوائها البارد الذي يبدد قيظ الحر ويطرد هواءه اللافح والساخن.

بيد أن الأجهزة البدائية وخاصة المكيفات ذات الوحدات أو غير المركزية يصدر عنها ضوضاء عالية ومزعجة، تسمع خارج المنزل بدرجة عالية وإن كانت بداخله بدرجة أقل، ولك أن تتخيل مقدار الضوضاء الصادرة عن بناية أو عمارة يستعمل سكانها وحدات التكييف غير المركزي، حيث يصدر عنها إزعاج وضجيج قريب إلى حد كبير من ضجيج المصانع والورش.

ولتجنب هذه الضوضاء استحدث التكييف المركزي الذي يتجنب عيوب تكييف الوحدات، وإن كانت ماكينات التكييف المركزي الموجودة أعلى سطح البناية أو المنزل تعد مصدراً للإزعاج والضوضاء بالنسبة لمن يقطنون في شقق سكنية تكون قريبة منها(١).

ومع التسليم باستحالة الاستغناء عن المكيفات فإن الفنيين مدعوون لاستخدام التقنيات العلمية وابتكار أدوات أو أجهزة تمنع هذا الإزعاج أو تقلل من درجة الصوت العالي الصادر عن ماكينات التكييف.

الفرع الثاني
المصادر الوقتية

وهذه المصادر اتسمت بالوقتية أو الصفة الموسمية نظراً لارتباطها ببعض المواقيت مثل: الأعياد والمناسبات، أو ببعض الأماكن ولكن بصفة موسمية، أو متقطعة كما يحدث في الضوضاء المنزلية أو غيرها مما يرتبط بالمنازل، وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

أولاً – الضوضاء المنزلية:

تصل الضوضاء إلى الإنسان داخل سكنه الذي ما سمي بالمسكن أو السكن إلا لأنه ينشد فيه السكينة، وينزع إلى الراحة، وينعم بالهدوء.

لكن الحياة العصرية جعلت من المنازل مصدراً للضوضاء تتخذ المظاهر التالية:

---

(١) بتاريخ ١ / ٤ / ٢٠٠٣ تقدمت إحدى السيدات بشكوى إلى الهيئة العامة للبيئة ذكرت فيها أنها تعاني من الضوضاء بسبب مكائن التكييف المركزي لجيرانها، وتم تحويل الشكوى إلى إدارة البيئة الصناعية بالهيئة.

١ – ضوضاء الأجهزة المستعملة في المنازل:

بات معظم الناس يعتمدون على الأجهزة والآلات الحديثة؛ مما جعل المنازل مصدراً للضجيج والضوضاء بعد اقتناء الأدوات الكهربائية مثل: أجهزة التجفيف dryers في الغسالات washers التي يطلق عليها «فول أتوماتيك»، والخلاطات، والبرادات، والمكانس الكهربائية، وشفاطات الهواء ومواتير رفع المياه بالإضافة إلى أجهزة الراديو، والتلفاز، والتسجيل، وجرس النداء على الخدم، وهي أجهزة موجودة اليوم في كل منزل تقريباً، وتعد من أهم مصادر الضوضاء المنزلية appliance noise في العمارات السكنية.

٢ – ضوضاء الجيران وصياحهم:

إن قسطاً كبيراً من الضوضاء التي يسمعها الإنسان داخل منزله قد يأتيه من الجيران الذين لا يراعون حق الجوار، ولا يقيمون وزناً لمشاعر جيرانهم ولا يعبؤون براحتهم وسكينتهم، مع أن الذوق والتعاملات الإنسانية الحضارية تدعو إلى الاهتمام بالآخرين، ومراعاة أحوالهم النفسية والجسدية، وقد دعا الدين الإسلامي الحنيف إلى احترام شعور الجار والحرص على راحته.

ففي القرآن الكريم أمر الله بالإحسان إلى الجار بأنواعه المختلفة في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا وَبِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡجَارِ ٱلۡجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلۡجَنۢبِ﴾[١].

وفي السنة الشريفة يقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – (مازال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه)[٢]

(١) سورة النساء، آية: ٣٦.

(٢) رواه البخاري في صحيحه في باب الأدب ورواه الإمام أحمد في مسنده.

ويعد الشجار بين أفراد الأسرة أهم مصدر للقلق والإزعاج بين الجيران حيث يسود الصياح والصراخ بين المتشاجرين[١] بصورة تشكل ضوضاء مزعجة ومقلقة لراحة الآخرين وسكينتهم.

ومن طريف ذلك ما شهدته منطقة الجابرية بمحافظة حولي من إبلاغ أحد المواطنين لعمليات وزارة الداخلية عن وجود مشاجرة قوية في شقة جاره في السكن، وعلى الفور توجهت دوريات محافظة حولي إلى مكان البلاغ، ولدى الاستعلام من صاحب الشقة التي حدثت فيها المشاجرة قال: إن المشكلة بينه وبين زوجته قد قامت بسبب غسيل الملابس، حيث طلب من زوجته عدم غسل الملابس في الليل، ولكنها أصرت على غسلها ليلاً، مما أدى إلى وقوع المشاجرة وتبادل الضرب بينهما.

وقد أنهى ضابط الدورية المشكلة بإقناعهما بإرسال الملابس إلى المصبغة، منعاً للشجار الأسري.

وقد لقي اقتراحه قبول جميع الأطراف وبخاصة الجار المبلغ الذي أكد أنه سيتحمل مصاريف المصبغة في سبيل أن يخلد للنوم والراحة دون إزعاج.

وقد أولت بريطانيا منذ فترة طويلة اهتماماً بالإزعاج الذي يحدث بين الجيران، فأصدرت الملكة إليزابيث الأولى قانوناً يسمح لرعاياها بأن يضربوا زوجاتهم إذا أزعجن نوم الجيران بعد الساعة العاشرة ليلاً.[٢]

ولا يقتصر الصياح على شجار الجيران، بل يلاحظ في الكويت انتشار صراخ الأطفال الذين يعانون غياب الأم والأب وخروجهما للعمل، وتركهم مع الخدم الذين يصيحون عليهم – خصوصاً في فترة الصباح – بصوت عال.

---

(١) حكم القضاء الفرنسي منذ مدة طويلة بإدانة زوجين بسبب مشاحنات أو خلافات عائلية Sense de menage مصحوبة بأصوات صاخبة. راجع في ذلك:
Crim, 21 juillet 1870, D.P 1872 N3, P. 431.

(٢) د. طلال فهيد العازمي وآخرون: دائرة المعارف البيئية، مرجع سابق، ص٢١٧.

وقد لوحظ أن الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم على ست سنوات شديدو الحساسية، للضوضاء، وينزعجون منها انزعاجاً شديداً، على نحو يؤدي إلى انخراطهم في البكاء عند سماعهم للأصوات المرتفعة(١).

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الفرنسي يعتد بوقوع جريمة الإزعاج إذا صدرت مصحوبة بصدور ألفاظ جارحة Injures أو نابية Des invectives أو تخللتها كلمات احتقار Termes de mepris.

وبدهي أن الصياح والشجار لا يعدان مكونين لجريمة الإزعاج إلا إذا حدثا في أثناء الليل؛ إذ إن كل ضوضاء تحدث ليلاً، يفترض فيها أنها مخلة بالسكينة، ومقلقة للراحة حتى ولو كانت ناشئة عن إغلاق الشخص لباب شقته بشدة(٢) وتكون الضوضاء قد حدثت ليلاً إذا كان الفعل الذي يعد مصدراً لها قد حدث بعد غروب الشمس Apres le coucher du soleil وقبل شروقها Avan de lever dujour وهو ما يتوافق مع المعنى الفلكي لليل(٣) وصدق الله عز وجل إذ يقول في كتابه العزيز: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا ﴿١٠﴾ وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا ﴿١١﴾﴾(٤) وقوله أيضاً: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ﴾(٥) ولا شك أن هناك صوراً أخرى عديدة للضوضاء التي تحدث بين الجيران(٦)

---

(١) محمد السيد أرناؤوط: الإنسان وتلوث البيئة، مرجع سابق، ص٣٠٢.

(٢) راجع في ذلك د. جميل عبد الباقي الصغير: مرجع سابق، ص٤٧.

(٣) Crim. 16 November 1854, BC. N317: Crim, 29 Aout 1857, D. 1857, 1, P. 408, Crim, (72) 30 janvier 1874, D. 1874, 1, P. 180

(٤) سورة النبأ، الآيتان: ١٠، ١١.

(٥) سورة يونس، الآية: ٦٧.

(٦) من غرائب هذه الصور ما حدث في أميركا من طرد مستأجر من شقته بسبب شخيره وطرد آخر في ألمانيا لإفراطه في الضحك، وفي تفاصيل ذلك ذكرت صحيفة (نيويورك بوست) أن مستأجراً من مدينة نيويورك طرد وأسرته من شقتهم السكنية بسبب صوت شخيره المزعج وذلك بعد أن وصله إشعار كتابي من مالكة العمارة التي يسكن فيها تقول فيه: (في ضوء الشكاوى العديدة، من جانب السكان، يؤسفني أن أطلب منك أن تخلي شقتك وتبحث لنفسك ولأسرتك عن مكان آخر لتعيشوا فيه، فسكان العمارة لا يستطيعون النوم بسبب صوت شخيرك العالي). =

يكشف عنها التعامل اليومي بين الأفراد، وتختلف من فرد إلى آخر بحسب الزمان والمكان، ويراعى فيها العرف والعادات وحقوق الجوار في الدول الإسلامية.

٣- ضوضاء الحيوانات والطيور المنزلية:

يفضل بعض مواطني دولة الكويت تربية الحيوانات الأليفة مثل: القطط والكلاب، والطيور المنزلية من مثل الدجاج، والأرانب في منازلهم، ويقتطعون لها من المنزل جزءاً يسمى (الحظيرة).

وهذه الحيوانات يعد بعضها مصدراً للضوضاء وإزعاج قاطني المنزل الذين يقومون على تربيتها وقبلهم إزعاجاً لقاطني المنازل المجاورة لهم، فنباح الكلاب – وبخاصة إذا كان مستمراً لفترة طويلة من الليل – يشكل إزعاجاً للجيران.

= ونقلت الصحيفة عن أحد الجيران قوله: (الواقع أن صوت شخيره مرتفع للغاية لدرجة أنه يوقظني من نومي العميق. إنه شيء لا يطاق) أما الساكن الذي يبلغ من العمر ٥١ عاماً، ويدعى مينا فقد أقر بأن شخيره مزعج، ولكنه لا يرى في ذلك مسوغاً كافياً لطرده مع أسرته من شقتهم.
نشرت ذلك جريدة الرأي العام في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠١/١١/٣٠ الموافق ١٥ رمضان ١٤٢٢، ص ٢٨.
أما في ألمانيا فقد ذكرت صحيفة بيلد اليومية أن ألمانيّاً كان يفرط في الضحك بصوت عال طرد من شقته بعد أن شكا منه جيرانه، وقد أجبر ذلك الشخص على مغادرة منزله الكائن بحي ويدنج الذي تقطنه أغلبية من الطبقة العاملة، لأنه خالف الأعراف السائدة من خلال ضحكه بصوت عال. نشرت ذلك جريدة الوطن الكويتية في عددها رقم ٣٧٩٢/٩٣٤٦ للسنة ٤١ الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٧، ص ٣٩.
وفي الكويت تقدم أحد المقيمين إلى مخفر الشرطة ببلاغ عن جاره الذي يسكن في الشقة التي تعلوه لأنه وأولاده كثيرو الحركة ومزعجون له، ويقومون بالطرق على السقف، ولذلك لا يستطيع النوم وبخاصة في وقت الظهيرة، وقد تحدث مع جاره في هذا الشأن ولكن دون جدوى، ومثل هذه الشكوى كثير في دولة الكويت وبخاصة في منطقة العمارات الاستثمارية التي يتم بناؤها دون وضع عازل للصوت، وتزخر المخافر بالعديد من البلاغات من جراء هذا الأمر.

ولا يقل عن ذلك مواء القطط الذي يتحول إلى ضوضاء عالية عندما يشتبك بعضها مع بعض في عراك بينها، وتصدر عنها أصوات مزعجة للأفراد، وكثيرة هي الحالات التي اشتكى فيها الجيران من نباح الكلاب، نذكر منها أن مقيماً تقدم ببلاغ إلى أحد المخافر يخبر فيه عن وجود كلب في «بلكون» إحدى الشقق السكنية، وأن كثرة نباحه تسبب إزعاجاً لسكان العمارة التي يسكن فيها والعمارة المجاورة لها.

وكذلك الحال بالنسبة لبعض الطيور المنزلية، وبخاصة الديك الصياح، فقد نشرت جريدة القبس في إحدى صفحاتها[1] تحت عنوان (الديك الأسود يربك البلدية) ما حدث لأحد ساكني منطقة الرابية جنوب العاصمة، حيث توجه الرجل إلى فرع البلدية في منطقته ليشتكي من إزعاج الديك الأسود له بعد أن أخفق في الوصول إلى حل مع جاره الذي أصر على الاحتفاظ به، ورفض التجاوب مع توسلات الجار.

والمضحك أن هذه الشكوى تحولت إلى مساحة من الخلاف القانوني داخل أروقة البلدية، وإلى مأزق وقع في حبائله أكثر من طرف.

وعندما ضاقت السبل بالشاكي لم يجد سوى اللجوء إلى ديوانية رئيس المجلس البلدي الذي اتصل بمسؤول مكتب البلدية في محافظة الفروانية فأبلغه هذا الأخير بأن القصة قديمة، وأنه قد صدرت توصية من الإدارة القانونية بشأنها تقضي بذبح[2] الديك (الأسود) إلا أن مسؤول المنطقة اعترض على هذا

(١) العدد رقم ١٠٧٤٩ للسنة ٣٢ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٧ الموافق السبت ١٦ ربيع الأول ١٤٢٤هـ، ص ٣٥.

(٢) في بريطانيا أصدرت السلطات البيئية في مقاطعة (ايست رايدنغ) أمراً تحذيرياً يقضي بضرورة امتناع ديك مزعج عن الصياح قبل حلول الساعة السابعة والنصف صباحاً وإلا فإنه سيواجه عقوبة الإعدام ذبحاً، وذكر مسؤولو الصحة البيئية في المقاطعة أنهم اضطروا إلى إصدار هذا الأمر ضد الديك الصياح بعد أن تلقوا العديد من الشكاوى من جانب سكان المنازل المجاورة لمنزل أصحابه في بلدة ليفين. =

الحل، خشية أن يأتي صاحب الديك بديك آخر بعد ذبح الأسود، وتعود المشكلة إلى المربع الأول، مقترحاً البحث عن حل واقعي بدلاً من حلول قد تأتي بنتيجة عكسية.

وبعد مداولات استغرقت فترة طويلة طلب رئيس المجلس البلدي من مسؤول المنطقة التصرف مع (الديك الأسود)، بشرط أن يكون التصرف معتمداً على الآليات القانونية. ومرت أيام على لقاء ساكن منطقة الرابية برئيس البلدية، ولكن الوضع ما زال قائماً، الديك الأسود مازال على سطح جاره، يبحث بمنقاره عن شمس ضاحكة يبحلق فيها، ويمارس هوايته (الغجرية) في إزعاج الجار دون أن تجد البلدية حلاً للمشكلة.

وبمتابعتي لهذه الشكوى – بطريق غير مباشر – تبين أن الجار الشاكي عضو هيئة تدريس بجامعة الكويت، ويحتاج إلى هدوء لإعداد أبحاثه العلمية، وقد تقدم بشكواه إلى قسم المخالفات ببلدية الكويت التي أرسلت موظفيها للمعاينة، وكانت المفاجأة لهم أن صاحب الديك أخفاه من بيته، وأنكر اقتناءه له، فقام الموظفون بإثبات ذلك، وتم إغلاق ملف الشكوى. ولكن أستاذ الجامعة (الشاكي) لم ييأس من تصرف موظفي البلدية، ونشر شكواه بجريدة القبس، وعلى إثر ذلك تحرك موظفو قسم المخالفات ببلدية الكويت، وفتحوا ملف الشكوى من جديد، وتم إحالتها إلى إدارة التحقيقات بوصفها جنحة للتحقيق في شأنها، وبعد الانتهاء من التحقيق تم تحويل الموضوع إلى قصر العدل لكي يقول القانون كلمته فيها، هذا ما ذكرته شفاهة رئيسة قسم المخالفات ببلدية الكويت.

= وأشار هؤلاء المسؤولون إلى أن الديك وأصحابه سيحالون للمحاكمة في حال عدم الالتزام بذلك الأمر إلا أن صاحبي الديك – الذي يدعى (كوكي لوكي) – أعربا عن استغرابهما الشديد وتساءلا عن كيفية إرغام ديكهما على الانصياع لذلك الأمر وعدم الصياح إلا بعد الساعة السابعة والنصف صباحاً، وقال الزوجان صاحبا الديك: (كيف يمكننا أن نجبر ديكنا على عدم الصياح حتى ذلك الوقت بالضبط؟ هل يتعين علينا أن نحبسه في غرفة عازلة للصوت؟!)

وكان جيران الزوجين رفعوا شكاوى إلى مسؤولي الصحة البيئية بعد أن دأب الديك (كوكي لوكي) على إزعاجهم بصياحه يومياً ابتداءً من الساعة الثالثة صباحاً.

ويبدو أن صياح الديك لا يشكل إزعاجاً لدى كل الأفراد؛ فالبعض يستأنس بصياح الديك لما فيه من تنبيه له بالاستيقاظ لصلاة الفجر والفوز بثواب أدائها في جماعة، والبعض الآخر يرى في صياحه المستمر مصدراً للإزعاج.

ثانياً – ضوضاء المفرقعات والألعاب النارية (الجراقي):

الإنسان السوي بطبعه ينشد الراحة ولا يحب الإزعاج في بيته أو عمله أو في الشارع.

وهناك دول تشتهر بالسكينة والهدوء بفضل القوانين البيئية التي تحمي سكانها من التلوث السمعي، والتزام السكان والمواطنين بهذه القوانين، والعكس صحيح في بعض الدول التي تعد الضوضاء ظاهرة مألوفة فيها.

وفي الكويت على الرغم من أنها تعد من الدول التي تتمتع بهدوء نسبي، وبخاصة في المناطق الجديدة التي قامت على أساس تخطيط عمراني جيد، نجد بعض الظواهر التي تحدث بين الفينة والأخرى، وتشكل مصدر إزعاج للمواطنين والمقيمين على حد سواء.

ومن بين هذه المظاهر ما يحدث في فترة الأعياد الدينية والمناسبات الوطنية؛ حيث يتجه بعض الشباب إلى إشعال «الجراقي»، وإطلاق المفرقعات من الأرض إلى السماء لتضيء السماء من شدة انفجارها.

وقد أعدت الصحف الكويتية تحقيقات واستطلاعات للرأي[1] حول (ظاهرة الجراقي) التي جعلت سماء الديرة، وشوارعها، وسكيكها، وفرجانها وكأنها قد تحولت إلى ساحة لاستعراض المفرقعات بكل أحجامها وأشكالها، بدءاً بـ «الجراقي أبوتيلة»، وانتهاء بـ «الجامبو صاروخ».

(١) انظر على سبيل المثال ما نشرته جريدة القبس في عددها رقم ١٠٢٤٤ للسنة ٣٠ الصادر بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٤، ص ٩.

وقد أزعجت هذه الظاهرة كثيراً من الناس. ولتجنب أضرار ضوضاء المفرقعات (الجراقي) وبخاصة في الأعياد نجد كثيراً من أهل الكويت والمقيمين فيها يقصدون مخيماتهم في البر (في فصل الشتاء بالطبع) للاستمتاع بالإجازة بعيداً عن ضوضاء[١] المدينة وزحمتها وإزعاجها، والاستئناس بالجو الجميل في مثل: بر الجليعة وشاليهاتها، وبر الصبية، والمطلاع، وبر الوفرة وغيرها للخلود للراحة، والتمتع بالسكينة والصمت؛ وهو قد يبدو غريباً في البداية لمن يريد الاستمتاع بالصمت ويترك التلفاز، وجهاز التسجيل ذا سماعات الأذن، ويغلق التليفون، ويعد لنفسه في إجازة نهاية الأسبوع مأوى خاصاً يتواصل فيه مع متعة الصمت[٢].

ثالثاً – ضوضاء مكبرات الصوت:

تشكل حفلات الأعراس في غالبيتها مصدراً للضوضاء والإزعاج لمن يحضر هذه الحفلات من المدعوين وغيرهم، حيث يحرص متعهد إقامة الحفل على إحضار الأدوات الموسيقية والسماعات الكبيرة التي توضع في كل ناحية من صالة الأفراح، أو في الخيام التي توضع في البراحات، أو في المنازل؛ مما يجعل الحضور يجعلون أصابعهم أو قطعاً من المناديل الورقية في آذانهم لتجنب الضوضاء المزعجة.

كما يلاحظ أن بعض الأعراس تطلق فيها الأعيرة النارية، ابتهاجاً بهذه المناسبة، وهو ما يشكل إزعاجاً وضجيجاً للجمهور من الحضور وغيرهم، ولا سيما كبار السن، ولذلك حظر القانون إطلاق النار في الأفراح.

ويتبع ذلك موكب زفة العريس وما يصدر عنه من ضوضاء آلات التنبيه (الهرنات)، التي يظن أفراد الموكب أنه كلما زاد ضجيج آلات التنبيه كان الابتهاج

---

(١) نشرت ذلك جريدة القبس في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٢٦، ص ٥.

(٢) انظر في ذلك مقالة: تعلم كيف تستمتع بالصمت، المنشورة في جريدة الطليعة الكويتية تحت عنوان «صحة نفسية»، في العدد رقم ١٥٢١ الصادر بتاريخ ٦ - ١٢ أبريل ٢٠٠٢، ص ١٠.

أكثر، دون مراعاة لمشاعر الآخرين وأحوالهم المختلفة وما يحدث لهم من إزعاج. وكذلك تصدر الضوضاء عن مكبرات الصوت المستخدمة في المدارس في أثناء وقوف الطلاب والتلاميذ في «طابور» الصباح، وكذلك الجرس الذي يعلن عن بداية الحصة ونهايتها على نحو يشكل إزعاجاً للمنازل المحيطة أو القريبة من المدارس.

ويمكن التغلب على ذلك بجعل الصوت لا يتجاوز نطاق المدرسة، ولا يختلف الحال إلا قليلاً بالنسبة لـ «لميكروفونات» المستخدمة في الحدائق العامة التي غالباً ما يكون نشاطها مسائياً، حيث تسبب هذه «الميكروفونات» إزعاجاً لرواد الحدائق مع أن القرار رقم ٣٣٧٢ لسنة ١٩٨١ في شأن لائحة الحدائق العامة يحظر الإخلال بالسكينة العامة والهدوء أو إقلاق راحة الجمهور في الحدائق العامة.(١)

ونأتي إلى الأماكن التي نقدسها ويقدرها كل مسلم في قلبه، وهي أماكن العبادة التي يذكر فيها اسم الله وبيوته في الأرض وهي المساجد، أو الأماكن التي تعقد فيها المناسبات الدينية كالحسينيات، وأماكن العبادة لغير المسلمين كالكنائس(٢)، وغيرها،

---

(١) نشر هذا القرار في جريدة الكويت اليوم العدد ١٣٨٥ - السنة السابعة والعشرون، ص ٢١.

(٢) في فرنسا دارت حرب الأجراس في المحاكم الفرنسية بين زوجين اشتريا في عام ١٩٩٧ منزلاً في قرية فيزين الواقعة بالقرب من مدينة ليل في شمال فرنسا للاستقرار فيه بحثاً عن السكينة وراحة الأعصاب وبعيداً عن ضوضاء المدينة.
وبعد سنتين قرر المجلس البلدي في القرية التي يبلغ تعدادها ١٣٥٠ نسمة أن يعيد إلى كنيسة القرية، التقاليد الكاثوليكية القديمة حيث يقرع لحن المصلصلة صباحاً، وظهراً، ومساءً، وهو مجموعة من الأجراس المتناغمة لتوجيه التحية إلى السيدة مريم العذراء.
وبعد ثلاث سنوات من تحمل أصوات الأجراس - حيث يقع منزل الزوجين بالقرب من الكنيسة وبخاصة مع الفجر - توجها بحكم صدر لصالحهما إلى رئيس البلدية، وطلبا منه إيقاف هذه الأصوات. =

= ولم يرق الحكم لرئيس البلدية والمجلس البلدي الذي قرر أعضاؤه استئنافه مزودين بشهادات سكان القرية الوديعة بأن الأجراس الدينية لا تزعج الأكثرية الساحقة من سكان القرية.

ولم تنحصر معركة الأجراس في قرية فيرين وإنما امتدت إلى قرية بوي دارناك الوديعة الواقعة في مقاطعة الكورينز - وهي عرين الرئيس الفرنسي جاك شيراك الانتخابي - حيث جرّ العلمانيون كنيسة القرية وأتباعها إلى محكمة ليموج، لأن جرس الكنيسة بات يقرع ٥٥٠ مرة في اليوم، وحول سكينة دقات المصلصلة إلى جحيم يومي، وقد لجأ بعض سكان القرية إلى القضاء وقالوا في دعواهم: في العام الماضي كان يقرع جرس الكنيسة مرة واحدة في اليوم وعند منتصف النهار فكيف يزيد العدد إلى ٥٥٠ مرة.

ونعود إلى الزوجين جيل وفيرونيك اللذين اشتريا منزلهما في قرية فيزين؛ إذ بعد استئناف المجلس البلدي للحكم الصادر لصالحهما صدر حكم الاستئناف من محكمة مدينة ليل لصالحهما أيضاً؛ حيث أمر القاضي بالتوقف عن قرع أجراس الكنيسة يومياً والسماح بدقات المصلصلة في أيام الأعياد الكاثوليكية فقط. ويهمنا هنا ما استند إليه القاضي في حكمه حيث ذكر أن: أصل المصلصلة وهي باللغة الفرنسية أنجلوس Angilus مشتق من انج أي: الملاك، ومن ثم يجب ألا يزعج المدنيين في حياتهم اليومية في الجمهورية العلمانية.

نشرت ذلك جريدة القبس في عددها رقم ١١٠١٧ لسنة ٣٢ الصادر بتاريخ ٢/١٣/ ٢٠٠٤، ص ٣٥ والأخيرة.

وفي بريطانيا خسر راعي كنيسة استئنافاً تقدم به بعد أن عاقبته إحدى المحاكم بغرامة مالية بسبب أصوات الغناء والموسيقى الصاخبة الصادرة من كنيسته.

وكانت المحكمة قد أمرت بأن يدفع القس ألبرت أولورونلاي غرامة قدرها سبعة آلاف جنيه إسترليني في عام ٢٠٠١ بسبب الإزعاج المقلق لراحة الآخرين، بعد أن شكا جيرانه من الضوضاء الناتجة عن الغناء وإلقاء العظات باستخدام مكبرات الصوت والآلات الموسيقية في كنيسة بشرق لندن، وقد أقر القس بأنه مذنب في عدم الانصياع لأمرين وجها إليه بخفض مستوى الضوضاء.

نشرت ذلك جريدة أخبار الخليج البحرينية في عددها رقم ٩١٧٧، السنة الثامنة والعشرون، الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٩ الموافق الجمعة ٨ ربيع الأول ١٤٢٤، ص ٢٨ والأخيرة.

حيث تستخدم فيها الميكروفونات استخداماً يزعج الآخرين[١].

وقد أعلنت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت عن فتح السماعات الخارجية «للميكروفونات» للأذان والإقامة، وخطبة وصلاة الجمعة، وصلاة الجماعة، والعيدين فقط ومنعت استخدام «الميكروفون» في الدروس والمحاضرات، والصلوات الخمس.

ولم تكتف الوزارة بهذا الإعلان بل أصدرت فتوى بشأن فتح المكبرات الصوتية في الصلوات الجهرية، لما يترتب عليه من ضرر بإيذاء المرضى والموظفين، والعاملين الذين يريدون النوم مبكراً للذهاب إلى أعمالهم ووظائفهم، والطلاب الذين يراجعون دروسهم ويريدون الاستيقاظ مبكراً للذهاب إلى مدارسهم، والأطفال النائمين، والشيوخ المسنين.

وجاء في مضمون الفتوى[٢] أن فتح مكبرات الصوت الخارجية في الأذان والإقامة للصلوات الخمس المفروضة أمر مشروع، أما الصلوات الجهرية، أو السرية، أو قراءة القرآن الكريم ونحو ذلك من الأذكار، والعظات فيكره فتح مكبرات الصوت الخارجية فيها في شهر رمضان وغيره من الشهور، لما يترتب على ذلك من تداخل في الأصوات وعدم الاستماع إلى ما ينقل بمكبرات الصوت الخارجية، وهو ما يتنافى مع ما ينبغي للقرآن الكريم من توقير بالاستماع إليه

(١) يراجع ما كتبه محمد أحمد المجرن الرومي تحت عنوان: «الرجاء عدم الإزعاج» المنشور بجريدة القبس، العدد رقم ١١٠٢٥ للسنة ٣٢ الصادر بتاريخ ٢١/٢/ ٢٠٠٤، ص ١٠.

(٢) يراجع ملخص الفتوى المنشور بجريدة الوطن الكويتية في العدد رقم ٣٣٧٥/٩٣٢٩ للسنة ٤١ الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/١/٣١، ص ٣٩ تحت عنوان: «استخدام الميكروفونات في المساجد».

والإنصات له، ولما يسببه ذلك من ضرر للعاملين والمرضى والطلبة[1].

وقد نص العلماء على أنه من جملة آداب الجهر بالقرآن ألا يجهر به بين مصلين، أو نيام، أو تالين للقرآن، أو يحضره من يطالع، أو يدرس، أو يصنف، وقالوا: من قرأ القرآن على السطح والناس نيام يأثم، لأنه يكون سبباً لإعراضهم عن استماعه، ولأنه يؤذيهم بإيقاظهم.

وقد روى أبو سعيد الخدري أن النبي – صلى الله عليه وسلم – اعتكف في المسجد، فسمعهم يجهرون بالقرآن، فكشف الستر، وقال: (ألا إن كلكم مناج ربه فلا يؤذ بعضكم بعضاً ولا يرفع بعضكم على بعض في القراءة أو قال في الصلاة). أخرجه أبو داود.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفتوى والقرارات التي صدرت تطبيقاً لها إنما جاءت استجابة لطلبات المواطنين القاطنين بجانب المساجد، واستناداً إلى حكم الشرع في فتح مكبرات الصوت في المساجد في أوقات حددتها الفتاوى الشرعية.

---

(١) في إجابة الدكتور أحمد الحجي الكردي خبير الموسوعة الفقهية بدولة الكويت عن سؤال يتعلق ببعض مكبرات الصوت التي ينطلق منها صوت الأذان قوياً مدوياً، وقد يكون بالقرب من المسجد بيوت سكنية فيها أطفال نيام، وهل هناك حرج إذا تم طلب تخفيض الصوت؟ قال: المطلوب شرعاً رفع الصوت بالأذان قدر الإمكان لإبلاغ هذا النداء إلى أكبر عدد ممكن من المسلمين لحضور صلاة الجماعة. وقد حض النبي – صلى الله عليه وسلم – المؤمنين على رفع صوتهم بالأذان، ووعد على ذلك بالأجر العظيم، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لأبي سعيد الخدري: «إني أراك تحب الغنم والبادية، فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن، ولا إنس، ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة». رواه البخاري. وقال الدكتور الكردي: إن رفع الأذان مشروط بعدم الإزعاج أو الإضرار بأحد من المسلمين من الجوار أو المارة فإذا كان في ذلك إزعاج لأحد، طفل أو غيره، جار أو غيره جاز الطلب من المؤذن خفض صوته بمقدار ما يدفع الضرر عن الآخرين لحديث (لا ضرر ولا ضرار) رواه ابن ماجه وأحمد ومالك. نشرت ذلك جريدة القبس في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٤ العدد ١٠٣٩٣ للسنة ٣١ الموافق الجمعة ١٢ ربيع الأول ١٤٢٣، ص ٩.

رابعاً – ضوضاء آلات الحفر وأعمال البناء والتشييد:

تمثل الأصوات الصادرة عن آلات الحفر من معاول، وفؤوس، وثاقب آلي للأرض، مصدراً للضوضاء، حيث يصدر عنها ضجيج، وأصوات مزعجة تقلق راحة الناس بصورة تكاد لا تطاق، فهي لا تسمح لأحد بأن يخلد للراحة والهدوء، سواء في نومه، أو عمله، أو الاستفادة من بحثه ودراسته.

ولك أن تتخيل صوت الثاقب الآلي الذي يتعدى ضجيجه مئات الأمتار من مكان الحفر والذي لا يتوقف إلا لفترات قليلة؛ فنتيجة لغياب التنسيق بين الإدارات المختلفة نرى الحفر يتكرر في إحدى المناطق لاستبدال أسلاك الكهرباء، ومرة أخرى لاستبدال أسلاك الهاتف، وثالثة للصرف الصحي .. وهكذا.

وفي تحقيق ميداني أجرته جريدة الدستور[١] الكويتية استغاث أهالي السالمية من أصوات مكائن إصلاح المجاري وسحب المياه من مواقع الإصلاح؛ حيث كانت المكائن ذات أصوات شديدة الإزعاج منعت السكان من النوم والخلود إلى الراحة.

ومن مصادر الضوضاء كذلك أعمال البناء والصيانة التي تنتشر في أغلب مناطق الكويت، فهذا جار يبني بيتاً جديداً، وآخر يقوم بأعمال صيانة المنزل، وهذا وذاك يستخدمان أدوات وآلات تسبب ضوضاء مزعجة للآخرين وبخاصة في عمليات الهدم والتكسير للخرسانة المنزلية التي تكون محشوة بأسياج الحديد ولذلك يصدر الضجيج[٢] بشدة عند تكسيرها.

---

(١) العدد السبعون بعد المائتين الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٧ الموافق الأربعاء ٢٣ من شوال ١٤٢٤ هـ، ص ٦.

(٢) يختلف الضجيج عن غيره من مرادفات التلوث السمعي في أنه لا يترك تأثيرات مضرة في البيئة، ولكنه يضر بالإنسان، ويسبب له حالة من التوتر وعدم الاستقرار والعصبية الواضحة في تصرفاته. راجع في ذلك مقال منيرة حسين: التلوث الضوضائي إلى أين؟ جريدة القبس العدد رقم ١٠٧٤٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٥، السنة ٣٢، ص ١٢.

خامساً – ضوضاء المطاعم والملاهي:

تزدحم الكويت بالعديد من المطاعم التي تقدم مختلف الوجبات وأنواع الأطعمة الشعبية في كثير من الدول الأجنبية والعربية. وإذا كانت أغلب المطاعم تغني من جوع من يقصدها، فإن بعضها من فئة المطاعم الراقصة تقيم حفلات غنائية يومياً، ويوجد فيها كل ممنوع وغير مسموح، وبزيارة واحدة لأي من هذه المطاعم يمكن للزائر أن يكتشف أنه غادر الكويت !

ويقدر عدد هذه المطاعم حالياً بنحو خمسة مطاعم، تتركز ثلاثة منها في منطقة السالمية[١]، وتستخدم معظم المطاعم مولدات كهربائية تصدر عنها أصوات مزعجة لسكان العمارات المقابلة لها[٢]، والعديد منها تصدر عنها ضوضاء عالية نتيجة استخدام الكاسيت أو الاستريو أو جهاز التسجيل.

وبالإضافة إلى المطاعم توجد بعض الملاهي الليلية[٣] التي يسهر مرتادوها لساعات متأخرة من الليل يستمعون للموسيقى المزعجة وهم يتراقصون ويتمايلون.

---

(١) نشرت ذلك جريدة الأنباء الكويتية في عددها رقم ١٠١٥١ الصادر بتاريخ ٢٩/٧/ ٢٠٠٤ الموافق الخميس ١٢ جمادى الآخرة ١٤٢٥ هـ، ص ٢٨ والأخيرة.

(٢) وقد تقدمت إحدى المواطنات بشكوى إلى الهيئة العامة للبيئة – إدارة رصد تلوث الهواء - قسم التلوث بالغازات، تشكو من صدور أصوات ضوضاء مزعجة صادرة عن مولد كهربائي كبير موجود بالقرب من مطعم (بورجركينج) بشارع البلاجات في السالمية؛ مما يؤدي لإقلاق راحة سكان المنطقة المقابلة للمطعم وسكينتهم. وبفحص الشكوى تبين أن المطعم يستخدم ثلاثة مولدات كهربائية توجد بجواره مباشرة للحصول على الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيله، وينجم عنها ضوضاء ذات مستويات مرتفعة، وأنه خلال أسبوع سيتم إيقاف هذه المولدات، ومن ثم تنتهي مشكلة الضوضاء. وقد قدمت الشكوى إلى إدارة العلاقات العامة والإعلام برقم أع ع/٦٢١ بتاريخ ١٥/٢/١٩٩٨.

(٣) نشرت ذلك مجلة الأيام والناس، العدد ١٦ - يناير ٢٠٠٢.

سادساً – ضوضاء الباعة الجائلين:

يعد هذا المصدر أقل مصادر الضوضاء وجوداً في دولة الكويت، ويكاد يكون محصوراً في عدد محدود من المناطق، حيث يجول الباعة بين المنازل وهم ينادون بصوت عال على بضاعتهم التي يقدمونها لخدم المنازل والعاملين فيها من الوافدين، مثل: بائع الأقمشة الذي ينادي «خام .. خام»، أي قماش قماش، وبائع البوظة الذي يمر على البيوت وهو يصيح (بريد .. بريد) أي بوظة بوظة.

وهؤلاء الباعة يتجولون غالباً في وقت القيلولة الذي يضع الناس فيه ثيابهم من الظهيرة للاستماع بنوم هادئ، ينغصه عليهم صوت الباعة الجائلين الذين يخالفون القرار رقم ٣٣٧٠ لسنة ١٩٨١ في شأن لائحة الباعة المتجولين؛ حيث تحظر الفقرة (و) من المادة ٧ من هذا القرار، الإعلان عن السلعة باستعمال الأجراس أو أبواق تكبير الأصوات أو أي طريقة أخرى تتسبب في إقلاق راحة الجمهور.(١)

المطلب الثالث
أضرار الضوضاء

رأينا – فيما سبق – المصادر التي تنتج عنها الضوضاء، وهذه المصادر تؤدي إلى جعل مشكلة الضوضاء من المشكلات البيئية التي تمثل أهمية خاصة للاهتمام بها ومكافحتها، لما لها من تأثيرات ضارة ومحسوسة على الإنسان،

(١) نشر هذا القرار بجريدة الكويت اليوم العدد ١٣٨٥ السنة السابعة والعشرون، ص١٦، وقد أعد ملحق بالقوانين والمراسيم والقرارات الصادرة في دولة الكويت في مجال حماية البيئة وما يتعلق منها بالباعة المتجولين والحدائق العامة وغيرها، وقد ذيل به الجزء الثاني من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية التي أبرمتها دولة الكويت في مجال حماية البيئة الصادر عن إدارة الفتوى والتشريع، إعداد محمد حسن الكندري، ٢٠٠٣، ص ٩٧٩.

ربما بصورة أكثر من غيرها من الملوثات الأخرى، وبخاصة ما يتعلق بالتأثير على الأجهزة المختلفة لجسم الإنسان، كالجهاز العصبي والسمعي والدوري وغيرها[١] على نحو ما سنبينه فيما يلي:

الفرع الأول
الاضطرابات الفسيولوجية والسيكولوجية

لقد أثبتت التجارب أن تغييراً سلبياً يطرأ على وظائف خلايا أعضاء الجسم المختلفة؛ فهناك اضطرابات ترد على الدورة الدموية وعلى عمل قلب الإنسان بسبب الضوضاء وعلى الأوعية الدموية كذلك، حيث تؤدي الضوضاء إلى تقلص الأوعية الصغيرة في الأطراف والأصابع؛ مما يحول دون تدفق الدم في بعض أجزاء الجسم ويصاحب ذلك زيادة في تدفق الدم إلى الرأس.[٢]

وقال باحثون من ألمانيا: إن التعرض الدائم للضجيج يزيد من احتمالات الإصابة بالنوبة القلبية، وقد بلور الباحثون هذا القول بعد أن أجروا مقابلات مع أكثر من أربعة آلاف مريض أصيبوا بنوبات قلبية، ورقدوا في مستشفى برلين بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠١.

وقد حدد الباحثون مصادر الإزعاج للمرضى من خلال فحص تأثير عدة أنواع من مصادره، كضجيج الحركة والضجيج المنبعث من المناطق الصناعية أو من مواقع البناء.

إن التلوث السمعي يستطيع أن يؤثر سلباً في أبدان الناس وعقولهم، وقد دلت الدراسات على أن الضوضاء تنقص القدرة على العمل بتأثيرها على الجهاز العصبي، كما تؤدي إلى التوتر والقلق، علاوة على اضطراب ضربات القلب، وارتفاع ضغط الدم نتيجة ارتفاع الكوليسترول، وتصلب الشرايين، والشعور

(١) د. أحمد عبد الكريم سلامة: قانون حماية البيئة الإسلامي، مرجع سابق، ص٣٣٦.
(٢) د. عبد العليم عبدالرحمن خضر: هندسة النظام البيئي في القرآن الكريم. الطبعة الأولى ١٩٩٥، دار الحكمة للنشر والتوزيع، البحرين، ص ٢٧٠.

بالصداع الدائم، وتزيد إفراز بعض الغدد في الجسم؛ مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكر في الدم[١].

وقد ثبت أن الضوضاء تؤثر سلباً في أداء القلب نتيجة للتوتر والعصبية التي تنتاب الإنسان في الأجواء الصاخبة؛ مما يؤدي إلى زيادة إفراز هرمونات عديدة مثل: الكورتيزول، والأدرينالين، والفورا درينالين التي تسبب ارتفاع ضغط الدم مما يعجل بالأزمات القلبية[٢].

وتسبب الضوضاء إجهاداً للذهن، وتفقده قدرته على التركيز، والاستيعاب والتعلم[٣]، مما يؤدي إلى الضغط السيكولوجي على الإنسان، ويؤثر سلباً على صحته العامة في شكل عدم دقة التفكير وزيادة الإرهاق الذهني، والعصبي، والتوتر، حيث لا يستطيع الإنسان أن يوظف جيداً قدراته العقلية، أو يركز ملكاته الفكرية في جو مشحون بالتوتر والقلق الناجم عن الضوضاء[٤] التي أصبحت

---

(١) د. أحمد عبد الكريم سلامة: قانون حماية البيئة، دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية، إصدار النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود، الرياض ١٤١٨هـ، ص ٥٥.

(٢) د. إبراهيم جار العلم راشد: الصراع بين الإنسان والبيئة، مرجع سابق، ص١٠٦.

(٣) محمد السيد أرناؤوط: الإنسان وتلوث البيئة، مرجع سابق، ص٢٩٣.

(٤) في دراسة مشتركة بين معهد الدراسات والبحوث البيئية بجمهورية مصر العربية وجامعة عين شمس، والمعهد العالي للصحة العامة، وكلية طب المنصورة مع كلية الهندسة جامعة القاهرة لمعرفة مستوى الضوضاء داخل المستشفيات وبخاصة المستشفيات العامة تبين أن جميع قياسات الضوضاء داخل أروقة المستشفيات وحجراتها بمصر تفوق الحد المسموح به، وهو من ٣٥ - ٤٥ ديسيبل. كما ثبت أن الضوضاء داخل حجرات العمليات الجراحية تقلل نسبة تركيز الطبيب، وتعوق عمله الجراحي ومن ثم تكون خطراً على صحة المريض. وقد حددت الدراسة مصدر الضوضاء في هذه الحالة فيما يلي: -
– العاملون داخل المستشفى وكثرة أحاديثهم بعضهم مع بعض وبخاصة الممرضات.
– الأرضيات المستخدمة في غرف العمليات. =

من أكبر المشكلات التي تواجه المجتمعات الصناعية، وتزيد من مأساة التلوث السمعي عاماً بعد عام[١].

وللضوضاء تأثير بالغ على التقلب المزاجي الذي يشكو منه الكثير من الناس في مجتمع اليوم باعتباره أحد أمراض العصر التي لم تكن معروفة من قبل، نتيجة تعرضهم للضوضاء بصفة مستمرة، بحسب ما أكده العالم الفرنسي (سوبريون).

ويعني التقلب المزاجي: الشعور بالفرح، ثم الشعور بالضيق بطريقة مفاجئة.

وقد ثبت في أمريكا وأوروبا ضرر التقلب المزاجي على الجهاز الهضمي ومن ثم على صحة الإنسان بوجه عام[٢].

= – طريقة فتح الأبواب وحتى «الترولي» المستخدم في نقل الأدوات الطبية والمرضى، أجهزة التكييف.

كل هذه المصادر تصدر أصواتاً تزعج المريض وتشتت فكر الطبيب وعمله. نشرت ذلك جريدة الأخبار المصرية في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧، ص ٤ (أخبار العلم).

وفي الكويت نشرت جريدة القبس تحت عنوان (وين أذنك؟!) أن الهدوء هو ما يحتاجه الطبيب المناوب في المستشفيات حتى يستطيع اتخاذ قرارات سريعة ودقيقة لحالات لا تحتمل التأخير... لكن أن ينقطع الهدوء بسبب مناقشات وأخذ ورد بين أعضاء الهيئة التمريضية على مرأى ومسمع من جميع المرضى، فهذا ما لا نتوقعه في غرف الطوارئ الطبية عادة، إلا أنه حدث في الكويت وللأسف الشديد في مستشفى العاصمة، نقاش بين رئيسة الممرضات والمرضى بخصوص كيفية فصل أنبوب الأوكسجين وهما واقفان فوق رأس المريض المصاب باختناق!!

نشرت ذلك جريدة القبس في عددها رقم ١١٢٥١ للسنة ٣٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٤، ص ١٨، عمود رأي ثالث.

(١) د. محمد حسين قنديل: موقف الإسلام من قضايا التلوث البيئي المعاصرة، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الثاني الذي عقدته جامعة جرش الأهلية في الفترة من ٢١ - ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠ تحت عنوان (قضايا البيئة من منظور إسلامي)، ص ٢٥.

(٢) راجع في ذلك د. حسن أحمد شحاتة: التلوث الضوضائي، مرجع سابق، ص١٤١.

وقد استخدمت الضوضاء في مجال التحقيق مع المعتقلين والسجناء للحصول على الاعترافات منهم؛ فعند توجيه صوت عال أو ناشز إليهم يتهيج جهازهم العصبي، فيختفي النوم من أعينهم وتقل فترات الراحة، وينحدر السجين أو المعتقل إلى حالة الإعياء ثم الانهيار، ومن ثم يتسلل المحقق إلى الحصول على الاعتراف بعد استسلام المحقق معه أو السجين.

واعتماداً على هذه الحقيقة فقد استخدم الجيش الإنجليزي في إيرلندا الشمالية آلات خاصة تحدث ضجيجاً شديداً عند استجواب المشتبه بانتمائهم إلى الجيش السري (الجمهوري الإيرلندي)[١]

وفي عام ٢٠٠٢م، بحثت الشرطة البريطانية دراسة جديدة، تسلط الضوء على أساليب مبتكرة لمواجهة المتظاهرين مثل استخدام الموسيقى الصاخبة، أو الأصوات العالية لتهدئة المتظاهرين أو تفرقتهم من خلال مكبرات ضخمة تطلق أصواتاً عالية تربك المتظاهرين، وتجعلهم يفقدون وجهتهم دون أن تلحق بهم إصابات جسيمة.[٢]

---

(١) د. محمد المسير: التلوث بالضجيج: مرجع سابق، ص٢٧.
وقد ذكرت النائبة الأردنية السابقة توجان فيصل أنه في الليلة الأولى لتوقيفها صحت من نومها على صوت مرتفع للغاية سبب ألماً في أذنها، وطلبت من المناوبات في مركز التوقيف تخفيض الصوت فقالوا لها: هذه هي التعليمات، مما اضطرها إلى إغلاق أذنيها بإصبعيها إلى حد أصبح الألم معه في صوان الأذن، وبعدها اضطرت لاستعمال المحارم الورقية لسد أذنيها وتقول: «.. ولم يجر تخفيف الصوت إلا في المرة الثانية من توقيفي بعد تقديم شكوى لمندوبي الصليب الأحمر باعتبار أن الصوت العالي هو إحدى وسائل التعذيب»، وكانت النائبة تعاني ألماً شديداً في أذنيها. نشرت ذلك جريدة الدستور الكويتية في عددها السابع والعشرين بعد المائتين الصادر بتاريخ أول مايو ٢٠٠٢، ص ١٧.

(٢) نشرت ذلك جريدة القبس في عددها رقم ١٠٢٩٣ للسنة ٣٠ الصادر في ٢/١١/ ٢٠٠٤، ص ٣٨.

الفرع الثاني
الاضطرابات السمعية أو الصمم

إن حدة السمع لدى أفراد أي مجتمع تتناسب تناسباً عكسياً مع كمية الضوضاء التي يتعرضون لها، ويتوقف مقدار تأثير الضوضاء على الجهاز السمعي على عدة عوامل، منها شدة الضوضاء، ومدى قرب مصدرها من الإنسان.

وقد ثبت أن الضوضاء لها تأثير مباشر على حاسة السمع لدى الإنسان، ووسيلتها الأذن؛ حيث تهدد الأصوات الحادة ذات الشدة العالية سمع العمال الذين يتعرضون لها بشكل مباشر ومستمر داخل المصانع، وغيرهم ممن يتعرضون لها لفترات طويلة، كشرطي المرور، وعمال الحفارات وغيرهم(١)؛ مما يؤدي إلى إصابتهم بالصمم المهني نتيجة لثقب طبلة الأذن، أو كسر العظيمات السمعية(٢)؛ ومن ثم إحداث عطب بالخلايا الحسية داخل قوقعة الأذن.

(١) د. امتثال النشار: أثر تلوث الهواء بالضوضاء على صحة الإنسان، طبعة المطبعة العصرية - الكويت، منشورات وزارة الصحة العامة، ص ٥ وص٧، وفي عام ١٦٧٠ انتشر الصمم بين النحاسين والحدادين في السويد ومن يزاولون أعمالاً مماثلة لهم. ذكر ذلك محمد جمال المسير: مرجع سابق، ص٢٧.

(٢) د. إبراهيم جار العلم راشد: مرجع سابق، ص١٠٦، وفي دولة الكويت شهد مستشفى الصباح حدثاً طبياً باهراً وصفه البعض بأنه نقلة نوعية في عالم معالجة الصمم، فتحت عنوان (عمليات زراعة القوقعة تعيد الصم إلى عالم الضوضاء).
نشرت جريدة القبس في عددها الصادر بتاريخ ٣/١٠/٢٠٠٤ الموافق الأحد ١٩ شعبان ١٤٢٥ هـ، ما يلي: «تمكن فريق كويتي - ألماني من إجراء سلسلة عمليات زراعة قوقعة لفاقدي السمع، وتكللت بالنجاح، فأعيد للمرضى سمعهم، وأعطى لمرضى آخرين أملاً في العودة إلى عالم الضوضاء - وتم إجراء عمليتين جراحيتين... واستطاع الفريق الجراحي أن يعيد السمع لمريضين، وأكدت الخبيرة الألمانية أن المريضين عادا إلى عالم الضوضاء مجدداً بعد إجراء الجراحة».

وطبيعي أن تزداد احتمالات الإصابة بالصمم المهني كلما ازداد مستوى الضوضاء وطالت مدة التعرض له، وعادة ما يصاحب صمم الضوضاء، صمم الأعصاب؛ حيث يشعر المصاب به برنين داخل الأذن يكاد يذهب العقل، ويعرف طبياً باسم طنين الأذن، حيث يشعر الشخص وكأن هذا الطنين صادر من داخل رأسه، وله صفير أو رنين قوي.

ويلاحظ لدى الأشخاص الذين يعيشون في عواصم مزدحمة، ضياع حاسة السمع وفقدانها نتيجة الضوضاء المستمرة، وهذه الظاهرة غير المرتبطة حتماً بالشيخوخة، قد تظهر في سن الثلاثين وعند الرجل أكثر من المرأة(١).

فقد أكد الخبراء أن التعرض للضجيج لساعات عديدة قد يؤدي إلى المرض، ولا سيما في الساعات الليلية التي يهجع فيها الناس إلى النوم والراحة بعد عناء العمل في النهار.

ويمكن إجمال الآثار الضارة للضوضاء على حاسة السمع فيما يلي:

أ – حدوث ضعف في السمع لفترة متقطعة:

ويحدث ذلك لمن يتعرض لضوضاء عالية لفترات متقطعة، داخل الورشة أو المصنع، أو في أماكن الازدحام المروري، والمناطق المكتظة بالسكان؛ حيث يشعر الإنسان بضعف في سمعه لفترة قصيرة، ثم سرعان ما يعود إلى سيرته الأولى في بضع دقائق أو ساعات بعد زوال مصدر الضوضاء.

ب – حدوث ضعف مستمر في السمع:

ويكون ذلك نتيجة التعرض اليومي والمستمر لضوضاء عالية، تحدث ضعفاً في السمع لا يتمكن معه الإنسان من سماع الحديث الخافت أو الهادئ(٢).

---

(١) د. عبد العليم عبد الرحمن خضر: هندسة النظام البيئي.. مرجع سابق، ص٢٧٦.

(٢) د. حسن أحمد شحاتة: التلوث الضوضائي وإعاقة التنمية، مرجع سابق، ص ١٣٢ و١٣٤.

جـ – الصمم الكامل والدائم:

إن التعرض اليومي المستمر لسماع أصوات عالية مدوية بشكل مفاجئ مثل أصوات المدافع[١] وانفجار القنابل، وإطلاق الصواريخ، وتحطم الطائرات (أعلى من ١٤٠ ديسيبل) يؤدي إلى الصمم الكامل أو الكلي؛ حيث يفقد الإنسان حاسة السمع، ويبقى عاجزاً عن سماع أي صوت، أياً كانت درجة قوته.

وفي بعض الأحيان يشعر الإنسان بالدوار وتنتابه حالة من القيء نتيجة تأثر جهاز التوازن الموجود في الأذن الداخلية[٢].

كما قد يؤدي هذا النوع من الضوضاء العالية إلى حدوث الوفاة نتيجة الإصابة بسكتة قلبية لدى مرضى القلب.

الفرع الثالث
حدوث المشاحنات التي تؤدي إلى الضرب أو القتل

تعمل الضوضاء على إثارة أعصاب كثير من الناس الذين يتعرضون لها، وتصيب أغلب سكان المدن الكبيرة بالإرهاق والأرق؛ مما يؤثر في سلوك الأشخاص في أثناء تعاملهم فيما بينهم.

ومرد ذلك إلى أن من يفقد النوم الهادئ والمريح يكون خائر القوى الجسمانية والذهنية، ويشعر بأنه معتل صحياً[٣]. فالحرمان من النوم بصفة متكررة، ولفترات طويلة قد يؤدي إلى خلل بالإفرازات الهرمونية في الجسم،

---

(١) ذكر تقرير بريطاني أن الأميرال لوردرودني قد أصبح أصم بشكل تام لمدة أسبوعين بعد أن أطلق الأسطول الملكي البريطاني ٨٠ قذيفة من المدافع الجانبية. انظر ذلك: محمد جمال المسير: مرجع سابق، ص٢٧.

(٢) د. حسين مصطفى غانم: الإسلام وحماية البيئة من التلوث، مطبوعات جامعة أم القرى، سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية ١٤١٧ - ١٩٩٧، ص ١٣٢، د. حسن أحمد شحاتة: مرجع سابق، ص١٣٢، د. جميل عبد الباقي الصغير: مرجع سابق، ص١٨.

(٣) د. جميل عبد الباقي: مرجع سابق، ص٢٠.

وإلى ارتفاع ضغط الدم، والضرر بالشرايين والنظام العصبي وما يترتب على ذلك من مضاعفات سلبية.

وإذا استمرت الضوضاء لفترة طويلة فإنها تدفع من يتعرض لها إلى الشجار والمشاحنات لأتفه الأسباب؛ مما يسهل له طريق ارتكاب الجريمة بدافع الانتقام ممن حال بينه وبين ما اشتهى من راحة وسكون في نومه[١].

وليس الأمر مقصوراً على إقلاق راحة النائم، بل قد يحدث الشجار من اليقظان، وكثيراً ما حدثت مشاحنات انتهت بالضرب أو القتل نتيجة للضوضاء العالية:

أ – بالنسبة للضرب:

في منطقة الدوحة، نشبت مشاجرة كبيرة في مسجد جمعية الدوحة بعد صلاة العشاء يوم الأربعاء الموافق ٣٠ يناير ٢٠٠٢، وتم التشابك بالأيدي بين مواطن وآخر وافد من شرق آسيا بشكل لا يتلاءم وقدسية المكان وهو بيت من بيوت الله (المسجد). وتعود تفاصيل المشاجرة إلى أنه عندما دخل المصلون لأداء الصلاة، إذ بأحد المصلين الذين يقفون في الصف الأول يرن جرس هاتفه بنغمة هي مطلع لموسيقى تستخدم في الرقص الشرقي، ولم يكترث هذا المصلي، أو يغلق جهازه الذي استنفر المصلين بصوته طوال الركعات الأربع.

وبعد الصلاة وقف الإمام معرباً عن غضبه وهو يلوم من يدخل المسجد فاتحاً جهازه، على الرغم من التنبيهات المكتوبة على مداخل المسجد[٢].

---

(١) راجع في ذكر نماذج من ارتكاب جرائم القتل بدافع الانتقام ممن أزعج النائم، مؤلفنا: حماية السكينة العامة: مرجع سابق، ص١٩٨ وما بعدها.

(٢) تعددت التنبيهات في المساجد لإغلاق الهاتف، منها تنبيه صادر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطاع المساجد - إدارة مساجد محافظة حولي، المراقبة الثقافية – يحتوي على صورة للجهاز النقال وتحتها كتبت العبارة التالية: (أغلق نقالك وأجهزة اتصالك وناج فاطر السموات والأرض).

وفي أثناء تقديم الإمام للنصح عادت موسيقى الرقص الشرقي مرة أخرى للرنين، ولم يكترث هذا الشخص على ما يبدو، وفي هذه اللحظة لم يتمالك أحد المصلين نفسه فوقف، وصفع صاحب الهاتف على وجهه؛ مما أثار البلبلة وأدى إلى ارتفاع الأصوات في المسجد[١].

ب – بالنسبة للقتل:

أقدم مواطن سبعيني (يبلغ من العمر ٧٠ عاماً) على قتل وافد، وإصابة آخر باستخدام سلاحه الناري الشخصي. وفي التفاصيل[٢] أن المواطن الذي كان نائماً في منزله أقدم على إطلاق الرصاص على العاملين اللذين كانا يعملان في جوار منزله بحجة أنهما أزعجاه، حيث أطلق على الأول ثلاث رصاصات أردته قتيلاً، أما الآخر فقد تعرض لرصاصة واحدة نقل على أثرها إلى المستشفى.

---

(١) نشرت ذلك جريدة الوطن في عددها رقم ٣٧٧٥/٩٣٢٥ للسنة ٤١ الصادر الخميس بتاريخ ٢٠٠٢/١/٣١ الموافق ١٨ ذو القعدة ١٤٢٢، الصفحة الأخيرة تحت عنوان: النغمات صدحت من نقال أحد المصلين طوال ٤ ركعات.
وفي مصر شهد شاطئ النخيل داخل قرية ٦ أكتوبر بالعجمي مشاجرة أسفرت عن إصابة ١٥ شخصاً بسبب صوت الكاسيت المرتفع داخل مطعم سياحي يملكه أحد الأشخاص، بعد أن طلب منه موظفو جمعية ٦ أكتوبر أن يخفض الصوت فرفض، وعلى أثر ذلك قامت مشاجرة بين عمال الجمعية الصعايدة وعددهم ١١ والعاملين بالمطعم وقد أسفر الحادث عن إصابة ٥ أشخاص من المارين، وإصابة ١٥ آخرين من المتشاجرين، وتهشم المحل بالكامل وثلاثة محال أخرى.
نشرت ذلك جريدة الأخبار المصرية في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٢، ص١٨.

(٢) في العدد رقم ١٠٨٦٩ للسنة ٣٢ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٤، الموافق الأحد ١٨ رجب ١٤٢٤، ص ٤، وفي مصر قتل طالب جامعي موظفاً داخل صالة بلياردو بالمطرية، حيث طعنة بمطواة في صدره لاعتراضه على الضوضاء الصادرة عن الصالة.
نشرت ذلك جريدة الوفد في عددها الأسبوعي الصادر الخميس بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٧ الموافق ٢٢ محرم ١٤٢١ هـ.

وهناك الكثير من حوادث الضرب والقتل الناجمة عن الضوضاء أساساً ولكن لم يصل إليها علمنا؛ مما يملي على القارئ أن يبحث عن غير ما ذكرنا من الحوادث، لتكون دليلاً على حدوث المشاجرات التي تؤدي إلى القتل أو الضرب نتيجة للضوضاء.

المبحث الثاني
طرق مكافحة الضوضاء والوقاية منها

نظراً لما رأيناه من الآثار الضارة والخطرة للضوضاء على صحة الإنسان – فضلاً عن غيره من الكائنات والحيوانات[1] – بات واضحاً وجلياً أنه من الضروري البحث عن وسائل لمقاومة الضوضاء ومكافحتها؛ لأن مقاومة التلوث السمعي ينعكس إيجابياً على حياة الناس، وقدراتهم الإنتاجية ومن ثم دفع الاقتصاد القومي قدماً إلى الأمام.

ولذلك يجب الأخذ بوسائل الوقاية من أخطار الضوضاء حرصاً على سلامة الفرد والمجتمع، ووقاية لهما من الآثار الوخيمة والسيئة عليهما.

---

(١) في حديث لنائب المدير العام لشؤون الثروة والصحة الحيوانية أهاب بجميع الحائزين على قسائم زراعية في منطقتي كبد والوفرة مراعاة الحفاظ على الشكل العام لقسائم تربية الحيوان وعلى نمط التربية الحديثة للحيوان.
وقد نشرت القبس في سياق الموضوع نفسه عدداً من الشروط الصحية لحلابة الأبقار، جاء الهدوء في المرتبة الثانية، وذكر تحته ما يلي:
(يجب أن تجرى عملية الحلابة في أماكن هادئة لأن الضجيج والضوضاء يؤدي إلى خوف البقر وتوقف نزول الحليب).
نشرت ذلك جريدة القبس في عددها رقم ١٠٢٥٥ للسنة ٣٠ الصادر الجمعة بتاريخ ٤ يناير ٢٠٠٢ الموافق ٢٠ شوال ١٤٢٢هـ، ص ٧.

وتعتمد وسائل الوقاية هذه على منع المصادر المستمرة والمؤقتة للضوضاء أو التقليل منها سواء كان ذلك من خلال الطرق العلمية التي تعنى بابتكار أساليب جديدة تقلل من كمية الضوضاء الصادرة عنها، أو بسن التشريعات والقوانين التي تحدد معايير الضوضاء ودرجاتها المسموح بها في المناطق السكنية وغيرها.

ويرتبط بالتشريعات ارتباطاً وثيقاً، التطبيقات القضائية لها على المشكلات الناجمة من الواقع العملي؛ مما يجعل للمكافحة القضائية مكاناً فعالاً في تحقيق الردع الخاص للمخالف والردع العام لغيره من الأفراد.

ولما كان التلوث السمعي هو السهل الممتنع، لأنه يسمع ولا يرى من جانب، ولأن معظمه لا يتطلب تقنيات، بقدر ما هو في حاجة إلى تعديل سلوكيات وتخطيط سليم، كانت التوعية بأخطار الضوضاء على المجتمع عن طريق وسائل الإعلام المختلفة من العوامل المساعدة على مكافحة الضوضاء، بالإضافة إلى تيسير العلم بالقوانين التي تكافح الضوضاء من قبل الأفراد والهيئات.

وبناء على ما تقدم سنتناول بالدراسة طرق مكافحة الضوضاء في مطالب ثلاثة:

- المطلب الأول: المكافحة التشريعية.
- المطلب الثاني: المكافحة القضائية.
- المطلب الثالث: المكافحة التقنية.

وذلك على النحو الذي سنعرض له فيما يلي:

المطلب الأول
المكافحة التشريعية (القانونية) للضوضاء
في دولة الكويت

لقد باتت الضوضاء والأصوات المزعجة للأجهزة، والأدوات الإلكترونية الحديثة من المشكلات الخطيرة التي تؤرق حياة من يتعرضون لها، وأضحى من اللازم تدخل القانون بقواعده الملزمة لمكافحة التلوث السمعي، والتقليل من الضوضاء، إن لم يكن منعها أساساً من مصدرها الذي تأتي منه.

وتتصل تشريعات حماية البيئة من التلوث السمعي بالضبط الإداري العام اتصالاً وثيقاً، باعتبار أن حماية السكينة العامة تعد أحد أهداف ذلك الضبط، وأن تلك التشريعات أو القوانين فرضت نفسها في الوقت الحالي للحفاظ على سكينة الأفراد وراحتهم وهدوئهم.

ومع أن بيئة دولة الكويت تعد بيئة هادئة، وذات سكينة عامة، قياساً بغيرها من بيئات الدول العربية أو النامية ذات الكثافة السكانية العالية[1]، فإن الأجهزة

---

(١) تحت عنوان: أين النائب الشجاع الذي يتبنى هذه القضية، نشرت جريدة الوفد المصرية مقالاً لمحمود منسي في عددها رقم ٤٤٤٨ السنة ١٥ الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢٥، ص ٧، ذكر فيه أن التلوث السمعي في الشارع المصري يفوق احتمال البشر... فقد أصبح واقعاً عنيفاً، وتظهر آثاره في سلوك الأفراد والجماعات، فالمشادات تنشب لأهون سبب، والجرائم ترتكب بدون تفكير في العواقب، والتعايش مع الآخرين أصبح عسيراً... وأصبح الصوت العنيف العالي هو السائد...
كل هذا نتاج البيئة والتلوث السمعي الذي يضغط على أعصاب الناس ويطاردهم داخل بيوتهم وعلى فرشهم.. وفي أفراحهم ومآتمهم، وفي عبادتهم ولهوهم!! «ميكروفونات» هنا و«ميكروفونات» هناك.. وأبواق السيارات التي لا تنقطع ليلاً ونهاراً وبخاصة أبواق سيارات النقل التي تفزع الجبال، فما بالك بالأطفال (صخب وضجيج في كل مكان بلا سبب مفهوم... لقد تحولت المدن إلى سويقة، وتحولت الحياة إلى مولد بلا صاحب.. وكأننا نعيش داخل بيوتنا وفي شوارعنا في فوضى لا تعرف أولها من آخرها، فالإزعاج متصل ليل ونهار، والتلوث السمعي يطارد الإنسان في كل مكان).

الرسمية في الدولة ومؤسساتها تسعى بخطى حثيثة للسير في ركب الدول المتقدمة وفق أسس عملية وإجراءات قانونية أو تشريعية.

وباستقراء المكافحة التشريعية للضوضاء في دولة الكويت يمكننا أن نقرر أن حماية البيئة من التلوث السمعي من أجل تحقيق السكينة العامة، تجد أساسها في نوعين من التشريعات هما: التشريع العادي (القانون) والتشريع الفرعي (اللوائح)، ونعرض لكل منهما على النحو التالي:

الفرع الأول
دور التشريع العادي (القانون)
في مكافحة الضوضاء

يقصد بذلك: الدور الذي يؤديه القانون الصادر عن السلطة المختصة بالتشريع في دولة الكويت والتي يمثلها مجلس الأمة.

ولما كان بحثنا مقصوراً على القانون الإداري، ودوره في مكافحة التلوث السمعي فإننا نقول: على الرغم من أن القانون الإداري يتسم بأنه قانون غير مقنن، فإنه لا يغير من الأمر شيئاً وجود بعض التشريعات المتناثرة، والمتفرقة التي ينظم كل قانون منها أحد مجالات القانون الإداري(١).

ومن بين مجالات القانون الإداري وموضوعاته مجال: الضبط الإداري العام الذي يهدف إلى حماية السكينة العامة بوصفها أحد مكونات النظام العام أو أهدافه، وهو ما يرمي الضبط الإداري العام لحمايته.

والتشريع العادي الذي يتضمن نصوصاً تهدف إلى حماية البيئة من التلوث السمعي نذكر له على سبيل المثال ما يلي:

---

(١) د. محمد عبد المحسن المقاطع، د. أحمد حمد الفارسي: القانون الإداري الكويتي، مطبوعات وحدة التأليف والترجمة والنشر، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص١٨.

أولاً – قانون المرور:

صدر المرسوم بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن المرور، وتضمن في نصوصه العديد من المواد التي تهدف إلى مقاومة الضوضاء على نحو ما يلي:

١ – المادة (٣٤) التي تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية:

١ – .... ٢– .... ١٣– قيادة مركبة تصدر منها أصوات مزعجة[١].

٢ – وكذلك المادة (٣٥) التي تعاقب من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية: ١– .... ٢– استعمال ... أولاً: آلات تنبيه، أو مكبرات الصوت خلاف المصرح به قانوناً، ويجب ضبطها والحكم بمصادرتها[٢].

وباستقراء قانون المرور تبين أنه بالإضافة إلى المادتين اللتين ذكرناهما والمعنيتين بالعقاب على إحداث الضوضاء، وارتكاب المخالفة المتعلقة بالحماية من التلوث السمعي (ضبط قضائي) فإن الطبيعة الوقائية للضبط ستبدو فيما يرد من أحكام في اللائحة التنفيذية لقانون المرور في موضعها من الدراسة.

ثانياً – قانون بلدية الكويت:

وهو القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ الذي أنشأ بلدية للكويت تكون ذات شخصية معنوية عامة، تلحق بمجلس الوزراء، ومقرها مدينة الكويت.

وبصدد تنظيم البلدية أسند إلى المجلس البلدي وجهازه التنفيذي الذي يتولى رئيس البلدية رئاسته، الإشراف على أعمال الجهاز التنفيذي، كما تضمن التنظيم وجود مدير للبلدية يقوم تحت إشراف الرئيس بالعديد من المهام، من بينها:

أولاً: ..... ثانياً: ..... سادساً: ..... اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على صحة

---

(١) راجع قانون المرور بدولة الكويت، طبعة الإدارة العامة للشؤون القانونية، سلسلة القوانين الكويتية ذات الصلة الوثيقة بعمل وزارة الداخلية، طبعة ثالثة معدلة، ص ٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٨.

السكان وسلامتهم وراحتهم في حدود اختصاص البلدية والعناية بوجه خاص بالأمور الآتية: ١- .....

٢- .....

٣- مراقبة المحال العامة والمقلقة للراحة، والمضرة بالصحة[١].

كما يتضح دور التشريع العادي في حماية البيئة من التلوث السمعي، ومكافحة الضوضاء، ومن الاختصاصات التي ناط بها القانون بلدية الكويت ما يأتي:

أ - العمل على تقدم العمران عموماً، والعمل خصوصاً على وقاية الصحة العامة والمحافظة على الراحة العامة[٢].

ب - مراقبة المجلس البلدي لتنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالصحة العامة، والمحال العامة والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة، والباعة المتجولين[٣].

الفرع الثاني
دور التشريع الفرعي (اللائحة) في مكافحة الضوضاء

يقصد بالتشريع الفرعي: مجموعة القواعد القانونية الصادرة عن السلطة التنفيذية، في حدود اختصاصها دستورياً، لتنفيذ التشريع العادي، أو تنظيم المرافق العامة، أو حفظ النظام العام بعناصره في المجتمع.

ومن المعروف لدى رجال القانون أن التشريع الفرعي أقل في الدرجة من التشريع العادي[٤] وفقاً لمبدأ تدرج القواعد القانونية وترتيبها في القوة.

---

(١) المادة ١٥ من قانون بلدية الكويت رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢.

(٢) المادة ١٩ من قانون بلدية الكويت.

(٣) المادة ٢٠ من قانون بلدية الكويت.

(٤) د. إبراهيم أبو الليل، د. محمد الألفي: المدخل إلى نظرية القانون ونظرية الحق، دروس في مبادئ القانون لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مطبوعات جامعة الكويت، ١٤٠٦ / ١٩٨٦، ص ٨٤.

ويتخذ التشريع الفرعي صوراً عديدة، وردت في الدستور الكويتي على نحو يجعلها مقسمة إلى ثلاثة أنواع هي:

١ – اللوائح التنفيذية.

٢ – اللوائح التنظيمية.

٣ – لوائح الضبط.

وتشترك هذه اللوائح في أنها تصدر من السلطة التنفيذية، وأن المرسوم الأميري هو الأداة الدستورية لإصدارها(١).

ويعنينا في مجال حماية البيئة من التلوث السمعي نوعين من اللوائح التي ذكرناها، تبرز من خلالهما مظاهر مكافحة الضوضاء؛ ولذا نعرض لهما فيما يلي:

الغصن الأول
لوائح الضبط

هي التي تهدف إلى المحافظة على النظام العام بأهدافه الثلاثة: الأمن العام والصحة العامة، والسكينة العامة.

ولذلك تتضمن هذه اللوائح أوامر ونواهي موجهة إلى الأفراد، ومن ثم فهي تمس حقوقهم وحرياتهم، مما اقتضى النص عليها في الدستور في المادة ٧٣ التي جاءت على النحو التالي "يضع الأمير وبمراسيم لوائح الضبط ...".

ولما كان من أحدث المجالات التي امتدت إليها سلطة الضبط الإداري مجال حماية البيئة من التلوث(٢) فإننا سنستعرض – على سبيل المثال – عدداً من

(١) د. عادل الطبطبائي: النظام الدستوري في الكويت، دراسة مقارنة، الطبعة الثالثة ١٩٩٨، ص ٥٩١.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٠٠.

لوائح الضبط التي تهدف إلى حماية السكينة العامة في دولة الكويت ومكافحة الضوضاء، وذلك من خلال ما يلي:

أ – لائحة المحال العامة والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة:

وقد صدرت بالقرار رقم ٣٣٦٧ لسنة ١٩٨١، الذي اشترط الحصول على موافقة البلدية على موقع المحل واستيفاء الاشتراطات اللازمة للترخيص، وبعد الترخيص فإن اللائحة قد حظرت على المرخص لهم:

استخدام مكبرات الصوت وغيرها مما يقلق راحة الجمهور أو يخل بالسكينة العامة(١).

وإذا ما تبين للبلدية أن أحد المحال العامة أو المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة(٢) يهدد بضرر للصحة أو ينطوي على إخلال بالسكينة وجهت إلى صاحب الشأن إنذاراً بإزالة هذه الأسباب(٣).

ب – لائحة الباعة المتجولين(٤):

البائع المتجول هو كل من يبيع سلعاً أو بضاعة أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة في أي طريق أو مكان عام، وكذلك كل من يتجول من مكان لآخر لبيع سلع أو بضائع أو عرضها للبيع أو لممارسة حرفة أو صناعة.

---

(١) المادة ٨، فقرة ٢، من لائحة المحال العامة والمقلقة للراحة.

(٢) من أمثلة هذه المحال بحسب ما ورد بلائحتها: ١- مصانع البويات الزيتية والورنيش. ٢- مصانع تجديد الإطارات الخارجية للسيارات. ٣- محال صهر المعادن (المسابك). ٤- ورش الحدادة البسيطة والكبيرة. ٥- محال لحام المعادن بالكهرباء أو الأوكسجين. ٦- محال إصلاح السيارات. ٧- محال السمكرة (الصفارين). ٨- مصانع البلاط (الكاشي). ٩- محال غسيل وتشحيم السيارات. ١٠- معامل تفريخ الصيصان. ١١- مصانع الطابوق الأسمنتي.
راجع في ذلك الجدول رقم (٢) الوارد في القرار ٣٣٦٧ لسنة ١٩٨١ في شأن لائحة المحال العامة والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة، والمنشورة بجريدة الكويت اليوم، العدد ١٣٨٥، السنة السابعة والعشرون، ص٨٦.

(٣) المادة ١٠ من لائحة المحال العامة.

(٤) صدرت بالقرار رقم ٣٣٧٠ لسنة ١٩٨١.

وقد حظرت لائحة الباعة المتجولين على البائع أن يقوم: بالإعلان عن السلعة باستعمال الأجراس أو أبواق تكبير الصوت أو أي طريقة أخرى في الإعلان تؤدي إلى إقلاق راحة الجمهور وإزعاجهم[١].

ج – لائحة النظافة وشغل الطرق العامة والميادين والأرصفة:

وقد حظرت من بين ما حظرت: تنظيف السجاد والمفروشات من المطلات الواقعة على الشوارع[٢].

د– لائحة الحدائق العامة:

وقد صدرت بالقرار رقم ٣٣٧٢ لسنة ١٩٨١، وركزت من بين أحكامها على حماية البيئة من التلوث السمعي ومكافحة الضوضاء؛ حيث منعت في الحدائق العامة العديد من الأمور، من بينها:

- الإخلال بالسكينة العامة والهدوء أو القيام بأعمال تقلق راحة الجمهور أو تخدش الآداب العامة[٣].

هـ – لائحة الأسواق:

وصدرت بالقرار رقم ٣٣٧٤ لسنة ١٩٨١، وتسري على الأسواق المنشأة بقرار من المجلس البلدي والمخصصة للاتجار في سلعة معينة.

وقد حظرت على التجار استخدام مكبرات الصوت في الإعلان عن سلعهم أو عرضها لجمهور المستهلكين[٤].

---

(١) المادة ٧ من لائحة الباعة المتجولين بند (و) المنشورة بجريدة اليوم، العدد ١٣٨٥، السنة السابعة والعشرون، ص١٦.

(٢) المادة ٢٤، فقرة ٢ من لائحة النظافة وشغل الطرق العامة والميادين والأرصفة الصادرة بالقرار رقم ١ / ٧ / ٣٣ لسنة ١٩٨١ م والمنشورة بجريد الكويت اليوم العدد ١٣٨٥ - السنة السابعة والعشرون، ص ١٧.

(٣) المادة ٢ من لائحة الحدائق العامة المنشورة بجريدة الكويت اليوم، العدد ١٣٨٥، السنة السابعة والعشرون، ص ٢١.

(٤) المادة ٣ من لائحة الأسواق المنشورة بجريدة الكويت اليوم العدد ١٣٨٥ - السنة السابعة والعشرون، ص٢٣.

الغصن الثاني
اللوائح التنفيذية

وهي مجموعة القواعد القانونية التي تتضمن الأحكام التفصيلية للمبادئ التي احتواها القانون، حيث يتضمن التشريع العادي الأحكام العامة والمبادئ الرئيسية[١] على أن تتولى السلطة التنفيذية – بحكم عملها واتصالها المباشر واليومي بالجمهور – وضع التفصيلات والجزئيات اللازمة لتنفيذ التشريع أو القانون على الوجه الأمثل.

ومن جهة أخرى فإن وضع هذه الجزئيات بقرار إداري يجعل من اليسير تطويرها نظراً لسهولة الإجراءات التي تتبع في تعديل القرار الإداري[٢].

ومن تطبيقات هذه اللوائح في مجال حماية البيئة من التلوث السمعي ومكافحة الضوضاء نذكر ما يلي:

أولاً: اللائحة التنفيذية لقانون المرور:

إن طبيعة الضبط الإداري (الوقائية) لحماية البيئة الكويتية من التلوث السمعي تبدو في نطاق اللائحة التنفيذية لقانون المرور[٣] فيما يلي من موضوعات:

أ- شروط الأمن والمتانة للمركبة:

حيث نصت المادة ٤٠ على أنه ".... ويجب أن يكون المحرك بحالة جيدة ولا يخرج منه دخان بصفة مستمرة مما يؤدي إلى الإضرار بالصحة العامة أو بسلامة السير ويزعج المنتفعين بالطريق."

---

(١) د. عادل الطبطبائي: النظام الدستوري في الكويت، مرجع سابق، ص ٥٩٢.

(٢) د. عثمان عبد الملك الصالح: النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٩.

(٣) صدرت اللائحة التنفيذية لقانون المرور بالقرار رقم (٨١) لسنة ١٩٧٦.

كما ورد الاهتمام بمقاومة الضوضاء في المادة ٤٤ المتعلقة بدورة الوقود وأنه "يجب أن تكون خزانات الوقود والأنابيب الموصلة بين أجهزة الدورة سليمة .... وأن تكون ماسورة العادم مثبتة تثبيتاً محكماً وأن تكون سليمة ... ولا تحدث صوتاً غير عادي ومزودة بكاتم الصوت".

ب- قواعد المرور وآدابه:

١ - الأحكام العامة:

وردت عدة نصوص تعمل على حماية البيئة من التلوث السمعي ومقاومة الضوضاء، وباستعراضها تبين أنها تقرر الأحكام التالية:

- عدم جواز اشتراك المركبات في مواكب خاصة أو في تجمعات إلا بإذن خاص ... ولا يسمح بذلك إذا أدت إلى إقلاق الراحة العامة وخاصة ليلاً[١].
- عدم جواز استعمال المركبات في الإعلان بتركيب مكبر صوت بها ... إلا بتصريح خاص من المحافظة المختصة بعد موافقة الإدارة العامة للمرور[٢].
- يجب عند استعمال المركبة تجنب إحداث أي ضجة أو أصوات غير ضرورية[٣].
- عدم جواز استعمال أجهزة التنبيه إلا في حالة الضرورة لتنبيه مستعملي الطريق إلى اقتراب المركبة أو إلى خطر ناشئ عنها أو خطر يهددها.

كما يحظر استعمال أجهزة التنبيه الصوتية (الهرن) بصفة مستمرة أو بطريقة تزعج المارة أو تقلق راحة الجمهور أو بهدف آخر غير التنبيه للمارة بقدوم المركبة، أو إذا لم يكن هناك مبرر لذلك الاستعمال يتعلق بسلامة المرور في الطريق.

---

(١) المادة ١٢٧ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور.
(٢) المادة ١٢٨ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور.
(٣) المادة ١٣١ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور.

ومراعاة لاعتبارات المكان والزمان في ممارسة الضبط الإداري، فقد حظر قانون المرور استعمال آلة التنبيه بصفة خاصة في الأماكن التالية:

١ – بالقرب من المستشفيات والمدارس، حيث يخلد المرضى إلى الراحة وينشد الطلاب الهدوء للتحصيل الدراسي.

٢ – في المناطق السكنية، وذلك في الفترة من منتصف الليل (الساعة صفر) حتى الساعة السادسة صباحاً.

٣ – في أثناء وقوف المركبة عن السير وعدم استخدامها.

٤ – في الأزمنة والأمكنة التي تحددها الإدارة العامة للمرور، ولهذه الأخيرة أن تمنع استعمال أنواع معينة من أجهزة التنبيه التي من شأنها إزعاج راحة السكان أو إقلاقهم.

ويراعى أن عنصر الزمن يؤدي دوراً مهماً في تحديد مشروعية الإجراء الضبطي؛ إذ إن بعض النواهي تكون في الليل أشد منها في النهار، ولا يقف الأمر عند ذلك بل يتجاوزه إلى اعتبار الإجراء الضبطي مشروعاً إذا كان يحدث في أثناء الليل وغير مشروع إذا كان يحدث نهاراً وذلك ما ينطبق على الضوضاء[١].

وكذلك الشأن بالنسبة لعنصر المكان، بالطرق والميادين العامة، وهي الأماكن التي تمارس فيها سلطة الضبط الإداري عادة بسهولة ويسر.

ومن ثم، فلا تتدخل سلطة الضبط في الأماكن الخاصة (المنازل السكنية مثلاً) إلا إذا تجاوزت الضوضاء التي تحدث في داخلها حدودها، وانتقلت إلى خارج هذه الأماكن[٢].

---

(١) د. توفيق شحاتة: مبادئ القانون الإداري، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية ١٩٥٤ - ١٩٥٥، ص٣٦٨ ود. عزيزة الشريف، د. يسري العصار، القانون الإداري، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ص ٦١.

(٢) د. عبد الله طلبة: مبادئ القانون الإداري، الجزء الثاني، منشورات جامعة حلب، كلية الحقوق، طبعة مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ١٤٤/١٩٩١، ص١٧٤. ود. توفيق شحاتة، مرجع سابق، ص ٣٦٨.

٢ – الأحكام الخاصة:

وتتعلق هذه الأحكام بما يلي:

أ – قيادة المركبة:

فلا يجوز قيادتها داخل المدن والمناطق السكنية في جزء من الطريق ذهاباً وإياباً دون سبب يبرر ذلك، ولاسيما إذا ترتب على ذلك إزعاج الآخرين[١].

ب – حمولة المركبة:

إذ يجب وضع الحمولة فوق المركبة وتنظيمها وترتيبها وتثبيتها أو ربطها بطـريقة مـأمونة بحيث لا يجعلها معرضة للتحرك أو السقوط، ويجب بصفة خاصة ألا تسبب ضوضاء ولا يتطاير أو تنبعث منها ما يضر بالصحة أو يضايق المارة[٢] (م١٢٨).

الفرع الثالث
مدى فاعلية المكافحة التشريعية للضوضاء

لتحقيق مكافحة تشريعية فعالة لمشكلة الضوضاء يجب التغلب على مشكلتين رئيسيتين نتناولهما فيما يلي:

الغصن الأول
مشكلة العلم بالقانون

تظهر هذه المشكلة – فضلاً عن سائر التشريعات – في تشريعات حماية السكينة ومكافحة الضوضاء.

ومحور المشكلة هي وسيلة علم المخاطبين بأحكام القانون الذي يكافح الضوضاء. ويفرض طرح مشكلة العلم بالقانون، القاعدة التي تقرر عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون.

---

(١) المادة ١٣٩ من لائحة قانون المرور.

(٢) المادة ١٨٢ من لائحة قانون المرور.

إن قوانين حماية البيئة وغيرها من القوانين، جعل المشرع طريق العلم بها هو النشر في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) وهذه الجريدة على الرغم من تيسير توزيعها وتسهيل توافرها لدى باعة الجرائد والمجلات والصحف، فإن غياب الوعي القانوني للمخاطبين بأحكام القانون يجعلهم لا يهتمون بمطالعتها وقراءتها مما يجعل العلم[1] بهذه القوانين ليس علماً حقيقياً، بل هو علم مفترض.

والحقيقة التي يجب أن نصارح بها أنفسنا، أن كثيراً من رجال القانون أنفسهم لا يعلمون بهذه القوانين، فما بالنا بعوام الشعب ولا سيما عمال المصانع الذين تتفشى بينهم الأمية، فضلاً عن المقيمين والوافدين.

لذلك يجب البحث عن وسائل أخرى لإعلام المخاطبين بالقوانين بما تتضمنه من أحكام خلاف الجريدة الرسمية وبخاصة في ظل ثورة الاتصالات وتعدد وسائل الإعلام وإنشاء بوابة الحكومة الإلكترونية، والاعتداد بالنشر الإلكتروني وغيره من الوسائل التي تساعد على العلم بالقانون.

الغصن الثاني
مشكلة الانفصام بين نصوص القانون وتطبيقاتها

هناك فجوة عميقة تفصل بين القانون وحسن تطبيقه، والرغبة في مخالفة القوانين والهروب من تطبيقها تجعل فئة من الناس تستهويها فكرة خرق القانون بالقانون، وذلك من خلال الثغرات التي تفرضها طبيعة التشريع الوضعي وما به من قصور.

(١) د. نور الدين هنداوي: السياسة التشريعية والإدارة التنفيذية لحماية البيئة، تقرير قدم للمؤتمر الأول للقانونيين المصريين عن الحماية القانونية للبيئة في مصر، القاهرة من ١٢ - ١٤ فبراير ١٩٩٢، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ص٦.

هذه الفئة تهوى مخالفة القانون، وأينما تجد ملجأ أو مغارات أو مدخلاً اتجه أفرادها إليه، وهم يجمحون.

إن البيئة في الكويت تتلوث بالضوضاء إلى حد كبير، وخصوصاً ضوضاء السيارات والأجهزة النقالة، والتشريعات التي تقاوم الضوضاء موجودة، ولكن لا أحد يحترم القانون ولا البيئة، والكل سعيد بأنه فوق القانون.

وإزاء هذه المشكلة يقول الفقيه الفرنسي جان مارك المهتم بدراسة البيئة: «إن ما ينقصنا كثيراً ليس التشريع الخاص بمكافحة الضوضاء، وإنما ينقصنا مرات ومرات قوة الإرادة والرغبة الأكيدة في احترام النصوص التشريعية والتنظيمية القائمة والموضوعة من قبل»(١).

أخيراً أقول: إن حماية السكينة العامة ومكافحة الضوضاء تتطلبان إنشاء فرع خاص من قوات الشرطة تكون مهمته تنفيذ تشريعات مكافحة الضوضاء من أجل إقرار السكينة العامة للمواطنين وتوفير الراحة لهم؛ مما يعود بالإيجاب على صحة المواطنين وقدراتهم الإنتاجية، ومن ثم على الاقتصاد القومي والموازنة العامة للدولة.

إن حماية البيئة من التلوث السمعي أصبح أمراً واقعاً ينشده المواطنون والمقيمون في دولة الكويت رغبة في تجنب الآثار الضارة للضوضاء، والوقاية من الضجيج والإزعاج الذي يدوي صوته عالياً عندما يمر الشباب الذين يقودون الدراجات النارية ويرفعون إطارها الأمامي بجوار قائدي السيارات أو من يقومون بالتقحيص وغيرهم، وأملاً في بيئة هادئة لا يُسمَع فيها لاغية، فيها سكينة سارية، وراحة موفورة. بيئة يستبدل فيها صوت موج البحر في ليلة مقمرة بالإزعاج ويتناول فيها الأفراد مشروبهم المشروع المفضل على أنغام الطمأنينة

(١) V. jean lamarque: le droit contre le bruit, L.G.D.J, 1975 P-836:
والنص الفرنسي كما يلي:
(ce qui manque le plus, ce n'est pas une legislation speciale de lutte contre le bruit, c'est, une fois de plus, la volonte de faire respecter les textes legislatifs ou reglementaires qui existent déja)

والشعور بالحياة الهادئة التي تخلو من الضجيج والضوضاء، وتهيئ البيئة المناسبة للتأمل والتفكر والتفاؤل.

إن الحياة في ظل الضوضاء والأصوات النشاز تبدد الهدوء، وتقلق الراحة، وتقض مضاجع من يخلد إلى النوم، أو يبحث عن بيئة هادئة يسمع فيها هدير الماء، وهديل الحمام، وحفيف الشجر.

المطلب الثاني
دور القضاء في مكافحة الضوضاء

كفلت الدساتير والقوانين وسائر التشريعات المنظمة لحق التقاضي رقابة القضاء على أعمال الضبط الإداري وإجراءاته المتعلقة بحماية البيئة لتحقيق التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الفردية وضمان المحافظة على أهداف الضبط الإداري العام.

وقد تضمن الدستور الكويتي نصاً يكفل حق الفرد في الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي ليفصل فيما شجر بينه وبين الإدارة أو الآخرين من نزاع.

فقد نصت المادة ١٦٦ من الدستور على أن «حق التقاضي مكفول للناس، ويبين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق».

وبناء على هذا النص فإن الرقابة القضائية تعد أثراً مباشراً لكفالة حق التقاضي دستورياً، ولذلك كانت الرقابة القضائية من مقومات الدولة القانونية؛ حيث إنها هي وحدها التي تحقق ضمانة حقيقية للأفراد وحرياتهم، ولا سيما في مجال الضبط الإداري وإجراءاته، وهو أكثر صور نشاط الإدارة احتكاكاً بحياة الأفراد وحياتهم[١].

(١) د. حسني درويش عبد الحميد: القضاء حصن الحريات، دار المعارف، سلسلة اقرأ، مصر ١٩٨٦، ص ٧٦ وما بعدها.

وتباشر هذه الرقابة بواسطة المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها سواء أكانت المحاكم عادية أم إدارية.

ومن ثم كان دور القضاء في الرقابة إحدى صور الضمانات الحقيقية لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم عن طريق إلغاء قرارات الجهات الإدارية وإجراءات السلطات الضبطية أو نشاطها المخالف للقانون، فضلاً عن أنها تعد بمنزلة ناقوس خطر ينبه الأفراد والإدارة، ويحذرهم من مخالفة أحكام القوانين واللوائح، وإلا حق عليهم العقاب.

وبتطبيق ما سبق على دور القضاء في دولة الكويت في حماية السكينة العامة للأفراد ومكافحة الضوضاء وجدنا أن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٦ الخاص بإنشاء الهيئة العامة للبيئة[١]، قد حدد دور القضاء على النحو التالي:

أولاً: يجوز للهيئة العامة للبيئة أن تصدر قراراً بوقف العمل بأي منشأة أو نشاط أو منع استعمال أي أداة أو مادة منعاً جزئياً أو كلياً إذا ترتب على استمرار العمل أو الاستعمال تلوث البيئة، لمدة لا تتجاوز أسبوعين يجوز مدها أسبوعاً آخر.

(١) كان القانون رقم ٦٢ لعام ١٩٨٠ يمنح مجلس حماية البيئة برئاسة وزير الصحة وعضوية ممثلين عن وزارات لها علاقة بالنشاطات البيئية بالإضافة إلى المؤسسات العلمية ذات الاختصاص، صلاحيات وقف العمل بأية منشأة أو منع استعمال أية أدوات أو مواد من شأنها الإضرار بالبيئة، كما أعطى للمجلس سلطة جوازية في شأن مصادرة الأشياء أو إغلاق الأماكن التي تعد مصدراً للتلوث لمدة ثلاثة شهور وعند تكرار المخالفة يلغى الترخيص.
راجع في ذلك د. يحيى أحمد البنا: دور القضاء الكويتي في تطبيق القوانين البيئية وتطوير أحكامها، بحث قدم إلى مؤتمر دور القضاء في تطوير القانون البيئي في المنطقة العربية الذي نظمه معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بالتعاون مع المركز العربي الإقليمي للقانون البيئي في الفترة من ٢٦ - ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٢، ص ١٥٢.

فإذا رأت الهيئة أن الحالة تستدعي مد قرار الوقف بعد هذه المدة فإنها تطلب من رئيس المحكمة الكلية إصدار أمر بمد الوقف مدة أخرى أو مدد أخرى، ويجوز التظلم من قرار رئيس المحكمة أمام المحكمة الكلية. (م ١٠ من القانون).

ثانياً: نصت المادة ١٣ من القانون ذاته على إلزام الجهة المسببة للتلوث أو الضرر بتحمل جميع التكاليف اللازمة لمعالجة الأضرار التي تلحق بالبيئة، وتكون نتيجة مباشرة للمخالفة، وبإزالة التلوث على نفقتها أو إغلاق الأماكن التي يكون العمل فيها مصدراً للتلوث، وذلك لمدة لا تجاوز ثلاثة شهور، فإذا تكرر ارتكاب المخالفة جاز للمحكمة أن تحكم بإلغاء الترخيص، وعلى ذلك فإن قيام شخص طبيعي أو معنوي، عاماً أو خاصاً بتلويث البيئة وتعريضها للتلف أو يمتنع عن اتخاذ ما يلزم من تدابير لمنع التلوث، يسأل مسؤولية مدنية ويلتزم التعويض عن الأضرار والخسائر التي تنال الغير من جراء هذا التلويث.

وبذلك يتجاوز دور قواعد المسؤولية المدنية الوظيفة العلاجية إلى الوظيفة الوقائية التي تحد من تلوث البيئة(١)؛ فمن يمارس نشاطاً يمكن أن يضر بالبيئة يلزم بتعويض المضرور تعويضاً عادلاً، ويدفع بمقتضاه المبالغ اللازمة بجبر الضرر، وهذا يعمل على تطور دور المسؤولية نحو تحقيق الهدف الوقائي un but préventif فضلاً عن الدور العلاجي(٢).

ثالثاً: أعطى القانون للقضاء – بالإضافة إلى العقوبة المقررة في صدر المادة ١٣ منه – سلطة الحكم بمصادرة الأشياء التي تسببت في تلوث البيئة أو الإضرار بها وجعلها عقوبة تكميلية أي جوازية للقاضي.

---

(١) د. فايزعبدالله الكندري: التعويض المدني لضحايا التلوث البيئي في القانون الكويتي، بحث قدم إلى مؤتمر التشريعات البيئة في المنطقة العربية الذي نظمته كلية الحقوق بجامعة الكويت بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من ٣٠ سبتمبر إلى ٢ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٢ وما بعدها.

(٢) د. محسن عبدالحميد البيه: مبادئ التعويض عن الأضرار البيئية، بحث قدم إلى مؤتمر التشريعات البيئية في المنطقة العربية، السالف الإشارة إليه، ص٥.

وبالبحث عن تطبيقات المحاكم في دولة الكويت للسلطة التي خولها القانون سالف الذكر للقضاء، تبين أنه لم يسبق أن طلب من رئيس المحكمة الكلية إصدار أمر بمد قرار وقف العمل بأي منشأة أو نشاط يترتب على استمراره تلوث البيئة.

ويفسر بعض رجال القضاء عدم طلب مثل هذا الأمر من رئيس المحكمة الكلية بقوله: إن المشرع نقل سلطة إصدار مثل هذه القرارات (قرارات الوقف) من مجلس إدارة الهيئة العامة للبيئة بموجب القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥ الذي كان له حق تفويض المدير العام للهيئة في إصدارها إلى المجلس الأعلى للبيئة بموجب التعديل الوارد في القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٦ ومدى ما يشكل ذلك من صعوبة لدعوة المجلس للاجتماع لإصدار مثل هذه القرارات بتشكيله الوارد بالقانون من مجموعة وزراء برئاسة رئيس مجلس الوزراء[١].

وباستقراء أحكام القضاء الكويتي لبيان دوره في حماية البيئة من التلوث السمعي وتحقيق السكينة العامة للأفراد من خلال أحكامه التي تكافح وتكبح الضوضاء والإزعاج تبين لنا ما يلي:

الفرع الأول
قضاء المحاكم العادية

١ – صدرت العديد من الأحكام عن محكمة المرور ودائرة الجنح في المحكمة الكلية والجنح المستأنفة في شأن الأصوات المزعجة[٢].

---

(١) د. يحيى أحمد البنا: دور القضاء الكويتي في تطبيق القوانين البيئية وتطوير أحكامها، المرجع السابق، ص١٤٧.

(٢) نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:
حكمت محكمة الجنح المستأنفة في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/١١/٦ بإلغاء الحكم المستأنف الصادر بجلسة ١٩٩٣/١٢/٢٥ فيما قضى به من تغريم المتهم... وعشرين ديناراً عن كل من التهمتين الثانية والثالثة «بقيادة الدراجة النارية بدون إضاءة الأنوار اللازمة - قيادتها وهي تصدر أصوات مزعجة».
وكذلك الحكم الصادر من المحكمة الكلية - جنح أحداث مستأنفة بتأييد الحكم المعارض فيه الصادر بجلسة ١٩٩٥/٣/٢٥ بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه القاضي بتغريم المتهم... عشرين ديناراً عن كل من التهمتين الثانية والثالثة «قيادة الدراجة الآلية بدون إضاءة الأنوار اللازمة وقيادتها حالة كونها تصدر منها أصوات مزعجة».

٢ – صدرت عدة أحكام تتعلق بإزعاج الآخرين بألفاظ بذيئة ومخلة بالحياء عن طريق الاتصال من أجهزة الاتصالات الهاتفية بمسكن أحد الأشخاص بقصد إزعاجه وإقلاق راحته[١].

٣ – صدرت عدة أحكام استئنافية من محكمة الجنايات تتعلق بإقلاق راحة الأفراد بسبب تناول الخمر والسرقة بطريق الكسر[٢].

الفرع الثاني
قضاء الدوائر الإدارية

تتسم الأحكام الصادرة عن الدوائر الإدارية في دولة الكويت بخصوص حماية السكينة العامة ووقاية البيئة من التلوث السمعي أو الضوضاء بالندرة في هذا المجال.

---

(١) نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:
الحكم الصادر بجلسة ١٩٩٦/٤/٢١ عن المحكمة الكلية – دائرة الجنح.
الحكم الصادر بجلسة ١٩٩٣/١٢/٧ عن المحكمة الكلية - محكمة الأحداث.
الحكم الصادر بجلسة ١٩٧٨/٥/٣٠ من محكمة الاستئناف العليا - الدائرة الجزائية الثانية.
الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٩٤/٢٠١٧بجلسة ١٩٩٥/٣/٢٩ من دائرة الجنح بالمحكمة الكلية.
الحكم الصادر في الدعوى ١٩٩٦/٢٥٩ بجلسة ١٩٩٦/٤/٢١ من دائرة الجنح بالمحكمة الكلية.
الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٨٤/١١٦٥ بجلسة ١٩٨٤/٣/١٢ من دائرة الجنح بالمحكمة الكلية.
الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٩١/٣٨٧ بجلسة ١٩٩١/١١/٢٣ من دائرة الجنح بالمحكمة الكلية.

(٢) نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:
الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٩٢/٨٧٣ بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٣.
الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٩٩/١٧٤ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٧.
الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٧٦/٦٩١ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٥.
الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٧٨/٣٩٤ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١١.
الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٨٦/٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٠.
الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٩١/٤٠ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١.
الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٩٢/٣٧٢ بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢١.

وبالبحث والاستقصاء وجدنا – على قدر جهدنا المتواضع في البحث عن الأحكام – حكماً وحيداً صادراً عن محكمة التمييز[١] (الدائرة التجارية الأولى والإدارية) برفض إغلاق بقالة في منطقة سكنية لفوات ميعاد الطعن بقرار البلدية.

ويهمنا في هذا الحكم[٢] واقعة الدعوى التي تتحصل في أن المطعون ضده هو صاحب منزل قريب من البقالة موضوع الدعوى التي تخل بالسكينة العامة وتقلق راحة الجمهور.

وقد ذكر المطعون ضده في دعواه أن الطاعن افتتح المحل المذكور بمنطقة الصباحية مخالفاً للقرارات الوزارية واللوائح المعمول بها في هذا الخصوص، وأدى ذلك إلى الإخلال بالسكينة وأقلق راحة الجمهور.

ولما كان سكنه يقع في مواجهة هذا المحل ويتضرر من نشاطه فقد أقام الدعوى بطلب إغلاق البقالة، وانضم إليه أحد المتدخلين في الدعوى.

دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة كما دفع وكيل وزارة التجارة والصناعة(بصفته) ووكيل وزارة الداخلية (بصفته) بعدم قبول الدعوى.

وكان رافع الدعوى قد أقامها تحت رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٩٩ إداري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٩٨ طالباً الحكم بإلغاء القرار الإداري الصادر من رئيس

---

(١) من الملاحظ خلو أحكام محكمة التمييز الكويتية من مبادئ قانونية متعلقة بالبيئة؛ وسبب ذلك أن القوانين القائمة تجعل من ملوثات البيئة جرماً يعاقب عليه بالغرامة والحبس الذي لا تزيد مدته على ٣ سنوات، ولذلك فإن هذه الجنح غالباً ما تنتهي بصدور الأحكام فيها ومن ثم لا تعرض هذه الأحكام على محكمة التمييز. انظر في ذلك د. يحيى أحمد البنا: مرجع سابق، ص١٥٣.

(٢) صدر هذا الحكم من الدائرة التجارية الأولى والإدارية بمحكمة التمييز في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٨ رجب ١٤٢٢ هـ الموافق ٢٠٠١/١٠/١٥، وفصل في الطعن بالتمييز المقيد بالجدول رقم ٢٠٠١/٨٨ إداري/١.

المجلس البلدي (بصفته) بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢٧ بفتح محل البقالة، حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٢٥ برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وعلى غير ذي صفة وبعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإداري المطلوب إلغاؤه.

استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٩٩ إداري، وبتاريخ ٢٠٠١/١/١٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلغاء قرار البلدية السلبي بالامتناع عن إصدار قرار بإغلاق محل البقالة المملوك للطاعن وما يترتب على ذلك من آثار.

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التمييز، وبعد نظره في غرفة المشورة حددت جلسة لنظره أمام محكمة التمييز، وفيها صمم الطاعن على طلباته، وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن في الثاني والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال.

وفي بيان ذلك ذكر أن حقيقة طلبات المطعون ضدهما هي الطعن على قرار وزارة التجارة والصناعة الصادر بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٩ بالترخيص له بفتح المحل موضوع النزاع، ولما كان المطعون ضده الأول لم يطعن على هذا القرار إلا بتاريخ ١٩٩٩/٢/١٥ فإن دعواه تكون غير مقبولة، هذا بالإضافة إلى أن البلدية صرحت له بفتح المحل بعد أن تأكدت أنه لا يسبب إزعاجاً أو إقلاقاً لراحة الجمهور.

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى أن حقيقة طلب المطعون ضدهما الأول والثاني هو إغلاق المحل وذلك بإلغاء القرار السلبي بالامتناع عن إصدار قرار الإغلاق وأجابهما إلى طلبهما بمقولة: إن مزاولة المحل لنشاطه يخالف قرار مجلس الوزراء رقم ٧٨١١ الصادر بتاريخ ١٩٧٨/١/٨ وقرار لجنة شؤون البلدية الصادر بتاريخ ١٩٩١/٦/٣٠ بشأن نقل المحال المبينة من مناطق السكن النموذجي في حين أن محال البقالة لم ترد ضمن هذه المحال، علاوة على أن المجلس البلدي أصدر في ٢٠٠٠/٦/١٩ قراراً بوقف إصدار تراخيص تجارية جديدة في مناطق السكن الخاص وإغلاق جميع المحال

القائمة بها بعد مرور سنتين من صدور القرار بما مؤداه أن المحل موضوع النزاع قد حدد له مهلة لمزاولة نشاطه حتى ٢٠٠٠/٦/١٩ الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب تمييزه.

ولكن محكمة التمييز ردت على ذلك النعي بقولها: «وحيث إن هذا النعي في أساسه سديد، ذلك أن المقرر أنه ولئن كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تكييف طلبات الخصوم وفهم الدعوى على حقيقتها بما تتبينه من وقائع .....، أما القرار السلبي فهو امتناع الإدارة عن إصدار قرار كان يتعين عليها اتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح، لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن المحل المملوك للطاعن قد صدر له ابتداء ترخيص لبيع الخضار والفاكهة ثم تقدم إلى وزارة التجارة والصناعة لتغيير نشاط المحل إلى بقالة، وأحيل طلبه إلى بلدية الكويت التي وافقت عليه، وأصدرت بتاريخ ١٩٩٤/٥/٢٥ قراراً بالترخيص للمحل في مزاولة نشاطه كبقالة.

ومن ثم يكون قرار بلدية الكويت في هذا الخصوص هو قرار إداري إيجابي منشئ لمركز قانوني أفصحت فيه عن إرادتها بالموافقة على نشاط المحل سالف البيان.

وإذا كان المطعون ضده الأول لم يطعن على هذا القرار إلا بتاريخ ١٩٩٩/٢/١٥، على الرغم من علمه بمزاولة المحل لنشاطه، فإن دعواه في هذا الخصوص تعد مقامة بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٧ من المرسوم بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٢، بشأن إنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية.

وإذ كان القرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٩٨ الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢٧ والقاضي بإعادة فتح البقالة موضوع النزاع والمطلوب إلغاؤه إنما هو تنفيذ للقرار آنف البيان ولا يضيف شيئاً إلى الوضع القانوني الذي تخلف عن القرار الأول ويظهر فقط نية الإدارة في التمسك به وأنه لا يخضع لقضاء الإلغاء الذي أنشئ بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨١».

وبعد أن بينت محكمة التمييز كيفية مرور ميعاد الطعن بالإلغاء على قرار البلدية ذكرت مقدمة مهمة بنت عليها نتيجة قوية؛ حيث ذكرت أنه لما كان ذلك وكان النص في المادة ١٢ من لائحة المحال العامة رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٢ على أنه «على مدير البلدية أن يأمر بغلق المحل إدارياً في الحالات الآتية: أ- ..... ب- إذا باشر المحل نشاطه على نحو يؤدي للإخلال بالسكينة العامة وراحة الجمهور ...» فإنه يجب على مدير البلدية العام أن يأمر بإغلاق المحل السابق الترخيص له بمزاولة نشاط معين إذا ثبت للبلدية أن مباشرة المحل لنشاطه يخل بالسكينة العامة وراحة الجمهور.

وتقدير ثبوت هذه المسألة هو مما يدخل في السلطة التقديرية للبلدية باعتبار أن المشرع ناط بها في المادة ١٥ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ في شأن بلدية الكويت مراقبة المحال العامة والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة واتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على صحة السكان وسلامتهم وراحتهم، وبخاصة أن الثابت من الأوراق أن المجلس البلدي أصدر بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١٩ قراراً بمنح جميع المحال في السكن الخاص مهلة لمزاولة نشاطها حتى ٢٠٠٢/٦/١٩.

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن حقيقة طلبات المطعون ضدهما ومبتغاهما من الدعوى،هو إغلاق المحل عن طريق إلغاء القرار السلبي بالامتناع عن إصدار قرار الإغلاق؛ لثبوت إخلاله بالسكينة العامة وراحة الجمهور فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تمييزه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن. وأخيراً، حكمت المحكمة:

- أولاً: بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بتمييز الحكم المطعون فيه.

- ثانياً: في موضوع الاستئناف رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٩٩ برفضه وتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بعدم قبول الدعوى.

الفرع الثالث
تعليقنا على الحكم السابق

إن القراءة المتأنية والمتأملة للحكم السابق تنبئنا بأهمية دور القضاء الإداري في حماية السكينة العامة وراحة الجمهور، وأنه إذ قلب موضوع النزاع بين الدائرة الإدارية والحكم المستأنف وأخيراً محكمة التمييز إنما كان الهدف هو حماية الأفراد المدعين من التلوث السمعي (الضوضاء) وتوفير السكينة العامة لهم وإنما رفضت دعواهم لعيب شكلي وهو فوات ميعاد الطعن بالإلغاء لمرور ستين يوماً على إصدار قرار الترخيص دون الطعن فيه بالإلغاء.

وإذا كانت الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري الكويتي في مجال حماية السكينة العامة تتسم بالندرة فإن القادم من الأيام – مع انتشار الوعي البيئي – سوف يكشف عن قضايا مماثلة ينشد فيها المدعون الراحة والسكينة والهدوء.

والواقع أن دور القاضي الإداري عند فحص النزاع والفصل فيه إنما هو دور شاق وعسير، وبخاصة عندما تكون المنازعة المنظورة أمامه تتعلق بالتعويض عن الضرر الناشئ عن الإزعاج أو شدة درجة الضوضاء.

ومرد ذلك أن جرائم الإزعاج وإقلاق الراحة إنما تعد من جرائم الخطر لا الضرر، ومن ثم فإن تلوث البيئة بالضوضاء يتحقق بمجرد ارتكاب فعل الضوضاء، ولو لم يترتب عليه نتيجة ضارة(١).

كما يتوقف دور القاضي في تحديد قيمة التعويض على مقدار الضرر الناشئ عن التلوث السمعي بالضوضاء، وهي من مسائل الواقع التي يستقل القاضي بتقديرها باعتبارها مسألة موضوعية مادام لا يوجد نص قانوني يلزمه باتباع معايير محددة(٢).

---

(١) د. يحيى أحمد البنا: مرجع سابق، ص١٥٨.

(٢) د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل: تعويض الضرر في المسؤولية المدنية، دراسة تحليلية تأصيلية لتقدير التعويض، مطبوعات جامعة الكويت ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م، ص ٢٧٢.

ولتحديد مقدار الضرر فإن الأمر يتطلب الاستعانة برأي الخبراء والفنيين الذين يحددون درجة شدة الصوت أو معايير منسوب الضوضاء وقياس درجة حدتها؛ لأن موضوع دعوى التعويض عن أضرار الضوضاء يتعذر الوقوف عليه دون الرجوع إلى الفنيين وأهل الخبرة لإثبات درجة شدة الصوت الذي يلحق الضرر بالأفراد، وذلك باستخدام الوسائل والأجهزة العلمية لقياس شدة الصوت(١).

ويلاحظ أن القاضي ليس ملزماً برأي الخبير إذا كان غير مقنع له، ويمكنه أن يتغاضى عنه، لأن تقرير الخبير ليس سوى أحد عناصر تكوين قناعة القاضي الذي يتمتع بحرية الاعتماد على الوسيلة التي يراها أكثر ملاءمة لقناعته وتكوين رأيه(٢).

وبوجه عام فإن المنسوب الإحصائي لشدة الضوضاء Statistical noise level يعبر عن منسوب شدة الضوضاء الذي لا يتعدى ٪ N من الفترة الزمنية حيث $1 \leq n \leq 99$.(٣)

والملاحظ أن القضاء عندما ينظر منازعة تتعلق بالتعويض أو المسؤولية عن الأضرار البيئية، يعتمد بصفة أساسية على أفكار غير واضحة وغير محددة(٤) مثل:

أ – ضوضاء بدون ضرورة Bruit cause sans necessité.

ب – ضوضاء غير مريحة للجيران Bruit incommodité les voisins.

جـ – ضوضاء غير عادية من الجيران Bruit a normal du voisinage

---

(١) د. سعيد سعد عبد السلام: مشكلة تعويض أضرار البيئة التكنولوجية، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون تاريخ، ص١٠٧.

(٢) د. إبراهيم أبو الليل: مرجع سابق، ص٢٧٣.

(٣) د. عادل الملواني: مشاكل ضوضاء المرور في القاهرة ودور التخطيط في حلها، مرجع سابق، ص١٨٣.

(٤) د. نور الدين هنداوي: مرجع سابق، ص٣٤.

ولتجنب عدم الوضوح وقلة التحديد، والتغلب على العبارات الفضفاضة والتعبيرات غير المنضبطة (غير مريحة – غير عادية، بدون ضرورة) أرى ضرورة الاعتماد على رأي الخبراء الفنيين في هذا المجال الذي يقدم معاونة كبيرة للقاضي في تحديد جسامة الضرر أو خطورته ومقدار التعويض عنه، أو التعويل عليه بصفة كبيرة في تكوين القاضي لرأيه وتحقيق قناعته وخصوصاً إذا ما قامت المسؤولية الإدارية على أساس المخاطر.

ويعرض أحد الخبراء[١] في هذا المجال منسوباً إحصائياً لشدة الضوضاء ذا دلالة مهمة في هذا الشأن، فمثلاً:

L1: يمكن أن تعبر عن الدرجة القصوى لمنسوب شدة الضوضاء.

L99: يمكن أن تعبر عن الدرجة الصغرى لمنسوب شدة الضوضاء.

L50: يمكن أن تعبر عن الدرجة المتوسطة لمنسوب شدة الضوضاء.

كما أن L99، L10 تستخدم في حساب منسوب تلوث الضوضاء.

ويمكن ترجمة كل منسوب فيزيائي مما تقدم أو تحويله إلى مصطلح قانوني، ويمكن أن تساعد المناسيب السابقة على ضبط وتحديد الألفاظ والمصطلحات والأفكار التي يعتمد عليها القاضي في هذا الصدد:

فمثلاً نقول:

١ – إن الدرجة القصوى لمنسوب شدة الضوضاء = الضرر الجسيم[٢] أو المحقق.

---

(١) د. عادل الملواني: مرجع سابق، ص١٨٣.

(٢) اتجه قضاء مجلس الدولة الفرنسي إلى قيام مسؤولية الإدارة إذا كان عدم استعمال الإدارة لسلطة الضبط يكيف على أساس أنه خطأ جسيم، ومثال ذلك حكم المجلس في قضية السيد دوبليه في الحصول على تعويض عما أصابه من ضرر الإقامة بمسكنه نظراً لامتناع العمدة عن استخدام سلطاته الضبطية في المحافظة على السكينة العامة في إحدى مناطق المدينة التي أقيم بها معسكر يزعج المجاورين له. =

٢ – الدرجة المتوسطة لمنسوب شدة الضوضاء = الضرر العادي[١].

٣ – الدرجة الصغرى لمنسوب شدة الضوضاء = الضرر اليسير أو المحتمل.

ويشترط فقه القانون العام لقيام المسؤولية الإدارية والحكم بالتعويض أن يكون الضرر غير عادي أو خاصاً.

= أما إذا كان الخطأ المنسوب إلى جهة الإدارة غير جسيم فإن مجلس الدولة الفرنسي يقضي برفض الدعوى كما حدث في قضية كروازيك التي كان الأمر فيها يتعلق ببعض الاحتفالات والاستعراضات التي أقيمت في أحد الميادين العامة وصاحبها ضوضاء وضجيج أدى لإقلاق راحة سكان المنازل المجاورة.

وقضت المحكمة الإدارية بالتعويض لصالح المدعين، وعندما عرض النزاع على المحكمة الاستئنافية رفض مجلس الدولة أن يحكم بالتعويض على أساس أن ملف الدعوى لم يتبين منه جسامة الخطأ في الإجراءات التي اتخذها العمدة للمحافظة على السكينة العامة والتي تبنى عليها مسؤولية الإدارة عن سوء أداء العمدة لعمله.

راجع في ذلك: المستشار جمال مبارك العنزي: دور القضاء الإداري في حماية البيئة في دولة الكويت، بحث قدم إلى مؤتمر دور القضاء في تطوير القانون البيئي في المنطقة العربية، الذي نظمه معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بالتعاون مع المركز العربي الإقليمي للقانون البيئي والذي عقد بمقر غرفة التجارة والصناعة بدولة الكويت في الفترة من ٢٦- ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٢، ص ١٢٧.

(١) راجع في شأن الضرر بصدد المسؤولية الإدارية المراجع التالية على سبيل المثال:
د. داود العيسى: المبادئ العامة في القضاء الإداري، مذكرات لطلبة كلية الحقوق - جامعة الكويت، بدون تاريخ، ص ٧١٨ وما بعدها، د. عبد الله طلبة: الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، الطبعة السابعة، منشورات جامعة دمشق ١٤٢٢ - ١٤٢٣ هـ، ص ٣٥٩ وما بعدها، إبراهيم المنجي: ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ م، دعوى التعويض الإداري، الطبعة الأولى، منشأة المعارف: الإسكندرية ٢٠٠٣، ص ٧٦، د. ماجد الحلو: القضاء الإداري: منشأة المعارف بالإسكندرية ٢٠٠٠، ص ٤٧٥ وما بعدها، د. محمد عبداللطيف: قانون القضاء الإداري. الكتاب الثالث، مسؤولية السلطة العامة، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٤، ص ٤٢٢.

وقد ذكر أن الصفة غير العادية للضرر هو شرط ذو طبيعة كمية، بمعنى أن الضرر يبلغ قدراً من الجسامة gravite أو القوة intensité أو الأهمية Amplur، وذكر أنه تطبيقاً لذلك، قضى بأن المضايقات الصوتية الناشئة عن مرور المشاة في ممر لا تتجاوز المألوف؛ لأن الممر ليس طريقاً عاماً مفتوحاً لمرور المركبات.

وللقاضي سلطة تقديرية في تحديد الضوضاء أتشكل ضرراً غير عادي أم ضرراً يسيراً، وهذه السلطة قد تحدد بمعايير موضوعية، منها: طبيعة الإزعاج والمضايقة وحالة المكان قبلها وترخيص البناء للمتضرر؛ ولذلك يجب على سلطة الضبط الإداري أن تراعي في تدخلها القدر الضروري واللازم لصيانة النظام العام بأهدافه الثلاثة التي من بينها حماية السكينة العامة[1].

وهذا الأمر يؤكد في نظري أهمية التكامل في مجال دراسة التلوث السمعي وحماية السكينة العامة، بين دراسة القانون وهندسة الصوت وعلوم الكيمياء والفيزياء بالإضافة إلى طب الصحة العامة.

وقد لاقت هذه الأهمية مجالاً للتطبيق في الواقع العملي؛ حيث أنشأت كلية الدراسات العليا بجامعة الكويت درجة ماجستير علوم البيئة، وهي درجة مشتركة بين خريجي كليات الهندسة والحقوق والعلوم، وحبذا لو أضيفت إليها كلية الطب أو الطب المساعد؛ من أجل توفير بيئة هادئة وساكنة في بيئة صحية وسليمة ينعم فيها الفرد بالراحة والاستجمام.. بيئة ذات سكينة عالية، لا يُسمَع فيها صوت إزعاج ولا لاغية.

المطلب الثالث
المكافحة التقنية للضوضاء

إن الأصوات العالية والمزعجة التي تصدر عما ذكرنا من قبل من مصادر الضوضاء وبخاصة في المدن الكبرى والرئيسية لا تنقطع طوال اليوم، منذ الصباح الباكر وحتى ظلمات الليل الدامس أحياناً.

---

(١) ولذلك قرر مجلس الدولة الفرنسي عدم مشروعية قرار العمدة الذي يقضي بمنع نباح كلاب الحراسة والكلاب الخاصة على إقليم الوحدة المحلية التي يتولى أمورها الإدارية مطلقاً.

راجع في ذلك د. كريم كشاكش: الحماية القانونية من التلوث البيئي في الأردن، مرجع سابق، ص٨٢، ويشير إلى حكم مجلس الدولة الفرنسي في هامش رقم ٨٨.

وتزداد حدة الضوضاء المزعجة بشكل مطرد؛ بسبب الاستخدام المتنامي للسيارات في عمليات النقل مثلاً ولا يشعر بقسوة هذه الضوضاء وخطورتها إلا من يعانيها أو يسكن قريباً من مصدرها(١).

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من مصادر الضوضاء يعد وجودها ضرورياً بل لازماً؛ لجعل حياة الإنسان أكثر راحة وسهولة، بل رفاهية أيضاً في بعض الأحيان. لذلك نقول: إن الضوضاء في حد ذاتها لا تسبب ضرراً، لأنها ترجمة وتعبير عن سير الحياة في المجتمع te bruit c'est la vie ولكنها إذا زادت عن درجة محددة ودون مقتضى فإنه يجب في هذه الحالة أن تخضع للتجريم(٢).

كما زادت أهمية الحاجة إلى إنشاء المصانع الحديثة في الدول الخليجية على أساس ضرورة توفير مصادر أخرى مضمونة لتحقيق النمو الاقتصادي، بدلاً من الاعتماد على النفط بمفرده.

وكما أدت التقنيات الحديثة إلى ظهور أكثر من مصدر للضوضاء لم يكن للناس عهد به من قبل، ارتبط بعمل التقنيات الحديثة وحركتها في مختلف الأنشطة والمجالات(٣)، كان من الضروري أيضاً البحث عن تقنيات مضادة للضوضاء وما تشكله من إزعاج وإقلاق لراحة الأفراد.

وينبغي على الجهات الحكومية – بالإضافة إلى الجمعيات الأهلية – العمل على التشجيع والدعم للباحثين العلميين والمخترعين ممن يبتكرون آلات وأجهزة وطرقاً تعمل على الاستفادة الإيجابية من تلك التقنيات دون أن يكون الاهتمام مقصوراً فقط على الحقل الفني والرياضي.

---

(١) د. محمد كمال عبد العزيز: الصحة والبيئة، التلوث البيئي وخطره الدائم على صحتنا، دار الطلائع للنشر والتوزيع، مدينة نصر، القاهرة دت، ص ٧٩.

(٢) د. نور الدين هنداوي: التقرير النهائي لبحث القانون الجزائي وحماية البيئة، دراسة مقارنة، وهو ممول من الهيئة العامة للبيئة برقم Pool x l، ص ٣.

(٣) د. حسن أحمد شحاتة: التلوث الضوضائي، مرجع سابق، ص١١٤.

وكما ذكرنا من قبل فإن مكافحة الضوضاء ومقاومتها تهدف إلى منع مصادر الضوضاء أو التقليل منها.

ولا مراء في أن العلماء المختصين في مجالات الدراسات الفيزيائية والكيميائية والهندسية هم أقدر على طرح المكافحة التقنية وفقاً لمصطلحاتهم العلمية والقوانين الثابتة التي تقوم عليها دراساتهم التطبيقية.

ومن ثم فإن ما سنذكره هنا للمكافحة التقنية التي أردنا أن يسترشد بها المسؤولون عن حماية البيئة إنما هو على سبيل المثال لا الحصر.

وفي هذا الخصوص نذكر عدداً من الطـرق التقنية لمكافحة الضوضاء منها:

١ – تم التوصل إلى صناعة سيارة في اسكتلندا (صديقة البيئة) تعمل بالهيدروجين، ولا ينبعث منها سوى بخار الماء، ويقول مصنعوها: إنها بداية لعصر من القيادة النظيفة الصامتة. ويأمل المصنعون لهذه السيارة أن يصبح استخدام السيارات التي تعمل بالهيدروجين خلال ١٥ أو ٢٠ عاماً أمراً شائعاً لدى الجميع.

ويذكر مدير شركة (بي. أو. سي) المصنعة للسيارة أن استخدام الهيدروجين مصدراً للطاقة يمكن أن يؤدي إلى بيئة خالية من الضوضاء والتلوث(١).

٢ – في المعرض التابع للملتقى العلمي العالمي التاسع للشباب الذي أقيم بموسكو عرض أحد طلاب الوفد الكويتي على الزوار الروس كيفية عمل مشروع جهاز يؤدي إلى تقليص الضوضاء(٢).

---

(١) نشرت ذلك جريدة القبس في عددها رقم ١١٢٢٢ للسنة ٣٣ الصادر بتاريخ ٥/٩/ ٢٠٠٤، ص ٤٠ والأخيرة.

(٢) نشرت ذلك جريدة القبس في عددها رقم ١٠٨١٠ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٧، ص٧.

٣ – في عام ٢٠٠٢ أعلن وكيل وزارة الأوقاف المساعد لشؤون المساجد أن الوزارة بصدد تركيب أجهزة تشويش على الأجهزة النقالة في المساجد الكبيرة في المحافظات الست (٣٠٠ جهاز) على أن يتم التركيب في جميع مساجد الكويت في وقت لاحق. وأشار وكيل الوزارة إلى أن إمكانيات الجهاز تغطي جوانب المسجد بأكمله مع عدم تأثير هذه الأجهزة خارج نطاق المسجد سواء بالنسبة للمنازل الملاصقة له أو المارة خارجه. وقد جاء هذا الحل للتغلب على مشكلة تذرع المصلين بنسيانهم ترك أجهزتهم النقالة مفتوحة أثناء إقامة الصلاة[١]، وقد تم بالفعل تركيب الأجهزة في أغلب

(١) نشرت ذلك جريدة الوطن الكويتية في عددها رقم ٣٧٧٨/٩٣٣٢ للسنة ٤١ الصادر الأحد بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٠٢ الموافق ٢١ ذو القعدة ١٤٢٢، ص ٥، ويذكر أنه في عام ٢٠٠١ وضعت أجهزة في دولة الكويت تقطع الإرسال لمنع إزعاج الهواتف والبياجر للمشاهدين للأفلام التي تقدمها السينما، وقد تساءل أحد المشاهدين - الذي ذهب مع أبنائه لمشاهدة فيلم أطفال، بعد أن حاول الاتصال بصديق له فوجد الإرسال مقطوعاً، وسأل أحد المشرفين عن سبب ذلك، فأبلغه أن الإدارة قد وضعت جهازاً يقطع الإرسال بمساحة السينما، وصاغ سؤاله على النحو التالي: لماذا لا تقوم وزارة الأوقاف بوضع مثل هذه الأجهزة في المساجد؟ فالمصلون بشر ومن الطبعي أن ينسوا هواتفهم وبياجرهم مفتوحة عند دخولهم إلى المسجد على الرغم من عشرات الإعلانات الملصقة على الباب الخارجي وحتى داخل المساجد، لتنبيه المصلي إلى إغلاق تليفونه النقال. ووجهة نظر المشاهد (أبو عبد الله) أنه يستغرب كيف سبقت السينما بيوت الله في حفظها من الإزعاج والتشويش... ويمكن للمؤذن أو فراش المسجد تشغيل الجهاز عند الأذان وإغلاقه بعد نهاية الصلاة... بشرط ألا يكون للجهاز آثار صحية سلبية..

وقد أبدت بعض الجمعيات التعاونية استعدادها للمساهمة في هذا المشروع لما فيه من خدمة عامة للمصلين، فالهواتف النقالة والبياجر تمثل إزعاجاً وتشويشاً على المصلين، وقد آن الأوان لحل الموضوع جذرياً من وزارة الأوقاف؛ حتى لا تكون خدمات دور العبادة أقل اهتماماً من خدمات السينما. نشرت ذلك جريدة الوطن في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢ تحت عنوان: البياجر في المساجد إلى متى؟! =

المساجد، وعلى الرغم من ذلك فلا يزال إزعاج الهاتف النقال مستمراً، ويبدو أن السبب يرجع إلى عدم انتباه عمال المساجد إلى تشغيل أجهزة التشويش عند إقامة الصلاة.

٤ – يعد التخطيط العمراني السليم والجيد من أهم الطرق وأنجحها للتحكم في الضوضاء، إذا تم تنفيذه بناء على دراسات علمية لمصادر الضوضاء ويتم وضع نتائج هذه الدراسات أمام الفنيين عند تخطيط المدن الجديدة من مثل (مدينة الخيران – مدينة جابر الأحمد ... وغيرهما).

وبالنسبة للمدن أو المناطق القائمة (حولي – الفروانية – خيطان مثلاً) التي بها مصادر ضوضاء، فإنه يجب البحث عن وسائل لتقليل منسوب الضوضاء.

= وفي إجابة عن سؤال يتعلق بمدى جواز إدخال الهواتف النقالة إلى المساجد، أجابت لجنة الفتوى في وزارة الأوقاف بأن للمسجد ولصلاة الجماعة واجبات وآداباً، أولها منع الأذى والإزعاج عن المصلين، حتى إن الفقهاء منعوا القارئ من رفع صوته بقراءة القرآن إذا كان فيه تشويش على مصل، وعليه ترى اللجنة وجوب إغلاق صوت جهاز النداء (البيجر) والهاتف النقال وكل ما يثير الضجيج ويزعج المصلين عند الدخول إلى المسجد؛ منعاً للإزعاج والتشويش على المصلين، ولما يترتب عليه من صرف المصلين عن الخشوع والاستماع للإمام في الصلاة الجهرية، وتوصي اللجنة الجهات المختصة بكتابة تنبيه على باب المسجد أو في أحد جوانبه يشير إلى ضرورة ذلك للتذكير، ولا مانع من قيام الإمام بتذكير المصلين بضرورة إغلاق صوت جهاز النداء والهاتف النقال قبل الدخول إلى الصلاة. فإذا خالف بعض المصلين هذا التنبيه عن عمد كانوا آثمين، أما إذا وقعوا في ذلك سهواً ونسياناً فلا إثم عليهم إن شاء الله تعالى، لقوله – صلى الله عليه وسلم –: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» رواه البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وإذا نسي المصلي جهازه مفتوحاً وحصل منه تشويش في أثناء الصلاة فعليه إغلاقه بأقل قدر ممكن من الحركات ولا تبطل صلاته بذلك. ويندب لصاحب الجهاز أن يختار من النغمات المبرمجة في الجهاز نغمة غير موسيقية، طابعها التنبيه خروجاً من خلاف من منع الاستماع إلى الموسيقى.

نشرت ذلك جريدة القبس في عددها رقم ١٠٣٠٩ للسنة ٣١ الصادر الجمعة بتاريخ أول مارس ٢٠٠٢ الموافق ١٧ من ذي الحجة سنة ١٤٢٢هـ، ص ٥.

ويعتبر إعادة تخطيط الميادين والطرق الرئيسية من أفضل طرق تقليل منسوب الضوضاء[١].

والواقع أن الامتداد العمراني أصبح يعتمد كثيراً على حسن التخطيط العمراني القائم على دراسات علمية، تحدد الاشتراطات الصحية والسلامة البيئية، من أجل توفير وسط بيئي سليم يحيا فيه الإنسان.

وهذا التخطيط العمراني الموجود في الدول المتقدمة يعتمد في غالبيته على القوانين واللوائح، التي تحدد شروط الحصول على رخص البناء[٢] ومقدار ارتفاعها ونسبة المساحة الخضراء، وضرورة إنشاء المرافق العامة في المنطقة..... وهكذا.

ولعل هذا ما يمكن أن نلحظه في المناطق والضواحي الجديدة التي تم إنشاؤها مثل منطقة جنوب السرة، وضاحية السلام والزهراء وغيرها.

ويوصي الخبراء بضرورة زيادة الرقعة الخضراء في المدن والأحياء، وذلك عن طريق إحاطة المساكن والمدارس في المدن بالأحزمة الخضراء، وزيادة مساحة الحدائق والمتنزهات العامة، فقد ثبت علمياً أن وجود ساتر من الأشجار يمنع نحو ٨ ديسيبل من ضوضاء الطريق، كما أكدت الدراسات أن أشجار (الفيكس) لها قدرة عالية على امتصاص الضوضاء الناتجة عن مجال الترددات المرتفعة والتقليل منها؛ نظراً لعرض أوراقها وسمكها وكثافتها الكبيرة[٣].

---

(١) د. عادل الملواني: مشاكل ضوضاء المرور في القاهرة ودور التخطيط في حلها، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع الذي نظمته كلية الهندسة - جامعة الأزهر في الفترة من ٢٣ - ٢٦ رجب ١٤١٦، الموافق ١٦ - ١٩ ديسمبر ١٩٩٥ والمنشور ضمن أعمال المؤتمر في المجلد رقم (٢٠)، التخطيط العمراني، ص ١٨٣.

(٢) د. نور الدين هنداوي: مرجع سابق، ص٣٥.

(٣) د. حسن أحمد شحاتة: التلوث البيئي... فيروس العصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع ١٩٩٨، ص ٢٢٩، وللمؤلف نفسه: التلوث الضوضائي.... مرجع سابق، ص١٩٢.

٥ – مكافحة الضوضاء عن طريق حماية الأذن التي هي عضو استقبال الصوت، ويتم ذلك بواسطة تقليل شدة الأصوات الصادرة والواصلة إليها، بما يقلل من آثارها السلبية عليها، واستعمال سدادات الأذن في بيئة العمل التي ينشأ عنها ضوضاء متصاعدة، واستخدام الخوذ الرأسية أيضاً مع إجراء الفحوص الطبية الدورية للعمال(١).

(١) د. شريف صبري سعد الدين: التلوث البيئي في مدينة القاهرة، آثاره وإمكانيات معالجته، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع الذي نظمته كلية الهندسة بجامعة الأزهر في الفتر من ١٦ - ١٩ ديسمبر ١٩٩٥ والمنشور في المجلد الثاني بعنوان: التخطيط العمراني، ص ٢٠٢، وانظر أيضاً د. إبراهيم جار العلم راشد: الصراع بين الإنسان والبيئة، سالف الإشارة إليه، ص ١٠٧، د. محمد كمال عبد العزيز: الصحة والبيئة، مرجع سابق، ص٩٤، د. حسن أحمد شحاتة: التلوث الضوضائي، مرجع سابق، ص١٩٢.
وقد نشرت صحيفة الأيام البحرينية في عددها رقم ٥١٧٨ الصادر الجمعة بتاريخ ٨ ربيع الأول صفحة ٣، أن ورشة العمل الإقليمية، نظمت دورة في البحرين حول (مخاطر الضجيج في بيئة العمل) في الفترة من ١٧ إلى ٢١ مايو ٢٠٠٣ بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمة العمل العربية من خلال المعهد العربي للصحة والسلامة البيئية بدمشق.
وتتمحور أهداف الدورة، حول تنمية الوعي الوقائي لأصحاب العمل، والعمال بأهمية الحد من الإصابات والأمراض المهنية الناجمة عن التعرض للضجيج، وتطوير خبرات الكوادر الفنية المتخصصة في بيئة العمل في مجال تقويم التعرض المهني للضجيج وقياسه، وتطوير المعارف عن التشريعات والمعايير الخاصة بالحماية من مخاطر الضجيج.
أما الفئات المستهدفة من الدورة، فهم أصحاب الأعمال والمديرون والإدارة الحكومية المعنية ورؤساء لجان السلامة المهنية وأعضاؤها ومراقبو العمل والمشرفون عليه، والإنتاج والصيانة، إضافة إلى الجمعيات والمؤسسات والأفراد العاملين، والمهتمين بحماية العمل والبيئة.
وقد اشتملت محاور الدورة على الخصائص الفيزيائية للصوت، والضجة والخصائص الفيزيولوجية لعملية السمع، ومصادر التلوث المهني والبيئي للضجة، وتأثيرها والتشريعات والمعايير الوطنية والدولية للتعرض للضجة، وتقنيات التعرض المهني للصوت والضجة ومراقبته، والتأثيرات الصحية والبيئية للضجة على العاملين، وسبل السيطرة والوقاية منها.
نشرت ذلك جريدة أخبار الخليج البحرينية في عددها رقم ٩١٧٧ الصادر الجمعة بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٩ الموافق ٨ ربيع الأول ١٤٢٤هـ، ص ٤.

٦ – من خلال القراءة الأولية لبعض المؤلفات المتعلقة بالجانب الفيزيائي والكيميائي للتلوث السمعي تبين لي أنها عندما تتعرض للتحكم في الضوضاء إنما تعني تكنولوجيا توفر بيئة ذات سكينة عامة وآمنة من مخاطر الضوضاء بطريقة علمية وعملية.

وفي هذا الشأن ألفيت جلها يحدد أركاناً ثلاثة للضوضاء يتفاعل بعضها مع بعض، وهي:

أ – المصدر: أي مصدر الضوضاء الذي قد يكون سيارة أو آلة كهربية،وغيرها على نحو ما ذكرنا من قبل بشأن الحديث عن مصادر الضوضاء.

ب – المسار: وهو الممر أو الوسيط الذي يسير فيه الصوت إلى من يسمعه.

جـ – المستقبل: وهو الشخص الذي يتعرض للضوضاء.

وبالنسبة للتحكم في مصدر الضوضاء فإنهم يقترحون ما يلي على سبيل المثل:

١ – مراعاة تصميم المباني وتزويدها بعوازل لامتصاص الأصوات الخارجية، مثل أن تكون الحوائط والجدران ذات قدرة على امتصاص الصوت، واستعمال كواتم للصوت، ولا يكون ذلك مقصوراً على المنازل فقط، بل يشمل المصانع ومكاتب العمل والمدارس والمستشفيات، كما يمكن وضع ماص للصوت أعلى أسطح الغرف[١] على نحو يمنع الضوضاء.

٢ – لا يصرح بإقامة ورش تصليح كهرباء السيارات والإطارات (البنشرجي)،أو

(١) د. محمد أبو القاسم محمد: دراسة حول التلوث السمعي، مصادره وطرق التحكم فيه، بحث قدم إلى المؤتمر السنوي الثامن عشر للجمعية المصرية للطب والقانون الذي عقد بقاعة المؤتمرات بمعهد الدراسات العليا والبحوث - جامعة الإسكندرية – في الفترة من ٢٠ - ٢٢ يونيو ٢٠٠٠ تحت عنوان (حق المواطن في بيئة سليمة)، والمنشور ضمن أعمال المؤتمر التي حررها د. السيد محمود سالم، ص ٢٠٧، د. إبراهيم جار العلم، مرجع سابق، ص١٠٧، د. محمد أحمد محمود جمعة: التلوث الضوضائي وفوق الصوتيات، دار الراتب الجامعية، بيروت، ص ٢٩.

«كراجات» الإصلاح داخل المناطق السكنية، أو أسفل البنايات (العمارات)، ويراعى أيضاً إقامة المطارات في مناطق نائية عن المساكن مع الأخذ في الحسبان الامتداد العمراني المتزايد.

٣ – وبالنسبة للآلات والماكينات، يمكن الحد من ضوضائها عن طريق التصميم الجيد لها وتحسين الموجود منها.

وفيما يتعلق بالتحكم في مسارات الضوضاء، أو الوسط الناقل لها فإن ذلك يعتمد على ما يلي:

أ – زيادة المسافة بين المصدر والأشخاص المضرورين منه، والعزل الصوتي لمصادر الضوضاء(١).

ب – إنشاء حواجز ومغالق مناسبة.

جـ – إقامة حواجز بين المصدر ومناطق العمل.

ومعنى ذلك أن إعاقة الوسط والتحكم في مادته، لكي تقل قدرته على نقل الأصوات، يساعد على التقليل من قوة الضوضاء الصادرة أو إضعافها.

وللوصول إلى ذلك: يمكن تركيب الآلات الميكانيكية على قواعد من المطاط أو اللباد (مادة عازلة للصوت)(٢)، أو وضع المطاط أو أي مادة عازلة للصوت، أو عواكس صوتية بين الجزء المهتز من الماكينة أو الآلة والأرض.

من جهة أخرى يمكن عمل معالجة صوتية للآلات مثل تسكين الداخل، inlet باستخدام أنظمة تبريد أكثر هدوءاً ولا ترتبط بلوحات الجسم الذي يهتز ويصدر صوتاً.

---

(١) د. محمد كمال عبد العزيز: مرجع سابق، ص٩٤، د. محمد أبو القاسم: مرجع سابق، ص٢٥٨، د. شريف صبري، مرجع سابق، ص٢٠٢.

(٢) د. حسن أحمد شحاتة: التلوث الضوضائي: مرجع سابق، ص١٩٣.

وبإيجاز فإن تقليل الضوضاء في مصدرها ومسارها، يمكن أن يتم من خلال طريقة التغليف وخفض الصوت، وتخفيض الاهتزازات والعزل أو الربط[١].

وأخيراً فيما يخص التحكم في مستقبل الضوضاء، وهو الشخص المعرض لها، فإن ذلك يتم من خلال استخدام واق للأذن، أو غطاء لها، والفحص الطبي الدوري، علاوة على التوعية الإعلامية[٢] بأخطار الضوضاء ونشر الوعي البيئي بين الأفراد.

وبوجه عام يذكر الاختصاصيون قياسات للصوت وشدته وضغطه، ويتناولون حساب متوسط مستويات الضوضاء، وتحليلها الإحصائي، باعتبار أن التحليل الإحصائي لمنسوب الضوضاء، يعد وسيلة ناجحة لتقويم خصائص الضوضاء وكذلك اقتراح الحلول المناسبة لمكافحتها.[٣]

(١) د. محمد أحمد جمعة: مرجع سابق، ص٢٨ وما بعدها، د. محمد أبو القاسم: مرجع سابق، ص٢٠٨ وما بعدها.

(٢) محمد السيد أرناؤوط: مرجع سابق، ص ٣٠٦.

(٣) د. عادل الملواني: مشاكل ضوضاء المرور في القاهرة ودور التخطيط في حلها، مرجع سابق، ص١٨٤.

خـاتمة

استعرضنا في دراستنا – التي أرهقتنا – عدداً من الأفكار المتعلقة بحماية البيئة في دولة الكويت من التلوث السمعي؛ من أجل المحافظة على السكينة العامة للأفراد.

وقد ألفينا الأساس الدستوري الذي يرتكز عليه القانون الإداري والذي يعنى بدراسة الضبط الإداري لسلوك الأفراد داخل المجتمع.

ورأينا ذلك الأساس متضمناً في نص المادة الثانية من الدستور، الذي يجعل الشريعة الإسلامية مصدراً رئيساً للتشريع، ثم انتقلنا إلى دراسة أسلوب تنظيم الإدارة العامة ونشاطها لحماية البيئة من التلوث السمعي، ولا سيما المركز القانوني للهيئة العامة للبيئة. وأتبعنا ذلك بدراسة حماية السكينة العامة، وقد رأينا أنها تتحقق بمكافحة الضوضاء؛ نظراً لأضرارها وخطورتها على صحة الإنسان.

ولما كانت صحة الأفراد هي الكنز الثمين الذي تحرص الدولة على سلامته؛ لدعم الإنتاج القومي والذود عن ربوع البلاد، تعددت طرق مكافحة الضوضاء.

ولكن الوجهة القانونية تعول في الحماية على الدور التشريعي لمكافحة الضوضاء، ثم التطبيق القضائي للنصوص على المنازعات، والقضايا المتعلقة بالبيئة دون إغفال الحماية التقنية المرتبطة بالتقدم التكنولوجي والفني؛ للتقليل من الضوضاء إذا لم يتم التغلب عليها بدرجة كبيرة.

وفي نهاية هذه الدراسة أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى المسؤولين في الهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت وبخاصة قسم الدراسات والبحوث؛ لما قدموه من دعم وتمويل لهذا البحث[1] الذي كدت أتوقف عن الاستمرار فيه

(١) قامت الهيئة العامة للبيئة بتمويل هذا البحث تحت رقم XE01 / 03

بسبب بعض الجوانب البيروقراطية – بعيداً عن الهيئة العامة للبيئة –، ولكن متعة الكتابة في هذا الموضوع، وقراءة الواقع في حياة المواطن الكويتي، والتفكير في كيفية صياغته من الناحية القانونية، جعلني أرحب بل أسعد بالكتابة فيه، وأقدمه لمؤسستين من مؤسسات هذا البلد المعطاء (ديرة الخير والطيبة) هـما:

جامعة الكويت التي أنتمي إليها، والهيئة العامة للبيئة التي تعاونت مع الجامعة في إعداد هذه الدراسة لها، فللقائمين عليهما خالص شكري وتقديري.

وما أبرئ نفسي من التقصير إذ إن كل عمل لا يخلو من هنات وهفوات، فإن حاز عملي هذا القبول فلله الفضل والمنة ومنه التوفيق والسداد .... وإن كانت الأخرى ... فعذري أني بشر أخطئ وأصيب.

وأختتم الدراسة بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾.

(صدق الله العظيم)

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

أ – المراجع الشرعية والبيئية واللغوية.

- الإمام مالك: الموطأ، الجزء الأول، دار إحياء التراث العربي.
- ابن حجر العسقلاني: فتح الباري، شرح صحيح البخاري، المجلد الثاني، دار المعرفة، بيروت.
- ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، الجزء الثالث.
- ابن منظور: لسان العرب، الجزء الأول.
- أبو يعلى الفراء: الأحكام السلطانية، الطبعة الثالثة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- الرازي: مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطر، طبعة دار الحديث.
- حسين مصطفى غانم: الإسلام وحماية البيئة من التلوث، مطبوعات جامعة أم القرى، سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- خالد محمود عبد اللطيف: البيئة والتلوث من منظور الإسلام، دار الصحوة، القاهرة.
- الزبيدي: مختصر صحيح البخاري، حديث رقم ٧٩٢.
- د. زكي زكي زيدان: الأضرار البيئية وأثرها على الإنسان وكيف عالجها الإسلام.
- سليمان بن خلف بن سعد الباجي: المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، الجزء السادس، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت.
- الشيخ سليمان البيجرمي: حاشية البيجرمي على الخطيب، الجزء الثالث، طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٠هـ/١٩٥١م.

- د. الشحات إبراهيم منصور: البيئة في الإسلام، دار النهضة العربية، القاهرة.
- شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة الأنصاري الشهير بالشافعي الصغير، الجزء الخامس، طبعة مصطفى الحلبي.
- د. عبد العليم عبد الرحمن خضر: هندسة النظام البيئي في القرآن الكريم. الطبعة الأولى ١٩٩٥، دار الحكمة للنشر والتوزيع، البحرين.
- د. علي علي السكري: البيئة من منظور إسلامي، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٩٥.
- د. علي محمد مكاوي: حماية البيئة بين القانون الوضعي والتشريع الإسلامي، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الثاني الذي عقدته جامعة جرش الأهلية بالأردن في الفترة من ٢١ – ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠ تحت عنوان: (قضايا البيئة من منظور إسلامي).
- فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي: تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر.
- الفيروزآبادي: القاموس المحيط، الجزء الأول، طبعة مؤسسة الحلبي.
- القرطبي: تفسير القرطبي، المجلد السادس، ص ٣٨٧٦، طبعة دار الريان للتراث، وصفوة التفاسير للصابوني الجزء الثاني، ص ١٥٩، طبعة دار الصابوني.
- د. محمد بن عبد الرحمن العمير: التلوث البيئي، رؤية من خلال الأحاديث النبوية، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الثاني الذي عقدته جامعة جرش الأهلية بالأردن في الفترة من ٢١ – ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠ تحت عنوان: (قضايا البيئة من منظور إسلامي).
- د. محمد حسين قنديل: موقف الإسلام من قضايا التلوث البيئي المعاصرة، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الثاني الذي عقدته جامعة جرش الأهلية في الفترة من ٢١ – ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠ تحت عنوان (قضايا البيئة من منظور إسلامي).

- محمد عبد القادر الفقي: البيئة، مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث، رؤية إسلامية، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة.
- المعجم الوجيز، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- المعجم الوسيط، الجزء الأول، ١٩٧٢.
- النووي: رياض الصالحين.
- النووي: صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب النكاح، الجزء التاسع.
- د. ماجد الحلو: قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، منشأة المعارف بالإسكندرية.
- محمد بن يوسف العبدري الشهير بالمواق، مطبوع بهامش مواهب الجليل، دار الفكر.
- د. محمد الزحيلي: حقوق الإنسان في الإسلام – دراسة مقارنة مع الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان، دار الكلم الطيب ودار ابن كثير، دمشق وبيروت، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- محمد عرفة الدسوقي: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الجزء الثالث، طبعة عيسى الحلبي.
- شيخ الإسلام محمود بن قاضي سماونة: جامع الفصولين، الجزء الثاني.
- محيي الدين النووي: روضة الطالبين وعمدة المفتين، الجزء الخامس، طبعة المكتبة الإسلامية، ١٩٩١.
- منصور بن يونس البهوتي: كشاف القناع على متن الإقناع، الجزء الثاني، طبعة دار الفكر ١٩٨٢.
- د. يوسف القرضاوي: رعاية البيئة في شريعة الإسلام، الطبعة الأولى، دار الشروق ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

ب – المراجع القانونية والبيئية.

- د. إبراهيم أبو الليل، د. محمد الألفي: المدخل إلى نظرية القانون ونظرية الحق، مطبوعات جامعة الكويت.
- د. إبراهيم جار العلم راشد: الصراع بين الإنسان والبيئة، ١٩٩٨. الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- د. إحسان علي محاسنة: البيئة والصحة العامة، الشروق، عمان ١٩٩١.
- د. أحمد أبو الوفا: الحماية الدولية لحقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، دار النهضة العربية.
- د. أحمد عبد الكريم سلامة: قانون حماية البيئة الإسلامي مقارناً بالقوانين الوضعية، القاهرة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- د. أحمد عبد الكريم سلامة: قانون حماية البيئة، دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية، إصدار النشر العلمي والمطابع – جامعة الملك سعود، الرياض ١٤١٧.
- د. أحمد محمود سعد: استقراء لقواعد المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، دار النهضة العربية القاهرة.
- آل جور: الأرض في الميزان، الإيكولوجيا وروح الإنسان، ترجمة د. عواطف عبد الجليل، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٤.
- د. امتثال النشار: أثر تلوث الهواء بالضوضاء على صحة الإنسان، طبعة المطبعة العصرية – الكويت، منشورات وزارة الصحة العامة.
- د. أمين مصطفى: الحماية الإجرائية للبيئة، المشكلات المتعلقة بالضبطية القضائية والإثبات في نطاق التشريعات البيئية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ٢٠٠١.
- د. بدرية عبدالله العوضي: التفسير الضيق للحق البيئي للإنسان، مقال منشور في جريدة القبس (عمود ولنا رأي) في عددها رقم ١٠٢٨٧ للسنة ٣٠ الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٥.

- د. توفيق محمد قاسم: التلوث ... مشكلة اليوم والغد، مطبوعات الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٩.
- المستشار جمال العنزي: دور القضاء الإداري في حماية البيئة في دولة الكويت، ورقة عمل قدمت لمؤتمر«دور القضاء في تطوير القانون البيئي في المنطقة العربية» والذي عقد في أكتوبر ٢٠٠٢.
- د. جميل عبد الباقي الصغير: الحماية الجنائية للبيئة ضد التلوث السمعي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٨.
- د. حسن أحمد شحاتة: التلوث الضوضائي وإعاقة التنمية، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، أكتوبر ٢٠٠٠.
- د. حسن أحمد شحاتة: التلوث البيئي .. فيروس العصر، الطبعة الأولى ١٩٩٨، دار النهضة العربية.
- د. حسني الجندي: دور الوسائل الإلكترونية في المواد الجنائية، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي عقدته أكاديمية شرطة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٦ – ٢٨ أبريل ٢٠٠٣.
- د. حسني درويش عبد الحميد: القضاء حصن الحريات، دار المعارف، سلسلة اقرأ، مصر ١٩٨٦.
- د. خالد سعد زغلول: قضايا البيئة والتنمية في المنطقة العربية، الذي نظمته كلية الحقوق – جامعة الكويت.
- د. داود الباز: القانون الدستوري في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية ١٩٩٨ / ١٩٩٩.
- د. داود الباز: حماية السكينة العامة، دار النهضة العربية ١٩٩٦ – ١٩٩٧.
- د. داود الباز: مبادئ علم وفن الإدارة العامة في الفكر الوضعي والنظام الإسلامي ١٩٩٦، د. ت.
- د. داود الباز: حماية السكينة العامة، معالجة لمشكلة العصر في فرنسا ومصر – الضوضاء، دراسة تأصيلية مقارنة في القانون الإداري البيئي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٦ – ١٩٩٧.

- د. داود الباز: الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث في دولة الكويت، دراسة تحليلية في إطار المفهوم القانوني للبيئة والتلوث، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت ٢٠٠٣.
- د. ربيع أنور فتح الباب: الظروف البيئية وحدود المركزية واللامركزية الإدارية في دولة قطر، الطبعة الأولى ١٩٩٣، دار النهضة العربية
- رشيد الحمد، د. محمد سعيد صباريني: البيئة ومشكلاتها، الطبعة الثانية، عالم المعرفة كتاب رقم ٢٢، أكتوبر ١٩٨٤، الكويت.
- د. رضوان أحمد الحاف: حق الإنسان في بيئة سليمة في القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية الحقوق – جامعة القاهرة ١٩٩٨.
- د. سعاد الشرقاوي: القانون الإداري وتحرير الاقتصاد، دار النهضة العربية.
- د. سليمان عزمي باشا، على هامش الطب.
- د. شريف صبري سعد الدين: التلوث البيئي في مدينة القاهرة، آثاره وإمكانيات معالجته، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع الذي نظمته كلية الهندسة بجامعة الأزهر في الفترة من ١٦ – ١٩ ديسمبر ١٩٩٥.
- د. شعبان نبيه متولي دعبس: الحماية الجنائية لحق الإنسان في الحياة، رسالة دكتوراه قدمت لكلية الحقوق – جامعة القاهرة ١٩٩١.
- د. طلال فهيد العازمي، د. عبدالمنعم مصطفى الفقي، د. محمد عبد الرحمن الصرعاوي، د. مشعل عبدالله المشعان: دائرة المعارف البيئية، إصدار الجمعية الكويتية لحماية البيئة بدولة الكويت.
- د. عادل الملواني: مشاكل ضوضاء المرور في القاهرة ودور التخطيط في حلها، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الهندسة – جامعة الأزهر في الفترة من ١٦ – ١٩ ديسمبر ١٩٩٥ والمنشور في مجلد رقم (٢) من أعمال المؤتمر تحت عنوان (التخطيط العمراني).
- د. عبدالله طلبة: الإدارة العامة، الطبعة السادسة، منشورات جامعة دمشق ١٩٩٨ –١٩٩٩.

- د. عبدالفتاح حسن: مبادئ القانون الإداري الكويتي، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٦٩.
- د. عبدالكريم درويش، د. ليلى تكلا: أصول الإدارة العامة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٧.
- د. عبد الوهاب محمد عبد الوهاب: المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية الحقوق – جامعة القاهرة، ١٩٩٤.
- د. عزيزة الشريف، د. يسري العصار: القانون الإداري – النشاط الإداري، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٩٩.
- د. عزيزة الشريف: دراسات في التنظيم القانوني للنشاط الضبطي، دار النهضة العربية ١٩٨٩.
- د. علي خطار شطناوي: تفسير النصوص الدستورية في الأردن، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، يونيه ١٩٩٦.
- د. عيسى بيرم: الحريات العامة وحقوق الإنسان بين النص والواقع، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- د. فؤاد بسيوني متولي: البشرية في دائرة التلوث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٤.
- د. فهمي محمود الشرقاوي: دور البيئة في الوقاية الصحية، بحث قدم إلى المؤتمر السنوي السابع عشر للجمعية المصرية للطب والقانون الذي عقد في الفترة من ١٣ – ١٥ إبريل ١٩٩٩ عن مستقبل الرعاية الصحية في مصر ونشر في كتاب حرره د. السيد محمود سالم.
- د. فيصل شطناوي: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ١٩٩٨.
- د. ماجد الحلو: حماية البيئة والصحة العامة، بحث قدم إلى المؤتمر السابع عشر للجمعية المصرية للطب والقانون عن مستقبل الرعاية الصحية في مصر.

- د. محمد أبو القاسم محمد: دراسة حول التلوث السمعي وطرق التحكم فيه، بحث قدم إلى المؤتمر السنوي الثامن عشر للجمعية المصرية للطب والقانون الذي عقد بقاعة المؤتمرات بمعهد الدراسات العليا والبحوث – جامعة الإسكندرية تحت عنوان: حق المواطن في بيئة سليمة – في الفترة من ٢٠ – ٢٢ يونيو ٢٠٠٠.
- د. محمد أبو القاسم محمد: دراسة حول التلوث السمعي، مصادره وطرق التحكم فيه، بحث قدم إلى المؤتمر السنوي الثامن عشر للجمعية المصرية للطب والقانون الذي عقد بقاعة المؤتمرات بمعهد الدراسات العليا والبحوث – جامعة الإسكندرية في الفترة من ٢٠ – ٢٢ يونيو ٢٠٠٠ تحت عنوان (حق المواطن في بيئة سليمة) والمنشور ضمن أعمال المؤتمر التي حررها د. السيد محمود سالم.
- محمد جمال المسير: التلوث بالضجيج، سلسلة قضايا بيئية، طبعة جمعية حماية البيئة الكويتية.
- د. محمد رفعت عبد الوهاب: الدستور وحق المواطن في بيئة سليمة، ضمن أبحاث المؤتمر السنوي الثامن عشر الذي عقدته الجمعية المصرية للطب والقانون بقاعة المؤتمرات بمعهد الدراسات العليا والبحوث – جامعة الإسكندرية.
- محمد عبد القادر الفقي: حماية البيئة من التلوث، رؤية إسلامية، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، مصر.
- د. محمد عبد المحسن المقاطع: تعديل المادة الثانية من الدستور بين الحقائق الدستورية والاعتراضات السياسية، إصدار اللجنة الثقافية بجمعية القانون ١٩٩٣/١٩٩٤.
- د. محمد عبد اللطيف: الحريات العامة، دراسة مقارنة، مطبوعات لجنة التأليف والترجمة والنشر بجامعة الكويت، الطبعة الأولى ١٩٩٥.
- د. محمد المخزنجي: غبار على برتقالة من نار، تقديم لكتاب: دمار البيئة، دمار الإنسان، كتاب العربي.

- د. محمد سامي عبد الحميد: القيمة القانونية لقرارات المنظمات الدولية كمصدر لقواعد القانون الدولي العام، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ٢٤ الصادر عام ١٩٦٨.
- محمد السيد أرناؤوط: الإنسان وتلوث البيئة، مكتبة الأسرة، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩.
- د. محمد فؤاد مهنا: مبادئ وأحكام القانون الإداري، المجلد الثاني، دار المعارف ١٩٧٨.
- د. محمد كمال عبد العزيز: الصحة والبيئة، دار الطلائع، القاهرة.
- د. محمد كمال عبد العزيز: الصحة والبيئة، التلوث البيئي وخطره الدائم على صحتنا، دار الطلائع للنشر والتوزيع، مدينة نصر، القاهرة.
- د. محمد محمد بدران: الإدارة المحلية، دراسات في المفاهيم والمبادئ العلمية، دار النهضة العربية ١٩٨٦.
- د. محمود أبو السعود حبيب: التنظيم الإداري، دراسة نظرية وتطبيقية، دار الثقافة الجامعية، القاهرة ١٩٩٢.
- د. محمد أحمد محمود جمعة: التلوث الضوضائي وفوق الصوتيات، دار الراتب الجامعية، بيروت.
- د. مصطفى أبو زيد فهمي: الوسيط في القانون الإداري، الجزء الأول، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية ٢٠٠٠.
- د. مصطفى سلامة: تأملات دولية في حقوق الإنسان، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الأربعون، إصدار عام ١٩٨٤
- د. ناصر بوكلي حسن: صحة البيئة، سلسلة الثقافة الصحية الصادرة عن المركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية – أكمل – الكويت.
- د. نبيلة عبد الحليم كامل: نحو قانون موحد لحماية البيئة، دراسة في القانون المصري المقارن مع عرض لمشروع قانون البيئة الموحد، دار النهضة العربية ١٩٩٣.

- د. نور الدين هنداوي: القانون الجزائي وحماية البيئة، دراسة مقارنة بحث ممول من الهيئة العامة للبيئة رقمpoo1 × L.
- د. هشام شريف جبر: نحو مفهوم أشمل لأنواع التلوث البيئي على التنمية السياحية في الخليج، بحث قدم إلى المؤتمر الدولي الذي عقدته الهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت عن «آثار التلوث البيئي على التنمية في منطقة الخليج» في الفترة من ١٥ – ١٧ مارس ١٩٩٩، والمطبوع بالمجلد الأول، طبعة الهيئة العامة للبيئة، دولة الكويت.
- د. يحيى أحمد البنا: دور القضاء الكويتي في تطبيق القوانين البيئية.
- وتطوير أحكامها، بحث قدم إلى مؤتمر دور القضاء في تطوير القانون البيئي في المنطقة العربية الذي نظمه معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بالتعاون مع المركز العربي الإقليمي للقانون البيئي في الفترة من ٢٦ – ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٢.
- د. يعقوب يوسف الكندري: الثقافة، والصحة، والمرض، رؤية جديدة في الأنثروبولوجيا المعاصرة، طبعة مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، ٢٠٠٣.

ج) مراجع عامة:

- كتاب الفيزياء للصف الرابع الثانوي، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، طبعة وزارة التربية بدولة الكويت ٢٠٠١/٢٠٠٢.
- سامي طه صالح ومحمد عبد المنعم طحيمر: المثالي في الفيزياء للثانوية العامة، المرحلة الثانية، مكتبة مصر.
- د. علي عبد المعطي محمد، د. محمد محمد قاسم: المنطق الصوري، أسسه ومباحثه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٥.

ثانياً – باللغة الأجنبية:

ANVERSIN ;

- contribution du juge au Developpement du droit de l'environnement, melanges.Marcel Walin, le juge et le droit puplic, Paris, 1974.

BARRAINE ;
- nouveau dictionnaire de droit et de sciences économiques, Paris, L. G.D. J. 1974.

Hauriou (M)
- précis élementaire de droit administratif, Sirey, Paris, 1914

JEAN LAMARQUE ;
- le droit contre le bruit, L. G. D. J, 1975

Rivero (J) ;
- droit administratif,6ème éd, Dalloz, Paris, 1973